

جامعة النجاح الوطنية  
كلية الدراسات العليا

# أسس الترتيبات الأمنية (الفلسطينية - الإسرائيلية) في الضفة الغربية وأثرها على التنمية السياسية

إعداد

محمد ناجي محمد عواد

إشراف

أ. د. عبد الستار قاسم

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

2015م

# أسس الترتيبات الأمنية (اللسطينية - الإسرائيلية) في الضفة الغربية وأثرها على التنمية السياسية

إعداد

محمد ناجي محمد عواد

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2015/11/19م، واجيزت.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....  
بسمه سريرة

.....  
بسمه سريرة

.....  
بسمه سريرة

1. أ. د. عبد الستار قاسم / مشرفاً ورئيساً

2. د. آمنة بدران / ممتحناً خارجياً

3. د. إبراهيم أبو جابر / ممتحناً داخلياً

# الإهداء

أودّ أن أهدّي هذه الدراسة إلى من سهر على رعايتي، وكان لهما الصخرُ مناما

والشقاء عنواناً حتى أصل إلى ما أنا عليه

أبي وأمي الحبيبين

وأهديها إلى تلك التي وقّرت لي الجو المناسب ودعمتني إلى آخر

ثانية من لحظات إجراء دراستي

زوجتي الحبيبة

كما أهدّي هذا الجهد إلى قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح

على ما أعطوا وأفادوا من علم وتطوير ومعارف

وعلى إتاحة الفرصة لبناء قدرات جديدة في مجال الفكر السياسي والعلمي

وأهدّي هذه الدراسة إلى السيد الرئيس محمود عباس (أبو مازن)

لسعيه الدؤوب نحو بناء الدولة المدنية بمختلف مؤسساتها

وتحقيق مقوماتها، ومنها حرية الرأي التي لولاها ما كنا نتحدث بحرية

في أبحاثنا العلمية ومقالاتنا

وأخيراً أهدّي هذه الدراسة إلى زملائي ومدرائي وكل المنتمين إلى حرس الرئيس الخاص

ممثلاً بسيادة اللواء منير الزعبي

# الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان وعظيم المحبة والامتنان إلى من وقف إلى جانبي في إعداد الدراسة ولم يبخل عليّ بالنصح والإرشاد وكان لي العون في كل المراحل والخطوات والأجزاء حتى تخرج الرسالة بهذه الصورة التي هي عليه.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى مشرفي العزيز الأستاذ الدكتور عبد الستار قاسم حفظه الله وأمدّ في عمره السلامة والعافية.

## الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

# أسس الترتيبات الأمنية (الفلسطينية - الإسرائيلية) في الضفة الغربية وأثرها على التنمية السياسية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

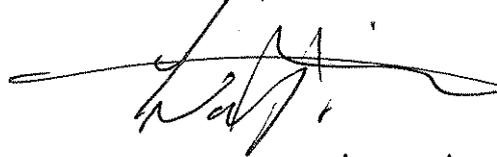
## Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب: محمد ناجي محمد عواد

Signature:

التوقيع: 

Date:

التاريخ: 2015/11/19

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ط	الملخص
1	مقدمة الدراسة
1	أولاً: تمهيد
2	ثانياً: مشكلة الدراسة
2	ثالثاً: أسئلة الدراسة
3	رابعاً: فرضيات الدراسة
4	خامساً: أهداف الدراسة
4	سادساً: أهمية الدراسة
6	سابعاً: منهجية الدراسة
6	ثامناً: حدود الدراسة
6	تاسعاً: الدراسات السابقة
10	عاشراً: تقسيمات الدراسة
12	<b>الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي</b>
13	القطاع الأمني
15	مفهوم الأمن
18	العقيدة الأمنية
20	الترتيبات الأمنية
22	التنسيق الأمني (التعاون الأمني)
26	مفهوم التنمية السياسية
28	أهمية التنمية السياسية
29	معوقات التنمية السياسية
32	<b>الفصل الثاني: وثائق الاتفاقيات "الترتيبات الامنية" وما ترتب عليها</b>

الصفحة	الموضوع
33	أولاً: الترتيبات الأمنية حسب نصوص اتفاقات أوسلو
36	ثانياً: الترتيبات الأمنية حسب نصوص اتفاقية القاهرة
36	ثالثاً: الترتيبات الأمنية حسب نصوص اتفاقية واشنطن
37	رابعاً: الترتيبات الأمنية حسب نصوص اتفاقية "واي ريفر"
37	خامساً: الترتيبات الأمنية في أعقاب مؤتمر شرم الشيخ حول مكافحة الإرهاب سنة 1996
38	سادساً: الترتيبات الأمنية إبان انتفاضة الأقصى
40	سابعاً: الترتيبات الأمنية ضمن خارطة الطريق
47	<b>الفصل الثالث: المترتب على النصوص "الترتيبات الامنية" من أدبيات والمترتب عليها من ناحية مفهوم الأمن لكلا الطرفين</b>
48	أولاً: المترتب على النصوص من أدبيات
52	ثانياً: المترتب على النصوص من ناحية مفهوم الأمن لكلا الطرفين
52	مفهوم الأمن الفلسطيني
54	مفهوم الأمن الإسرائيلي
60	تقويض أسس المفهوم الأمني
63	<b>الفصل الرابع تشكيل الأجهزة الأمنية والتزاماتها</b>
64	تشكيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية فترة الرئيس ياسر عرفات رحمه الله
65	الإطار الدستوري والغموض الذي يكتنفه في هذه المرحلة
67	الإطار القانوني لحكم قطاع الأمن في فلسطين
69	إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية فترة الرئيس محمود عباس
70	الوظائف التي تتولاها أجهزة أمن السلطة الوطنية الفلسطينية
74	تشكيل الأجهزة الأمنية
86	<b>الفصل الخامس: أثر الترتيبات الأمنية على التنمية السياسية</b>
89	أولاً: خصوصية الحالة الأمنية الفلسطينية
89	1- العقيدة الأمنية الفلسطينية
92	2- تجربة الممارسة الأمنية الفلسطينية
95	ثانياً: "أوسلو" وتشكيل الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية
96	المرحلة الأولى: من تأسيس السلطة وحتى الانتفاضة الثانية

الصفحة	الموضوع
100	المرحلة الثانية: من اندلاع الانتفاضة الثانية وحتى وفاة ياسر عرفات
104	المرحلة الثالثة: من إجراءات 2005 وحتى الانتخابات التشريعية 2006
105	المرحلة الرابعة: من تشكيل حكومة حماس الأولى 2006 حتى ما قبل انقسام يونيو 2007
108	"المرحلة الخامسة: من الانقسام وحتى الان"
<b>112</b>	<b>الفصل السادس: النتائج والتوصيات</b>
113	أولاً: النتائج
118	ثانياً: التوصيات
<b>121</b>	<b>قائمة المصادر والمراجع</b>
<b>b</b>	<b>Abstract</b>

# أسس الترتيبات الأمنية (ال فلسطينية - الإسرائيلية) في الضفة الغربية وأثرها على التنمية السياسية

إعداد

محمد ناجي محمد عواد

إشراف

أ. د. عبد الستار قاسم

## الملخص

هدفت الدراسة إلى تبيان أثر أسس الترتيبات الأمنية الموقعة بين الفلسطينيين والإسرائيليين على عملية التنمية السياسية في الضفة الغربية، وقد عمد الباحث خلالها إلى المنهج الكيفي والدمج بين الأسلوبين الوصفي والتحليلي، والهدف من ذلك إيفاء الموضوع حقه نظراً لاتساعه وتنوع جوانبه، وقد توصل الباحث خلال الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها انبثقت الأجهزة الأمنية الفلسطينية عن اتفاقيات مع الجانب الإسرائيلي، أبرزها وأهمها اتفاقية أوسلو، وقد عانت الأجهزة الأمنية الفلسطينية من مجموعة من المشاكل التنظيمية والإدارية والمالية وعلى مستويات التدريب والترتيبات المختلفة، والتي جاءت نتيجة لبنود مهمة في الاتفاقيات مع الجانب الإسرائيلي. وفرضت الاتفاقيات مع الاحتلال منذ قدوم السلطة، والترتيبات الأمنية التي انبثقت عنها، سلوكيات عامة وسياسات داخلية من الأمن الفلسطيني تمثلت في الاعتقالات السياسية، وفض التجمهرات والمظاهرات التي تنظمها الفصائل الفلسطينية، والتجمعات الشعبية والمقاومة المسلحة مع الاحتلال في شعور الفصائل الفلسطينية جميعها بالغبرة عن أجهزة الأمن الفلسطينية، وفقدان الثقة بين الطرفين، وبالتالي انعكس ذلك على المستوى الفلسطيني العام.

تسود الجمهور حالة من الاستهانة وغياب الثقة أن الأجهزة الأمنية غير قادرة على حماية عناصرها ضد حملات الاعتقال التي تنفذها قوات الاحتلال، كما فشلت في حماية أفرادها من تآر العائلات والعشائر في الحالات التي كانت عملياتها تقضي إلى اعتقال أحد أبنائها، أو جرحه أو وفاته، كما أن عدم الاستعداد لمحاكمة قيادات في الأجهزة الأمنية الفلسطينية

المتورطين في أعمال غير مشروعة لها الأثر الكبير على معنويات منتسبي الأجهزة الأمنية، وبالتالي لم يكن دور الأجهزة الأمنية إيجابياً وفاعل في التنمية السياسية.

تتحقق التنمية السياسية من خلال إعادة صياغة النظام السياسي وتشجيع الشباب لدخول معترك الحياة السياسية ونشر ثقافة سياسية واعية مخطط لها من قبل الحكومة وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين وغيرها كثير، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني بدعم وتعزيز إنشاء مجموعة من المنظمات النقابية والمهنية ومنظمات حقوق الإنسان، بأجندات وطنية ورقابة قانونية.

وقد أوصى الباحث العديد من الاجراءات ومن أبرزها البحث في سبل تقريب العلاقة ووجهات النظر بين المواطن الفلسطيني والأجهزة الأمنية من خلال تعريف المواطن بمهام هذه الأجهزة وظروف وجودها، والأعمال التي تقوم بها، وكذلك يجب الاهتمام بالتنشئة السياسية للإنسان الفلسطيني منذ الصغر من خلال قنوات التعليم المختلفة، والمخيمات الصيفية، والتي يتم فيها التواصل بين الجيل الناشئ والأجهزة الأمنية وتنشئتهم على حب الانتساب لها، وقبولها كشريك في تنظيم الحياة على أرض الوطن وحماية مصالح وحقوق المواطن الفلسطيني، ودراسة الاتفاقيات المبرمة مع الجانب الاسرائيلي والعمل على التتمصل من معظم النواحي السلبية التي تضرّ بمصلحة المواطن الفلسطيني.

## مقدمة الدراسة

### أولاً: تمهيد

أثارت اتفاقيات السلام الموقعة بين الفلسطينيين والإسرائيليين الكثير من الجدل بين معارض ومؤيد لها سواء كان ذلك على المستوى الفلسطيني أو الإسرائيلي أو على المستوى الإقليمي والدولي. حيث تعتبر اتفاقية أوسلو البداية الحقيقية لتلك الاتفاقيات الموقعة عام 1993م بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية والتي بموجبها تم تأسيس السلطة الفلسطينية، وبعدّ الجانب الأمني من أكثر المواضيع التي اشتملت عليها تلك الاتفاقيات والتي أثارت حولها الكثير من الجدل والتساؤلات، حيث اعتبر العديد من المراقبين والمنتقدين لهذه الاتفاقيات بأنها مجرد اتفاقيات وترتيبات أمنية هدفها تكييل المشروع الفلسطيني وإعطاء إسرائيل الفرصة الكافية لاستكمال مشروعها الصهيوني تحت غطاء السلام، حيث وضّحت هذه الاتفاقية جميع الترتيبات الأمنية التي تُلزم كلاً من الطرفين اتخاذ كل الإجراءات اللازمة والممكنة لمنع وقوع أي أعمال عنف ضد الطرف الآخر، واستكمالاً لذلك وضعت في تفاصيل البنود الواردة في اتفاقية طابا (أوسلو 2) مجموعة من الشروط والمطالب التي يستوجب على السلطة الوطنية الفلسطينية الالتزام بها وتنفيذها.

وقّع الطرفان (الفلسطيني والإسرائيلي) العديد من الاتفاقيات الأمنية بين الطرفين التي نصت على خطط أمنية مشتركة وصلت إلى تشكيل لجان أمنية مشتركة بين الجانبين لمتابعة وتقييم الترتيبات الأمنية التي كانت تهدف إلى ضمان التزام الجانب الفلسطيني بتنفيذ كل الالتزامات الأمنية التي تم التوقيع عليها وصولاً إلى مكافحة منهجية وفاعلة ضد الإرهاب. وقد أدت كل هذه الترتيبات الأمنية إلى وضع الأجهزة الأمنية الفلسطينية ضمن إطار قانوني وعملي يخرجها عن الفكر النضالي الفلسطيني المقاوم للاحتلال فنتج عنه شرح في صلب مفهوم الأمن الفلسطيني، كما أدى إلى تغييب شبه كامل لهذا المفهوم على المستوى الوطني والسياسي، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى بروز ازدواجية في المفاهيم بين الإرهاب والمقاومة وكذلك مفهوم الأمن والسيادة.

خلاصة القول إن جميع تلك الاتفاقيات الأمنية الموقعة بين الفلسطينيين والإسرائيليين ركزت في بنودها على أسس أمنية تخدم البرامج الأمنية الإسرائيلية، وعلى حساب الأمن الفلسطيني الأمر الذي أثر على المنظومة الأمنية الفلسطينية برمتها، وعلى نجاح المشروع الفلسطيني من مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما وضع التنمية السياسية في مأزق حقيقي، من حيث النمو في المجتمع، والتناقض الشديد بين القول والفعل، وتضارب البرنامج السياسي بين أطراف المجتمع الفلسطيني، مما قاده إلى حالة من التشتت والتشاحن المستمر.

### ثانياً: مشكلة الدراسة

هناك لغط حول مجمل المسألة الأمنية الواردة في الاتفاقيات وحول الالتزامات الأمنية المترتبة على السلطة الفلسطينية ومدى التزام الجانب الإسرائيلي بهذه الاتفاقيات بناء على التزام الجانب الفلسطيني. وهناك تشويه فعلي وجدلي لمضمون مفهوم الأمن الفلسطيني على المستوى الأمني والوطني والمدني والاجتماعي، حيث ضاع بين المفهوم الضيق لنزعة السلطوية والدولة والأمن، والمعنى الشامل لأمن المواطن والوطن والرقابة وحقوق الإنسان.

تكمن مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على مدى الأثر الذي تركته الاتفاقيات الأمنية الموقعة بين الفلسطينيين والإسرائيليين على التنمية السياسية في الضفة الغربية في الفترة الواقعة من عام 1993 وحتى يومنا الحالي .

### ثالثاً: أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة إلى الإجابة على سؤال رئيس وهو:

ما هو أثر أسس الترتيبات الأمنية الموقعة بين الفلسطينيين والإسرائيليين على عملية التنمية السياسية في الضفة الغربية؟

وينبثق من هذا التساؤل الأسئلة التالية:

1. ما هو طبيعة الدور الذي تقوم به الأجهزة الأمنية الفلسطينية؟
2. ما هي مدلولات الترتيبات الأمنية وما تعكسه داخل البيئة الفلسطينية؟ وما هي أهم نتائج هذه الترتيبات الأمنية؟
3. كيف يمكن المزاوجة بين التفاوض كوسيلة للوصول للاستقلال الوطني وبين المحافظة على العقيدة الأمنية وفكر المقاومة لإزالة الاحتلال؟
4. ما طبيعة الاتفاقيات الموقعة بين الجانب الفلسطيني والآخر الاسرائيلي؟
5. كيف ينظر فصائل الشعب الفلسطيني وقياداته السياسية إلى الترتيبات الأمنية وانعكاساتها في البيئة الفلسطينية؟
6. ما مدى تأثير الترتيبات الأمنية في الوظيفة القانونية والعملية لأجهزة السلطة الفلسطينية؟
7. ما مدى تأثير الإطار القانوني والوظيفي لعمل الأجهزة الأمنية ضمن الاتفاقيات والترتيبات الأمنية الفلسطينية الإسرائيلية على التنمية السياسية؟

#### رابعاً: فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- الترتيبات الأمنية تفرغ مفهوم الأمن الفلسطيني من محتواه الفعلي وتؤثر سلباً على التنمية السياسية في الضفة الغربية.
- تخلق هذه الترتيبات تناقضاً في معتقدات وثوابت الفرد أو المواطن الفلسطيني العادي والمواطن الذي يعمل ضمن الأجهزة الأمنية الفلسطينية.
- الترتيبات الأمنية تتناقض مع فكرة التحرير وما يترتب عليها من بناء إنساني حيث أنها تعبر عن سلطات ممنوحة وليس حقوق غير قابلة للتصرف.

## خامساً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى التعرف على أثر أسس الترتيبات الأمنية الموقعة بين الفلسطينيين والإسرائيليين على عملية التنمية السياسية في الضفة الغربية، كما تسعى إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

1. الكشف عن طبيعة الدور الذي تقوم به الأجهزة الأمنية الفلسطينية.
2. تحديد مدلولات الترتيبات الأمنية وما تعكسه داخل البيئة الفلسطينية وكذلك أهم نتائج هذه الترتيبات الأمنية.
3. التحقق من إمكانية المزاجية بين التفاوض كوسيلة للوصول للاستقلال الوطني وبين المحافظة على العقيدة الأمنية وفكر المقاومة لإزالة الاحتلال.
4. معرفة طبيعة الاتفاقيات الموقعة بين الجانب الفلسطيني والآخر الإسرائيلي.
5. التعرف على نظرة فصائل الشعب الفلسطيني وقياداته السياسية إلى الترتيبات الأمنية وانعكاساتها في البيئة الفلسطينية.
6. التعرف على تأثير الترتيبات الأمنية في الوظيفة القانونية والعملية لأجهزة السلطة الفلسطينية.
7. معرفة مدى تأثير الإطار القانوني والوظيفي لعمل الأجهزة الأمنية ضمن الاتفاقيات والترتيبات الأمنية الفلسطينية الإسرائيلية على التنمية السياسية.

## سادساً: أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من خلال:

## 1. أهمية علمية

وتتمثل في ما تتطلبه الحالة الأكاديمية من دراسة لواقع الاتفاقيات الأمنية حيث هناك نضوب في الدراسات التي تناولت الاتفاقيات والترتيبات الأمنية وانعكاساتها على الساحة الفلسطينية ومدى تأثيرها في الجانب السياسي والمفهوم الأمني وارتباطها في التنمية المستدامة بكافة جوانبها.

## 2. أهمية تطبيقية (عملية)

تتناول الدراسة موضوعا هاما وهو الترتيبات الأمنية ومدلولاتها على الصعيدين الأمني والسياسي ومدى تأثيرها على العقيدة الأمنية الفلسطينية وانعكاساتها على التنمية السياسية ويتضح ذلك من خلال:

- الترتيبات الأمنية وتأثيرها على الإطار الأمني لعمل الأجهزة الأمنية الآتية من رحم تلك الاتفاقيات.

- أثر هذا الإطار القانوني على ماهية ومستقبل العقيدة الأمنية لدى أفراد هذه الأجهزة.

ومن أهميه هذه الدراسة أنها تتعرف على واقع هذه الترتيبات الأمنية حيث يتم بحثها بشكل علمي موضوعي ومنطقي كمحاولة لاستخراج معطيات الواقع السياسي الفلسطيني وصولا لمعرفة السبب المتوقع وراء ظهور الأزمة في طبيعة العقيدة الأمنية الفلسطينية ضمن إطار العمل القانوني والعملية لهذه الأجهزة وخاصة في واقع صعب حيث كونها تحت نير الاحتلال، من جانب وفكر المقاومة من الجانب الآخر وكل هذا ضمن إلتزام حديدي بالاتفاقيات المبرمة، وكذلك أهميتها في المساعدة على وضع الحلول والتوصيات العلمية للخروج بألية يتوازى فيها العمل ضمن الإطار القانوني والعملية للأيديولوجية الأمنية الفلسطينية الملائمة للمشروع الذي أقيمت أصلا من أجله.

## سابعاً: منهجية الدراسة

نظراً لطبيعة موضوع الدراسة فإنها ستعتمد على المنهج الكيفي من خلال :

**الاسلوب الوصفي:** لوصف أسس الترتيبات الأمنية بين الجانبين وما تتأثر به البيئة الفلسطينية تحديداً، والاتفاقيات الأمنية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

**الاسلوب التحليلي:** في الآثار المتوقعة لهذه الترتيبات الأمنية سواء في إطارها القانوني أو العملي وما تعكسه تلك الآثار على عملية التنمية السياسية في الضفة الغربية.

## ثامناً: حدود الدراسة

**الحدود المكانية:** الضفة الغربية المحتلة منذ عام 1967.

**الحدود الزمانية:** هي الفترة الممتدة ما بين بداية توقيع اتفاقية أوسلو/أيلول/سبتمبر 1993 وحتى تاريخ إنهاء هذه الدراسة.

**الحدود الموضوعية:** ينحصر موضوع الدراسة في تناول أثر أسس الترتيبات الأمنية الموقعة بين الفلسطينيين والإسرائيليين على عملية التنمية السياسية في الضفة الغربية.

## تاسعاً: الدراسات السابقة

دراسة لجيفري بوتول، ايفريت مندلسون بعنوان " الأمن الإسرائيلي-الفلسطيني قضايا في مفاوضات الوضع الدائم"<sup>1</sup>

ويتكون الكتاب من ثلاثة أقسام وهو عبارة عن تقرير وثمره للمداولات المكثفة التي قامت بها المجموعة الدراسية، وهو يلقي الضوء على المجالات الواسعة لاتفاقية أوسلو والصعوبات الجمة مثل الاحتياجات الدفاعية للكيان الفلسطيني الناشئ والمتطلبات العسكرية

---

<sup>1</sup> جفري بوتول، ايفريت مندلسون، الأمن الإسرائيلي- الفلسطيني قضايا في مفاوضات الوضع الدائم، ترجمة محمد صلاحات، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، تشرين أول (أكتوبر) 1995.

الإسرائيلية ووضع المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية وغزة واللاجئين الفلسطينيين ورسم الحدود الإسرائيلية- الفلسطينية وقضية القدس التي ستظل باقية حتى تشرع إسرائيل والفلسطينيون بالتفاوض حول اتفاقية للوضع الدائم.

### دراسة بعنوان " الاتفاقيات الإسرائيلية \_ الفلسطينية حول الضفة وقطاع غزة " <sup>1</sup>

ويتكون الكتاب من خمسة فصول " المجلس، إعادة الانتشار والترتيبات الأمنية، القضايا القانونية، التعاون، أحكام مختلفة، كما يتناول هذا الكتاب وثائق وأدبيات "أوسلو" وما تبعها من اتفاقات، أصبحت وثيقة لا غنى عنها للسياسيين والباحثين والمهتمين كمرجع أساسي في هذه الحقبة من الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

### دراسة لهانز بورن بعنوان " الرقابة البرلمانية على الدفاع والأمن " <sup>2</sup>

والكتاب عبارة عن دليل برلماني ينقسم إلى ثمانية أجزاء كل منها من عدة فصول. يتناول فهما شاملا للقضايا الأمنية والدور الرقابي البرلماني، يركز على مفهوم الأمن وما يطرأ عليه من تطور، ودور البرلمان في الرقابة على الأمن والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها الحكم الديمقراطي لقطاع الأمن.

### دراسة لروالد فريديك، أرنولد ليتهود بعنوان " المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين " <sup>3</sup>

يتناول في هذا الكتاب مجمل آراء وأفكار الخبراء والعاملون الفلسطينيون في المجال الأمني، الذين أسهموا في كتابة فصول هذا الكتاب، حيث يقترحون إجراء تغييرات مادية ملموسة على الإطار القانوني الذي ينظم قطاع الأمن الفلسطيني وهيكله القوات الأمنية والآليات اللازمة

<sup>1</sup> اتفاقيات أوسلو، " الاتفاقيات الإسرائيلية \_ الفلسطينية حول الضفة وقطاع غزة "، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1998

<sup>2</sup> دراسة لهانز بورن بعنوان " الرقابة البرلمانية على الدفاع والأمن"، الاتحاد البرلماني الدولي ومركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ترجمة حنان والي، مركز العلاقات المدني- العسكرية، بلغراد، 2003.

<sup>3</sup> رولاند فريديك، أرنولد ليتهود، المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين، ترجمة ياسين السيد، مركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2007

لممارسة الرقابة عليها وإخضاعها للمساءلة من خلال تسليط الضوء على العديد من المداخل الضرورية لإصلاح القطاع الأمني حيث تشكل هذه المجموعة من وجهات النظر الذي بيديها مؤلفو فصول هذا الكتاب مساهمة تمكن القارئ من فهم الاحتياجات الفلسطينية والاتجاه الذي يرغب الفلسطينيون برؤيته في قطاعهم الأمني.

### دراسة لسميح محسن بعنوان " الاحتياجات الأمنية الفلسطينية والإسرائيلية من التبادلية الى الانتقالية" <sup>1</sup>

ويتناول في هذه الدراسة حقيقة أن الشعب الفلسطيني هو أحوج إلى الأمن من الإسرائيليين باعتباره شعبا محتلا عانى الكثير جراء سياسة الاحتلال وليست إسرائيل كقوة محتلة والمسألة الأهم في هذا السياق هي أن إسرائيل استثمرت حجة " الأمن " في التوصل من تطبيق الاتفاقيات المبرمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

### دراسة لمحمد محسن وآخرون، بعنوان " الملف الأمني بين السلطة وإسرائيل" <sup>2</sup>

ويسلط هذا التقرير الضوء على مسألة التنسيق الأمني بين السلطة و"إسرائيل" خلال فترة رئاسة الراحل ياسر عرفات للسلطة. ثم يعرض للترتيبات الأمنية حسب نصوص اتفاقيات أوسلو وما رافق ذلك من تشكيل الأجهزة الأمنية وتطويرها. كما يتناول التقرير التنسيق الأمني في فترة رئاسة محمود عباس للسلطة.

### دراسة لايفرت مندلسون، جيفري بوتويل، وآخرون، بعنوان " الترتيبات الأمنية والتسوية السياسية الفلسطينية – الإسرائيلية" <sup>3</sup>

وتم خلال هذا اللقاء نقاش المفهومين الفلسطيني والإسرائيلي للأمن خصوصا فيما يتعلق بأبعاده الوطنية والمجتمعية والفردية والعقبات الأساسية التي تحول دون التوفيق بين المفهومين.

---

<sup>1</sup> سميح محسن، الاحتياجات الأمنية الفلسطينية والإسرائيلية من التبادلية إلى الانتقالية، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 1999

<sup>2</sup> محمد محسن وآخرون، بعنوان " الملف الأمني بين السلطة وإسرائيل "، قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت- لبنان، 2009

<sup>3</sup> ايفرت مندلسون، جيفري بوتويل، وآخرون، الترتيبات الأمنية والتسوية السياسية الفلسطينية – الإسرائيلية، الموجزات الشهرية(4)، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس- الضفة الغربية، أيار(مايو)1994

## دراسة ليزيد صايغ بعنوان " بناء الدولة أم ضبط المجتمع؟ القطاع الأمني والتحول السلطوي في الضفة الغربية وقطاع غزة"<sup>1</sup>

تتناول هذه الدراسة طبيعة عملية إعادة بناء القطاع الأمني وهيكلته في الضفة الغربية وقطاع غزة من دون حوكمة ديمقراطية ونظام دستوري، الأمر الذي لا يهدد أمن المنطقة على المدى الطويل وحسب، بل القدرة أيضاً على تحقيق هدف إقامة الدولة الفلسطينية. هذا المنحى سيستمر ما لم تتخذ جملة من الخطوات. هذه الأخيرة تشمل إنجاز "الملكية" الفلسطينية لتطوير قطاع الأمن - خصوصاً في الضفة الغربية - وإعادة دمج قوات أمن السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وضمان سيطرة الحكومة على الأمن في الإقليمين، ووضع رؤية جديدة للأمن القومي من خلال إشراك أصحاب المصلحة كافة. وإذا لم تتبّع هذه الخطوات، فلن يهدد تنامي النزعة السلطوية في الإقليمين الأمن على المدى الطويل وحسب، بل القدرة أيضاً على بلوغ هدف قيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

### تعليق على الدراسات السابقة

يبرز من إستعراض الأدبيات السابقة أنها تناولت الاتفاقيات الفلسطينية-الإسرائيلية بجوانبها المختلفة خاصة تداعيات هذه الاتفاقيات بجوانبها السياسية والاقتصادية. كما استعرضت مجالات التعاون والتنسيق بين الكرفين والامور المثيرة للجدل بينهما، ووجهات النظر المتضاربة بينهما، وركزت بعضها على أثر هذه الاتفاقيات على مفهوم الأمن لدى الجانبين .

وعليه فإن الباحث في هذه الدراسة سيطرح ادبيات جديدة لم يتم تناولها بالبحث والتحليل من قبل الباحثين ،وسيتطرق الى أثر هذه الادبيات على التنمية السياسية الفلسطينية.

---

<sup>1</sup> يزيد صايغ، بناء الدولة أم ضبط المجتمع؟ القطاع الأمني والتحول السلطوي في الضفة الغربية وقطاع غزة، مركز كارينغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، 2011، انظر الرابط التالي:

<http://carnegieendowment.org/files/TEXT-AR.pdf>

## عاشراً: تقسيمات الدراسة

تنقسم هذه الدراسة إلى مقدمة وسبعة فصول وخاتمة كالتالي.

**مقدمة الدراسة** وتشتمل على مشكلة الدراسة وفرضيتها وأسئلتها وأهميتها ومنهجيتها وحدودها الزمانية والمكانية والأدبيات السابقة.

**الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي** ويشتمل على مجموعة من المفاهيم كالترتيبات الأمنية، الأمن الفلسطيني، القطاع الأمني، التنسيق الأمني، العقيدة الأمنية، مفهوم التنمية السياسية.

**الفصل الثاني: وثائق الاتفاقيات** "الترتيبات الأمنية وما ترتب عليها" ويشتمل على الشروط التي أملت على الجانب الفلسطيني والارتباط المشترك وتسوية النزاعات، قائمة ترتيبات تتضمن الوثيقة المطالبة بقبول الفلسطينيين بحق إسرائيل.

**الفصل الثالث: المترتب على النصوص من أدبيات ومن ناحية المفهوم الأمني لكلا الطرفين:** من خلال هذا الفصل سنوضح الالتزامات الأمنية من ناحية عملية، وسيشمل ذلك مفهوم الأمن الفلسطيني والإسرائيلي من الناحية الوطنية لكلا الجانبين، التفاهات الأمنية والخلافات الأمنية من حيث الالتزامات والخروقات وانعكاساتها على الأمن الفلسطيني والنفسية الفلسطينية بمجملها وبشمول مكوناتها.

**الفصل الرابع: تشكيل الأجهزة الأمنية والتزاماتها وأساليب ووسائل عمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية:** من خلال هذا الفصل نستوضح مجموع الأجهزة الأمنية الفلسطينية ووظائفها الناتجة عن التفاهات وأدبيات الاتفاقيات الفلسطينية-الإسرائيلية، والإطار القانوني، وكذلك الممارسة العملية وموضوع سيادة فعلية على الأرض أم موضوع سلطات ممنوحة ومدى أثرها على العقيدة الأمنية لأفراد هذه الأجهزة.

**الفصل الخامس: أثر الترتيبات الأمنية على التنمية السياسية:** يتناول هذا الفصل الأثر الناتج عن الترتيبات الأمنية الفلسطينية- الإسرائيلية وما ينبثق عنها من أدبيات وتقاھمات أمنية وسياسية على أرض الواقع وتأثيرها في البيئة الفلسطينية بمجملها وبكافة جوانبها الاجتماعية والأمنية والسياسية وترابط وتفاعل هذه الجوانب الواحد منها مع الآخر، وانعكاس ذلك بشكل خاص على العقيدة الأمنية لمنتسبي أجهزة الأمن ومفهوم الأمن للمواطن الفلسطيني على المستوى الأمني والمدني والهوية النضالية الفلسطينية، ومدى تأثير كل هذا المجمل في التنمية السياسية على وجه الخصوص.

**الفصل السادس: النتائج والتوصيات.**

الفصل الأول  
الإطار النظري والمفاهيمي

## الفصل الأول

### الإطار النظري والمفاهيمي

#### القطاع الأمني

يشير القطاع الأمني إلى مؤسسات الدولة المخولة باستخدام القوة فقط، ومن الجانب الآخر، يقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في تقرير التنمية الإنسانية الصادر سنة 2002 تعريفا عاما يتضمن، إلى جانب مؤسسات الدولة، الإدارة المدنية، وهيئات الرقابة، والسلطة القضائية، والجهات القائمة على بسط سلطان القانون والقوات المسلحة غير النظامية ومنظمات المجتمع المدني.<sup>1</sup>

يحتل من يحكم القطاع الأمني في فلسطين جانبا كبيرا من التعقيد، كما تتدخل فيه عدة عوامل محلية وإقليمية ودولية، حيث يشهد الصعيد الداخلي تحولات مختلفة منذ قدوم منظمة التحرير الوطني الفلسطيني إلى الأراضي الفلسطينية عام 1994، ونلاحظ أنّ هنالك العديد من المشاكل المتزايدة التي تؤثر على حكم القطاع الأمني وأبرزها البعد التنظيمي والصراع على السلطة بين حركتي حماس وفتح، ولاسيما العداءات الداخلية التي تشوب كلا التنظيمين، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى العنف على المستوى الداخلي.

أما على المستوى الخارجي، ساهمت مجموعة من العوامل في إعاقة عمليات الإصلاح في القطاع الأمني، من بينها أنه لا تزال إسرائيل تفرض هيمنتها، من خلال تعامل سلطات الاحتلال وما تفرضه من عراقيل أمام التقدم في مجال إصلاح القطاع الأمني الفلسطيني، فانتشار الجيش والمستوطنات، والسيطرة الكاملة على المناطق الحدودية والمعابر البرية والبحرية والمجال الجوي، والتحكم الكامل بالسجل السكاني، بالإضافة إلى الصلاحيات الإدارية

---

<sup>1</sup> رولاند فريديريك، أرنولد ليتهود، المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين، ترجمة ياسين السيد، مركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2007، ص10

والتشريعية والتنفيذية الممنوحة والمجزأة التي تمكنت السلطة الوطنية الفلسطينية من ممارستها على القطاع وأجزاء من مناطق الضفة الغربية.<sup>1</sup>

فعلى الساحة الفلسطينية التي تضطلع الجماعات المسلحة غير النظامية فيها بدور مهم على مستوى الأمن، وحيث الدولة الفلسطينية في طور البناء والتشكيل، يتسم التعريف الضيق لقطاع الأمن فيها بالعجز عن إدراك القوى التي تشكل هذا القطاع، ولذلك، سيوظف الباحث المصطلح بمعناه الشامل والواسع، والذي يتألف من مجموعة من الأطراف منها<sup>2</sup>:

أولاً: الأجهزة المخولة باستخدام القوة والتي تتمثل في "قوات الأمن الداخلي وقوات الأمن الوطني والحرس الرئاسي و المخابرات العامة".

ثانياً: القضاء العشائري والسلطات التي تتولى الإدارة المالية بالإضافة إلى الهيئات الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان.<sup>3</sup>

ثالثاً: السلطة القضائية وأجهزة فرض القانون وهي تتمثل في المحاكم النظامية والمحاكم الدستورية العليا والمحاكم الجنائية العليا والإدارية والشرعية والعسكرية ومجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل ومراكز الإصلاح والتأهيل ودوائر المباحث الجنائية والنيابة العامة ونظام القضاء العشائري.

رابعاً: التنظيمات المسلحة وهي كتائب عز الدين القسام وكتائب شهداء الأقصى وسرايا القدس وكتائب الناصر صلاح الدين وكتائب الشهيد أبو علي مصطفى وكتائب المقاومة الوطنية.

وفي إطار خصوصية الوضع الفلسطيني، فإن إسرائيل وقطاعها الأمني يعتبر قوة قائمة ومؤثرة كقوة أخرى من الأطراف الخارجية التي تفرص تأثيرها على القطاع الأمني في فلسطين.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> رولاند فريديريك، أرنولد ليتهود، المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين، مرجع سابق، ص 14-15.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 11-12.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 11.

<sup>4</sup> المرجع السابق، ص 12.

## مفهوم الأمن

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم "الأمن" وشيوع استخدامه، إلا أنه مفهوم حديث في العلوم السياسية، وقد أدى ذلك إلى اتسامه بالغموض، ويعود استخدام مصطلح "الأمن" إلى نهاية الحرب العالمية الثانية؛ حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب، وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن، ثم أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1974م، ومنذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مفهوم "الأمن" بمستوياته المختلفة طبقاً لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية<sup>1</sup>.

ومع حداثة الدراسات في موضوع "الأمن" فقد أصبحت مفاهيم "الأمن" محددة وواضحة في فكر وعقل القيادات السياسية والفكرية في الكثير من الدول. وقد برزت كتابات متعددة في هذا المجال، وشاعت مفاهيم بعينها في إطاره لعل أبرزها "الأمن القومي الأمريكي" و"الأمن الأوروبي" و"الأمن الإسرائيلي" و"الأمن القومي السوفييتي" قبل تفككه<sup>2</sup>.

وفي مجال التوصل إلى مفهوم متفق عليه "للأمن"، فإنه يجدر بنا التعرف على ذلك المدلول في إطار المدارس الفكرية المعاصرة؛ فالأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية". ومن وجهة نظر هنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق يعني أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء<sup>3</sup>.

ولعل من أبرز ما كتب عن "الأمن" هو ما أوضحه "روبرت مكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه "جوهر الأمن" حيث قال: "إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة". واستطرد قائلاً: "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي

<sup>1</sup> وزارة الداخلية للحكومة المقالة "غزة"، مقالة بعنوان "مفهوم الأمن"، مرجع سابق.

<sup>2</sup> المرجع السابق.

<sup>3</sup> المرجع السابق.

تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل.<sup>1</sup>

ولعل أدق مفهوم "للأمن" هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله - سبحانه وتعالى -:  
"فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ \* الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَّنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ"<sup>2</sup>. ومن هنا نؤكد أن الأمن هو ضد الخوف، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الداخلي منه والخارجي.

بدأ مفهوم الأمن بالتوسع خلال النصف الثاني من القرن الماضي، وانتقل من المفهوم التقليدي وهو قدرة الدولة على الدفاع عن مواطنيها وأراضيها ضد أي تهديد عسكري، للأمن بمفهوم حرية الدولة في تطوير وتنمية مستقبلها.<sup>3</sup>

ومنذ ذلك الحين أصبح الأمن يعني التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بل تطور المفهوم ليصبح هناك ارتباط وثيق بين التنمية والأمن على قاعدة مفادها أن لا تنمية دون أمن ولا أمن دون تنمية. وعليه اتسع معنى الأمن ليشمل القضايا المتعلقة بالاقتصاد، والتنمية، والغذاء، والمياه، والبيئة، وحقوق الإنسان، والهجرة، وتغير المناخ.<sup>4</sup>

يرتبط مفهوم الأمن ارتباطاً وثيقاً بالنظام العام الذي يختلف مفهومه وتطبيقه من دولة إلى دولة ومن نظام حكم إلى آخر؛ ففي أنظمة الحكم البوليسية يهدف فرض النظام العام إلى تعزيز سيطرة النظام على المواطنين، وتعزيز الاستبداد السياسي على حساب تنمية المجتمع. أما في أنظمة الحكم الديمقراطية فالهدف من فرض النظام العام إيجاد بيئة سياسية واقتصادية

<sup>1</sup> وزارة الداخلية للحكومة المقالة "غزة"، مقالة بعنوان " مفهوم الأمن"، مرجع سابق.

<sup>2</sup> القرآن الكريم، سورة الفيل. آية-4-5.

<sup>3</sup> معتصم عوض، وفا "مفهوم لامن الفلسطيني"، مرجع سابق.

<sup>4</sup> حسن العوري، بقلم: ملكي سليمان، الحياة الجديدة، " مؤتمرحول سيادة القانون وتحديات السلم الاهلي

الفلسطيني" <http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=3&id=144553&cid=2302>



رابعاً: البُعد المعنوي أو الأيديولوجي، يؤمّن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم.

خامساً: البُعد البيئي، الذي يوفّر التأمين ضد أخطار البيئة ومسببات التلوث حفاظاً على الأمن.

### العقيدة الأمنية

لا خلاف ولا اختلاف على أهمية الأمن للفرد والمجتمع والدولة سواء. بل إن الأمن أحد المؤشرات الرئيسة على صحة المجتمع وقابلية تطوره واستقراره ومدى العدالة والديمقراطية السائدة فيه. واختلف مفهوم الأمن من فرد إلى فرد ومن دولة إلى دولة، تبعاً لنظرتها لمفهوم الأمن ومكوناته وشموليته. وصاغت الدول عقيدة أمنية خاصة بها، تقوم على تعريفها للأمن ومحدداته ومهدداته، وما يتناسب مع قيمها وتراثها ودينها، ومدى احترامها للحقوق والحريات، ومدى احترامها لشعبها، ومدى احترامها لنفسها<sup>1</sup>.

لا توجد عقيدة أمنية بمفهومها المحدد في الواقع الفلسطيني، هناك ما تبقى من العقيدة الثورية في منظمة التحرير الفلسطينية وتتمثل في بعض القوانين منها؛ قانون أصول المحاكمات العسكرية الثوري لسنة 1979، وقانون العقوبات الثوري لسنة 1979 التي باتت تفقده بعد المضي قدماً في الاتفاقيات الإسرائيلية- الفلسطينية؛ فأصبحت هناك بعض المحددات للعقيدة الأمنية والتي تظهر من خلال القانون الأساسي الفلسطيني، وقانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطيني، وقانون المخابرات العامة، وقانون الدفاع المدني، وقرار بقانون بشأن الأمن الوقائي، وكتيب المخالفات الانضباطية، وخطة الحكومة 2012-2013 نحو النظرة للأمن، وتطبيق الموضوع من خلال عدة خطوات منها برامج تدريبية وتخطيط سياسات<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمد على صالح المنصوري، "من أجل عقيدة أمنية عادلة"، [http://ahmedfreemansour.blogspot.com/2011/05/blog-post\\_7184.html](http://ahmedfreemansour.blogspot.com/2011/05/blog-post_7184.html)

<sup>2</sup> مقابلة مع وحدة التخطيط الاستراتيجي في وزارة الداخلية "SPD"، لم يتم ذكر الشخص بنائاً على طلبه، بتاريخ 17-3-2013. أنظر: [www.spd-moi.ps](http://www.spd-moi.ps).

وإن مفهوم الأمن والتوجه الموجود لدى السلطة الفلسطينية من خلال معنى ضيق هو الدولة والأمن والنزعة السلطوية والمعنى الشامل والذي يحوي أمن المواطن، والأمن الاجتماعي، والأمن والرقابة، وحقوق الإنسان إذ يصب مجمل المفهوم الشامل باحترام حقوق الإنسان<sup>1</sup>.

والعقيدة الأمنية مجهولة لدى ضباط الأمن الفلسطيني حيث تقع بين مفهوم الأمن الضيق التقليدي والمفهوم الشامل؛ فهناك ضبابية وخصوصا بالتزام السلطة الوطنية بالاتفاقيات المبرمة ودخول هذه الترتيبات الأمنية إلى مفهوم الأمن الفلسطيني وحدود الوعي بالعقيدة الأمنية الفلسطينية<sup>2</sup>.

لقد كان هناك خطوات عملية باتجاه العقيدة الأمنية، من خلال عمل دورات من جميع الأجهزة مع المؤسسات المدنية ومذكرات تفاهم مع مؤسسات المجتمع المدني، وتوعية في حقوق الإنسان وموقع المواطن في هذا الموضوع ضمن الإطار القانوني، وقواعد القوة واستخدام السلاح، وفي مجمل هذه الخطوات تحاكي العقيدة من الجانب القانوني دون التطلع للإطار الوطني والبعد العسكري والأمني البحث ويستدل على هذا من خلال مجموعة الركائز التي تقوم عليها العقيدة الأمنية<sup>3</sup>:

1. الولاء، يستند هذا الولاء ضمن دستور الدولة الذي يرسمه المستوى السياسي ويحدد مجالات المستوى التنفيذي.

2. النظام السياسي هو الذي يحدد ملامح العقيدة الأمنية لكن هذا لا يعني أنه يحدد هذه العقيدة.

وللعقيدة الأمنية خصوصية وهي خصوصية التنظيمات الفلسطينية التي لديها ثقافة العمل على الصعيدين السياسي والأمني أو التنفيذي والتي يجب أن تكون فقط على المستوى السياسي وليس التنفيذي، وهنا نواجه مشكلة في أن السياسة أثرت في العقيدة الأمنية بحيث إنه لا يوجد

<sup>1</sup> مقابلة مع وحدة التخطيط الاستراتيجي في وزارة الداخلية، مرجع سابق.

<sup>2</sup> معتصم عوض، وفا "مفهوم الأمن"، <http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=108471>

<sup>3</sup> المرجع السابق.

اختلاف بين المستويين التنفيذي والسياسي ويقع الخلل في أن النظام السياسي الموجود إذا ارتبط مع نظام انتخابي ينجب نظاماً معاقاً يؤثر على العقيدة الأمنية<sup>1</sup>.

مما سبق يتضح وجود ضبابية في مفهوم العقيدة الأمنية عند المواطن الفلسطيني عموماً ومنتسبي الأجهزة الأمنية خصوصاً، وينبع من غياب محددات مفهوم الأمن الفلسطيني والذي عليه تتبنى العقيدة الأمنية.

### الترتيبات الأمنية

هي مجموعة من البنود التي اشتملت على تفاهات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في مجموعة من الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين وتناولت الجوانب الأمنية في العلاقة بين الطرفين وتتمثل في تفاهات تتضمن خطوات أمنية يقوم بها الطرفان على الأرض وبشكل فعلي ليضمن كل طرف أمن الطرف الآخر من خلال مجموعة من الموضوعات مثل أماكن انتشار القوات وكيفية التعامل مع المواطنين من كلا الطرفين وآلية دخول أي طرف على مناطق الطرف الآخر أو المناطق التي يكلف بحمايتها الطرف الآخر.

وتتناول كل اتفاقية مجموعة من النصوص التي تتضمن الجوانب الأمنية في العلاقة بين الطرفين، ونستوضح بعض النصوص لتبيان ماهية الترتيبات الأمنية في الاتفاقيات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي:

### أولاً: الترتيبات الأمنية حسب نصوص اتفاقات أوسلو

في أعقاب توقيع وثيقة المبادئ، المعروفة باسم اتفاقية أوسلو، بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل" في واشنطن في 13\09\1993، دخلت القضية الفلسطينية مرحلة جديدة ثم تطورت إلى توقيع اتفاق القاهرة "طابا" في 14\5\1995، الذي يعد بمثابة الإطار التنفيذي لاتفاقات أوسلو. وتبع ذلك أيضاً توقيع اتفاقيات تنفيذية لوثيقة إعلان المبادئ، تناولت الجوانب

<sup>1</sup> الحياة المحلية، مؤتمر حول "سيادة القانون وتحديات السلم الأهلي الفلسطيني"، <http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=3&id=144553&cid=2302>

الأمنية في العلاقة بين الطرفين أهمها اتفاقية واشنطن 1995\9\28، واتفاقية واي ريفر في 1998\10\23<sup>1</sup>.

ولحفظ الأمن في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، نصت اتفاقات أوسلو على إنشاء قوة شرطية فلسطينية قوية من أجل ضمان النظام العام في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما تستمر "إسرائيل" في الاضطلاع بمسؤولية الأمن الإجمالي والدفاع ضد التهديدات الخارجية، وأشارت المادة 8 من وثيقة إعلان المبادئ إلى طبيعة العلاقة في المجال الأمني بين الطرفين، وجاءت تحت عنوان "النظام والأمن"<sup>2</sup>:

### ثانياً: الترتيبات الأمنية حسب نصوص اتفاقية القاهرة

تناولت اتفاقية القاهرة تنظيم الشرطة الفلسطينية في المادة 3، التي جاءت تحت عنوان، "مديرية قوة الشرطة الفلسطينية". وحددت الاتفاقية واجبات ووظائف الشرطة. وهي القيام بواجبات الشرطة الاعتيادية، بما يشمل من حفظ الأمن الداخلي والنظام العام، وحماية المواطنين وممتلكاتهم، وتوفير الأمن والطمأنينة، وتبني كافة الوسائل والإجراءات الضرورية واللازمة لمنع وقوع الجريمة وفقاً للقانون، وحماية الأماكن العامة والأماكن ذات الطابع والأهمية الخاصة. وأشارت الاتفاقية إلى بنية وتكوين الشرطة.<sup>3</sup>

### ثالثاً: الترتيبات الأمنية حسب نصوص اتفاقية واشنطن

منحت اتفاقية طابا الصلاحيات الأمنية الكاملة للسلطة الفلسطينية في المنطقة المصنفة "أ"، في حين قيدت الاتفاقية حق الشرطة في العمل بحرية ضمن المنطقة المصنفة "ب"، واشترطت أن يتم ذلك بعد التنسيق مع الجانب الإسرائيلي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> رائد لافي، "الأمن الفلسطيني: طروحات الإصلاح"، جريدة الأخبار، بيروت، 2007\5\12. <http://www.al-akhbar.com/node/145773>

<sup>2</sup> وثائق إعلان المبادئ الفلسطيني- الإسرائيلي، إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية (المسودة النهائية المتفق عليها في 19 آب/أغسطس 1993)، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد 16، خريف 1993، ص 177-178.

<sup>3</sup> رائد لافي، مرجع سابق.

<sup>4</sup> المرجع السابق.

## رابعاً: الترتيبات الأمنية حسب نصوص اتفاقية واي ريفر

سلطت هذه الاتفاقية الضوء على "مكافحة الإرهاب وأعمال العنف"، باعتبار التنظيمات الفلسطينية المسلحة والمقاومة تنظيمات إرهابية وخارجة عن القانون، وهذا زاد من الأعباء الملقاة على جانب السلطة الفلسطينية خصوصاً في المجال الأمني، دون التطرق إلى وسائل فرض القانون والمحافظة على الأمن والنظام داخل المجتمع الفلسطيني، أو إلى الحاجات الأمنية للجانب الفلسطيني ذات العلاقة بمنع وقوع الجريمة والحد من ارتكاب الجرائم، وسبل مكافحتها، ومعاينة مرتكبيها<sup>1</sup>.

### التنسيق الأمني (التعاون الأمني)

يعدّ التنسيق الأمني أحد الأنواع المختلفة من الترتيبات الأمنية مثل الدفاع المشترك والأمن الجماعي، أما بالنسبة لمفهوم التعاون الأمني فهو يربط بين نظام الأمن الجماعي والمدخل الشامل نحو الأمن، ويعرّف التعاون الأمني بأنه "مدخل عام نحو الأمن ذي النطاق متعدد الأبعاد، ويؤكد التعاون الأمني على دعم الاستقرار بدلاً من الردع، كما يعد شاملاً وليس استبعادياً، فضلاً عن أنه لا يضع قيوداً على انضمام أعضاء جدد إليه، ويشجع التعددية وليس الثنائية. كما أنه مدخل يعطي أفضلية لاستخدام القوة على البدائل العسكرية، ويفترض أن الدول هي الأطراف الرئيسية في النظام الأمني مع قبول فكرة قيام أطراف أخرى ليست دولاً بدور مهم، ولا يتطلب هذا المدخل تأسيس مؤسسات أمنية أو رسمية وإن كان لا يفترض وجود تلك المؤسسات، وأخيراً، بل الأهم أن هذا المدخل يؤكد على أهمية تعزيز الحوار المتعدد الأطراف"<sup>2</sup>.

ومن خلال التعريف السابق يتضح شروط ومعالم التعاون الأمني "التنسيق الأمني" وهي

كالآتي:

<sup>1</sup> سميح محسن، الاحتياجات الأمنية الفلسطينية والإسرائيلية من التبادلية إلى الانتقالية، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 1999، ص6

<sup>2</sup> دراسة لهانز بورن بعنوان "الرقابة البرلمانية على الدفاع والأمن"، الاتحاد البرلماني الدولي ومركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ترجمة حنان والي، مركز العلاقات المدني- العسكرية، بلغراد، 2003، ص25.

أولاً: توازن القوى بين الأطراف، لكي لا تكون إملاءات أمنية للأقوى ولحماية أمن الأقوى.

ثانياً: من الأفضل أن تكون متعددة الأطراف وليست ثنائية وتهدف لتعزيز الحوار المتعدد الأطراف.

ثالثاً: يعطي الأفضلية لاستخدام القوة المشتركة " للتعامل مع وضع معين يمس أمن الأطراف " على البدائل العسكرية لكل طرف ضد الآخر.

أما على المستوى الفلسطيني الإسرائيلي، فقد حددت المادة الثانية من الملحق الأول (بروتوكول انسحاب قوات الجيش الإسرائيلي والترتيبات الأمنية ) من اتفاق القاهرة (أيار/مايو 1994) الوسائل التي سيتم من خلالها تحقيق أهداف الأمن المتبادل. فقد نصت الفقرة (أ) من البند الأول من هذه المادة على أنه "سيتم تشكيل لجنة مشتركة للتنسيق والتعاون الأمني لأهداف الأمن المتبادل". وأعطت المادة الثامنة من الاتفاق المذكور مطلق الصلاحية لإسرائيل لتدخل إلى المناطق الفلسطينية من أجل حماية الإسرائيليين وممتلكاتهم حيث أحييت هذه المسؤولية للحكومة الإسرائيلية بهدف حماية أمنهم الداخلي والنظام العام، وسوف يكون لديها كافة الصلاحيات لاتخاذ الخطوات الضرورية للقيام بهذه المسؤولية".<sup>1</sup>

وفي الاتفاقات اللاحقة لوحظ تراجع ملموس عن مبدأ التبادلية في الأمن، حيث وضعت الحكومة الإسرائيلية شروطاً جديدة على السلطة الفلسطينية لوحدها، وأفردت الاتفاقية الإسرائيلية- الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة ( اتفاقية واشنطن 28 أيلول 1995) مادة خاصة لمنع الإرهاب وأعمال العنف.

وفي إطار ذلك حددت المادة الثانية من الملحق الأول المتطلبات التي يجب على الجانب الفلسطيني القيام بها، وهي على شكل مجموعة من الواجبات والإملاءات على الشرطة الفلسطينية كون أن الجانب الإسرائيلي معفى منها. وقد نصت الفقرة "ب" من البند الأول من هذه

<sup>1</sup> اتفاقيات أوسلو، " الاتفاقيات الإسرائيلية \_ الفلسطينية حول الضفة وقطاع غزة "، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1998

المادة على أن" الشرطة الفلسطينية سوف تعمل على نحو منظم ضد جميع أشكال العنف والإرهاب". ونصت الفقرة "ج" على أنه" سوف يصدر المجلس - المجلس التشريعي الفلسطيني - تصريحاً لإضفاء الصفة القانونية على حمل الأسلحة وامتلاكها من جانب المدنيين وأي أسلحة غير مصرح بها قانونياً سوف تصدرها الشرطة الفلسطينية. أما الفقرة "د" فنصت على أن الشرطة الفلسطينية" سوف تعتقل وتحاكم الأفراد المشتبه بقيامهم بأعمال العنف والإرهاب<sup>1</sup>.

إن مبدأ التبادلية في الأمن يُلغى بموجب هذه النصوص حيث إن الشروط السابقة وضعت على طرف واحد من طرفي الاتفاق ولم تشمل الآخر، إذ لم تتطرق لما يقوم به المدنيون الإسرائيليون من أشكال العنف والإرهاب أو اعتقال ومحاكمة الأفراد المشتبه بهم أو مصادرة الأسلحة، وعلى الرغم من ذلك عاد البند الثالث ليعيد نوعاً من التوازن" بنظر إلى ما ورد أعلاه"، فإن كل جانب، وفقاً لأحكام هذا الاتفاق، سوف يقوم بالمهام التالية في المناطق الواقعة تحت مسؤوليته الأمنية<sup>2</sup>:

1. توفير الحماية لجميع سكان المناطق وجميع الأشخاص الآخرين الموجودين فيها.
2. منع التحريض على أعمال العنف على نحو نشط، بما في ذلك أعمال العنف ضد الجانب الآخر أو الأشخاص الخاضعين لسلطة الجانب الآخر.
3. اعتقال المذنبين والتحقيق معهم ومقاضاتهم وجميع الأشخاص الآخرين المتورطين بشكل مباشر أو غير مباشر في أعمال الإرهاب والعنف والتحريض.
4. منع ومعالجة أية محاولة تتسبب بالضرر والأذى على البنية التحتية التي تخدم الجانب الآخر بما في ذلك الطرق، والمياه، والكهرباء، والاتصالات السلكية واللاسلكية والبنية التحتية للمجاري.

<sup>1</sup> اتفاقيات أوسلو، " الاتفاقيات الإسرائيلية - الفلسطينية حول الضفة وقطاع غزة "، مرجع سابق، ص34-ص45.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص34-ص45.

رغم التناقض الذي يحمله البند الثالث من المادة الثانية من الملحق الأول لاتفاقية القاهرة 1994، مع البند الأول لنفس المادة والذي وضع شروطاً وإملاءات على الجانب الفلسطيني والشرطة الفلسطينية، إلا أنه يحقق -كنص- نوعاً من التوازن، لكن ترجمة الاتفاقية على أرض الواقع، نسفت هذا التوازن اللفظي من خلال ممارسة السلطات الإسرائيلية للضغط على السلطة الفلسطينية.

لقد توجت حكومة إسرائيل مفهومها للتبادل في الأمن في اتفاق (واي ريفر) الذي وقع في واشنطن في الثالث والعشرين من تشرين الأول- أكتوبر 1998 وقد جاء فيه ما يلي:

"في إطار أحكام الترتيبات الأمنية الواردة في الاتفاق الانتقالي وافق الطرف الفلسطيني على اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمنع وقوع أعمال إرهاب وجرائم وأعمال عنف موجهة ضد الطرف الإسرائيلي، وضد الأفراد الذين يعيشون تحت سلطة الطرف الإسرائيلي وضد ممتلكاتهم. كما وافق الطرف الإسرائيلي على اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لمنع وقوع أعمال إرهاب وجرائم وأعمال عنف موجهة ضد الطرف الفلسطيني، وضد الأفراد الذين يعيشون تحت سلطة الطرف الفلسطيني وضد ممتلكاتهم، كما اتفق الطرفان على اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين كل داخل ولايته القانونية، وعلى منع أي تحريض موجه ضد الطرف الآخر من قبل المنظمات أو المجموعات أو الأفراد، كل ضمن إطار ولايته القانونية".<sup>1</sup>

وفي النص السابق يتضح التوازن في التبادل الأمني ولكن حين الدخول في التفاصيل يتضح أنه وضعت شروط على الجانب الفلسطيني دون غيره حيث جاء في الاتفاقية أنه<sup>2</sup>:

1- سيعلم الطرف الفلسطيني سياسة التسامح الصفر مع الإرهاب والعنف ضد المتطرفين.

2- يضع الطرف الفلسطيني خطة عمل يتقاسمها مع الولايات المتحدة على أن يبدأ تنفيذها على الفور لضمان مكافحة منهجية وفاعلية ضد المنظمات الإرهابية وبنائها.

<sup>1</sup> اتفاق واي ريفر. <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3291>

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

3- إضافة إلى التعاون الثنائي الإسرائيلي الفلسطيني حول الأمن فإن لجنة أمريكية- فلسطينية ستجتمع كل أسبوعين لبحث الإجراءات المتخذة لإزالة الخلايا الإرهابية وبنى الدعم التي تخطط وتمول وتدعم الإرهاب. وإضافة إلى هذه الاجتماعات فإن الطرف الفلسطيني سيطلع الولايات المتحدة بشكل كامل على الأعمال التي يقوم بها بجعل كل التنظيمات (أو فروع التنظيمات) ذات الطابع العسكري الإرهابي أو العنيف الخارجة على القانون مع بنا دعماً، ولمنعها من التحرك انطلاقاً من المناطق الواقعة تحت سلطة قوانينه.

4- يعتقل الطرف الفلسطيني الأفراد المشتبه في قيامهم بأعمال عنف وإرهاب بهدف إجراء تحقيق إضافي ويلاحق ويعاقب كل الأشخاص المتورطون في أعمال العنف وإرهاب.

5- تجتمع لجنة أمريكية- فلسطينية لدرس وتقييم المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات الملاحقة والعقاب أو الإجراءات القضائية الأخرى التي تمس وضع الأشخاص المشتبه بارتكابهم أعمال عنف وإرهاب أو تواطئهم فيها".

من مجمل ما سبق يتضح مفهوم التنسيق الأمني من خلال التعريف بوجود توازن للقوة والتبادلية بين الأطراف المتعاونة، ولكن من خلال الاطلاع على الترتيبات الأمنية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي يتضح أن ليس هناك أية تبادلية أو توازن، ونلاحظ أنه يندرج داخل الاتفاقيات إملاءات وشروط على الجانب الفلسطيني وإن لم تظهر نظرياً في النص ظهرت فعلياً على أرض الواقع بما تقوم به القوة العسكرية للجانب الإسرائيلي من أعمال وسياسات، والمآخذ على الجانب الفلسطيني ظهوره كأداة بيد الجانب الإسرائيلي من خلال التزامه بهذه الترتيبات الأمنية على الرغم من تخاذه الجانب الإسرائيلي في الالتزام بمضمون الاتفاقيات والترتيبات الأمنية الموقع عليها وما يتخللها من واجبات واقعة على عاتقه.

### مفهوم التنمية السياسية

يعدّ مفهوم التنمية السياسية من أكثر المفاهيم استخداماً من قبل رجال الدولة وصانعي القرار، ولكن لم تصل استخداماته الأكاديمية والبحثية مستوى استخدام رجال السياسة له، وهذا

ما خلق إشكالية لها علاقة بالمنهجية ولذلك لتعدد وكثرة التعريفات الخاصة بحقل التنمية السياسية، وبالتالي هو مفهوم على غاية كبيرة من التعقيد نظراً لأنه حمل منذ البداية دلالات قيمية وأيديولوجية متعددة.

وهكذا ظهرت تعاريف كثيرة يمكن اختصار مضمونها في كونها قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية<sup>1</sup>، وكذلك هي قدرة النخبة الحاكمة على تحقيق التنمية وبناء الديمقراطية<sup>2</sup>، وعلى سبيل المثال يعرف لوشيان التنمية السياسية بأنها عملية تغير اجتماعي متعدد الجوانب يهدف الى الارتقاء بالمجتمعات إلى مستوى الدول الصناعية، وهي عملية متعددة الجوانب ومقدمة للتنمية الاقتصادية، وهي كذلك عملية تحديث سياسي لنمط الحياة الغربية ويمكن للدول النامية محاكاة ذلك، ويرى كذلك أنها تنظيم للدولة القومية من خلال تنظيم الحياة السياسية والقيام بمهام سياسية وتأسيس نظام بيروقراطي فعّال من أجل تحسين الأداء الإداري والقانوني في الدولة، وهي أيضا عملية بناء للديمقراطية وإقامة مؤسسات ديمقراطية لتحقيق الاستقرار والتغير المنتظم وغيرها.<sup>3</sup>

ولو جئنا لننظر إلى التنمية السياسية في الوطن العربي فيمكننا القول بأنها عملية اجتماعية تاريخية متعددة الأبعاد تعمل على تطوير النظام السياسي وتحديثه بما يتلاءم مع الواقعي الاجتماعي والثقافي من أجل عملية التعبئة الاجتماعية لبناء نظام سياسي من مجموعة من المؤسسات السياسية سواء كانت الرسمية أو الطوعية منها، وتكون هذه المؤسسات مختلفة من حيث البناء ومتكاملة من حيث الوظيفة، وهي بهذا تشمل الفكر الأيديولوجي الملائم والمؤسسات، ثم العمل على تعبئة الجماهير، وهذا يتوقف على كفاءة هذه المؤسسات لتحقيق

---

<sup>1</sup> فيليب برو، علم الاجتماع السياسي ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص 357 .

<sup>2</sup> المرجع السابق.

<sup>3</sup> الدرمني، علي بن سليمان، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان (1981 - 2012)،

جامعة الشرق الأوسط. 2012، ص 7

المشاركة الواسعة للجماهير في العملية السياسية وصولاً إلى التكامل والاستقرار الاجتماعي والسياسي<sup>1</sup>.

ومن تعريفاتها كذلك أنها تشير إلى إقامة الأبنية التي تسمح بالمشاركة الشعبية في العملية السياسية وخلق جهاز إداري قادر على تنفيذ السياسات الإنمائية بشكل فعال وتلبية حاجات ومطالب المواطنين، وبناء الديمقراطية وما يرافقها من إنشاء المؤسسات السياسية الديمقراطية، وإرساء تقاليد الديمقراطية، وخلق ثقافة سياسية تعزز الولاء القومي بدلاً من الولاءات المحلية وتشجع على المشاركة السياسية، أما صموئيل هنتجتون فيرى أن مقومات الحداثة السياسية وبالتالي التنمية السياسية تتمثل في: ترشيد السلطة، أي ممارستها وتداولها يجري على أساس وجود الدستور، وانسلاخ السلطة عن شخص الحاكم؛ وتمايز السلطات<sup>2</sup>.

### أهمية التنمية السياسية

تتضح أهمية التنمية السياسية من خلال علومها وفروضها عن التشابه والاختلاف بين النظم السياسية، وتعدد السلطات السياسية، وخلفياتها الفكرية والتاريخية والثقافية، بحثاً عن التغيير أو التطوير داخل بنية هذه السلطات، ومن ثم مساعدتها لتتجاوز مواقعها وأطرها وسياقها التاريخي والاجتماعي. وبهذه الحالة يشكل البحث عن الأنموذج السياسي الذي يجب أن تمضي نحوه أو باتجاهه التنمية موضوعاً للتنمية السياسية. وهنا تفتقر الاجتهادات وكل يمضي في طريقه نحو التنمية السياسية وفي الغرب أقصد جامعاتهم ومراكز أبحاثهم، يعتبرون أنموذجهم السياسي في السلطة والأداء السياسي هو الأفضل والأمثل<sup>3</sup>.

فعملية التنمية السياسية عملية وليست حالة، ويجب أن تكون مستمرة ومتصاعدة، تسهم فيها كل فئات المجتمع، وهي عملية واعية محددة الغايات وذات استراتيجيات طويلة المدى،

<sup>1</sup> الدرمني، علي بن سليمان، مرجع السابق، ص 8

<sup>2</sup> يوسف، غسان، أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية، جامعة النجاح الوطنية، 2009، ص 11

<sup>3</sup> دياب، عز الدين، التنمية السياسية في الوطن العربي: الضرورات والصعوبات، مجلة الفكر السياسي، 2009، ص 13

وأهداف مرحلية وخطط وبرامج، كما أنها عملية موجهة بموجب إدارة التنمية تترك الحاجات الإنسانية، وتملك القدرة على الاستخدام الكفؤ للموارد، وتهدف إلى إيجاد التغيير الهيكلي الاجتماعي والاقتصادي الشامل لرفع مستوى المعيشة والقضاء على ظواهر التخلف والتراجع، وإحداث نوع من العدالة في توزيع الدخل القومي، وبالتالي تمكن أهميتها كذلك من كونها آلية للتغيير وتغيير الأطر والجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وضمانات استمرارها والتأكيد على المشاركة الواسعة والعدالة، وبذلك تكون التنمية السياسية جوهر مفهوم التنمية وتستوعب في إطارها طروحات نظريات التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، حيث إن مشكلة التنمية في الأساس هي مشكلة سياسية، تنطلق من الفكر السياسي لكونه شرطاً أولاً لتقديم مجموعة الخطط والبرامج والأفكار والأرقام لعملية التنمية<sup>1</sup>.

### معوقات التنمية السياسية

إن دخول التنمية السياسية في مختلف الجوانب الحياتية جعل منها عرضة لوجود أنواع كثير من المعوقات، وهذه المعوقات تأتي انطلاقاً من علاقتها الوثيقة بها، ومن أبرز هذه المعوقات<sup>2</sup>:

1. المعوقات السياسية: يعد عدم توفر الإرادة السياسية من أه مالمقيود والمعوقات لعملية التنمية، ومن الأسباب الرئيسية لفشل كثير من خطط التنمية، إذ تلعب الإرادة السياسية في دول العالم الثالث دوراً في تدهور الأوضاع وتقهرها في العديد من مجالات الحياة الاجتماعية إلى حد بعيد، وبالأخص تجاه قيم الحرية والمساواة، والإرادة السياسية هي جهود محددة يقوم بها الأشخاص في السلطة السياسية لتحقيق أغراض معينة، من أهمها تحسين توزيع الدخل، وتقليل التمييز والتفاوت، وتقليل الفقر، وتحسين القضاء، والتغلب على البطالة، وغيرها كثير.

<sup>1</sup> الدرمني، علي بن سليمان، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان (1981 - 2012)،

مرجع سابق، ص 37

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 38 - 44

2. غياب دور المعارضة السياسية: إن غياب دور المعارضة السياسية القادرة على أداء الأدوار المنوط بها المتعلقة بعمليات التجنيد السياسي والمشاركة بالسلطة من خلال آليات الانتخاب وتفعيل الرقابة السياسية، له أثر كبير في تقليص عمليات التنمية السياسية، وذلك لأنها تسهم في نشر الثقافة والوعي السياسي، وبرزت قواعد شعبية تقوم بغرس مجموعة من المعايير والقيم السياسية والاتجاهات العامة بين المواطنين بشكل تدريجي وبوساطة عملها الحزبي الشعبي، وبالتالي تزود المواطن بالمعلومات السياسية وأنماط سلوكية تتعلق بالعملية السياسية.

3. غياب دور عناصر اقتراب علاقات الدولة في المجتمع: وهي علاقات مبنية على المنظمات غير الرسمية التي تمارس عمليات الرقابة السياسية والمتمثلة بمؤسسات المجتمع المدني القادرة على تحقيق النجاحات في الحفاظ على الضبط الاجتماعي والسياسي وإداء أدوار رقابية تصح من مسيرة النظام السياسي.

4. ضعف مستوى المؤسسة في الدول العربية في البناء السياسي وبرزت ظاهرة الشخصانية والانفراد بالقرار السياسي وسيطرة السلطات الحاكمة على آلياته ونتائجه رغم وجود مؤسسات برلمانية التي يفترض أن يكون لها دور أكبر في وضع التشريعات القانونية المختلفة مع الاحتفاظ بالشرعية القانونية المستندة على دساتير وضعية قادرة على حل البرلمان القائمة متى شاءت السلطة الحاكمة، فضلاً عن كون تلك الدساتير لا تلبى الحاجة الحقيقية لطموحات شعوب دول المنطقة.

5. غياب المشاركة السياسية: إن غياب المشاركة السياسية المرتبطة بالمجتمع الديمقراطي المفتوح، يؤثر بشكل مباشر على القرار السياسي أو متخذه مما يشكل عائقاً أمام عمليات التنمية السياسية، وذلك لأن المجتمع هو المكون الأساسي المعني بالتنمية، ومشاركته البناءة تقوم على حرية التعبير والتنظيم والانخراط الطوفي في إحداث التغيير الذي يحدده المشاركون أنفسهم، وانخراط المواطنين في تنمية أنفسهم وحياتهم وبيئتهم.

6. ضعف دور المرأة السياسي: يشكل ضعف دور المرأة السياسي انعكاسا لدرجة التخلف السياسي والإقتصادي التي تعاني منها المجتمعات، وذلك بالنظر إلى ما تعانيه المرأة من استغلال لدورها في مجال المشاركة السياسية وأسطها حقها في التصويت والترشح للمجالس النيابية وهو عائق حقيقي أمام عمليات التنمية السياسي، فضلا عن استبعادها عن تولي المناصب الحكومية العليا أو المناصب الدبلوماسية وجرمانها من الحقوق الإنسانية الأخرى.

## الفصل الثاني

وثائق الاتفاقيات "الترتيبات الأمنية"

وما ترتب عليها

## الفصل الثاني

### وثائق الاتفاقيات "الترتيبات الأمنية" وما ترتب عليها

تتناول كل اتفاقية مجموعة من النصوص التي تتضمن الجوانب الأمنية في العلاقة بين

الطرفين:

#### أولاً: الترتيبات الأمنية حسب نصوص اتفاقات أوسلو

في أعقاب توقيع وثيقة المبادئ، المعروفة باسم اتفاقية أوسلو، بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل" في واشنطن عام 1993، دخلت القضية الفلسطينية مرحلة جديدة. ثم تطورت إلى توقيع اتفاق القاهرة "طابا" في 1994\5\4، الذي يعد بمثابة الإطار التنفيذي لاتفاقات أوسلو. وتبع ذلك أيضاً توقيع اتفاقيات تنفيذية لوثيقة إعلان المبادئ، تناولت الجوانب الأمنية في العلاقة بين الطرفين أهمها اتفاقية واشنطن 1995\9\28، واتفاقية واي ريفر في 1998\10\23<sup>1</sup>.

ونصت اتفاقيات أوسلو لحفظ الأمن في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، على إنشاء قوة شرطية فلسطينية قوية لضمان النظام العام في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما "إسرائيل" تستمر في الإضطلاع بمسؤولية الأمن الإجمالي والدفاع ضد التهديدات الخارجية، وأشارت المادة 8 من وثيقة إعلان المبادئ التي جاءت تحت عنوان "النظام والأمن"، إلى طبيعة العلاقة في المجال الأمني بين الطرفين. وجاءت الترتيبات الأمنية في نصوص اتفاقيات أوسلو على الشكل التالي<sup>2</sup>:

#### المادة 8 - النظام والأمن

إنّ المجلس سينشئ قوة شرطة قوية، لضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن إسرائيل ستستمر في الإضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد

<sup>1</sup> راند لافي، "الأمن الفلسطيني: طروحات الإصلاح"، جريدة الأخبار، بيروت، 2007\5\12، <http://www.al-akhbar.com/node/145773>

<sup>2</sup> وثائق إعلان المبادئ الفلسطيني- الإسرائيلي، إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية (المسودة النهائية المتفق عليها في 19 آب أغسطس 1993)، مرجع سابق، ص 177-178.

التحديات الخارجية وبمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

فالمفاهيم والسياسات التي انتهجتها الحكومة الإسرائيلية من خلال التفاهات الأمنية بما يتعلق بالنظام والأمن هو أداة عرقلة بيد الحكومة الإسرائيلية لأي نوع من التقدم على المسار السياسي والأمني بين الفلسطينيين والإسرائيليين بالأخص بعد تنفيذ خطة فك الارتباط. ورفضت إسرائيل أيضا تفاهات شرم الشيخ التي كانت تلزم إسرائيل بنقل المسؤولية الأمنية في المدن الكبرى في الضفة الغربية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية. فكان مفهوم الأمن الإجمالي لهم أداة قهر لأي مفهوم للنظام ولأمن داخلي كان أو خارجي للجانب الفلسطيني يصرف النظر عن وضعها في اتفاقية أوسلو".<sup>1</sup>

#### المادة 9 - القوانين والأوامر العسكرية

1- تنص على أن المجلس الذي يمثل بناء على اتفاقية أوسلو سيحول سلطة الحكم الذاتي "السلطة الوطنية الفلسطينية" سلطة التشريع وفقا للاتفاق الإنتقالي في مجال جميع السلطات المنقولة إليه.

2- على الطرفين مراجعة القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول في المجالات المتبقية بشكل مشترك.

#### المادة 10 - لجنة الارتباط المشتركة الإسرائيلية الفلسطينية

تنص المادة 10 على تشكيل لجنة ارتباط مشتركة إسرائيلية فلسطينية فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، لمعالجة القضايا التي تتطلب التنسيق وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك والمنازعات، لتأمين تطبيق هادئ من أجل إعلان المبادئ هذا ولأية اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية.

<sup>1</sup> وزارة الداخلية "للحكومة المقالة في قطاع غزة"، مرجع سابق.

## المادة 12 - الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر

نص القرار على: أن يدعو الطرفان حكومتي الأردن ومصر للمشاركة في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى للنهوض بالتعاون بينهم. وستشمل هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق على أشكال السماح للأشخاص المرحلين من الضفة الغربية وقطاع غزة في 1967 وآلية التنقل بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام. وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

## المادة 13 - إعادة تمركز القوات الإسرائيلية

نص قرار إعادة الانتشار على:

- 1- سيتم إعادة تموضع القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة وانسحاب القوات الإسرائيلية أيضا الذي تم تنفيذه وفقا للمادة 14، وذلك بعد دخول إعلان المبادئ هذا التنفيذ وفي وقت لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس.
- 2- ستسترد إسرائيل بمبدأ وجوب إعادة تمركز قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان عند إعادة مركزة قواتها العسكرية.
- 3- وسيتم تنفيذ تدريجي للمزيد من إعادة التموضع في مواقع محددة بالتناسب مع تولى المسؤولية عن النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية وفقا للمادة 8 أعلاه.

## المادة 14 - الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

نص القرار على: ستسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا كما هو مبين في البروتوكول المرفق في الملحق الثاني.

بناء على اتفاق "غزة -أريحا" الذي يعتبر المرحلة الابتدائية " حسن النوايا " لاتفاق أوسلو .

### ثانيا: الترتيبات الأمنية حسب نصوص اتفاقية القاهرة

تناولت اتفاقية القاهرة في المادة 3 التي جاءت بعنوان، "مديرية قوة الشرطة الفلسطينية"، تنظيم الشرطة الفلسطينية. وحددت الاتفاقية واجبات ووظائف الشرطة، بما يتضمنه من حفظ الأمن الداخلي والنظام العام، وحماية المواطنين وممتلكاتهم، وتوفير الأمن والطمأنينة، وتبني كافة الوسائل والإجراءات الضرورية واللازمة لمنع وقوع الجريمة وفقا للقانون، وحماية الأماكن العامة والأماكن ذات الطابع والأهمية الخاصة، كما أشارت الاتفاقية إلى بنية وتكوين الشرطة، التي تتكون من وحدة متكاملة تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، يكون قوامها تسعة آلاف فرد في كافة الفروع، وتتكون من أربعة فروع هي: الأمن الوطني، والمخابرات، والأمن العام، والدفاع المدني<sup>1</sup>.

### ثالثا: الترتيبات الأمنية حسب نصوص اتفاقية واشنطن

منحت اتفاقية واشنطن للسلطة الفلسطينية الصلاحيات الأمنية الكاملة في المنطقة المصنفة "أ"، الا انها قيدت حق الشرطة في العمل بحرية ضمن المنطقة المصنفة "ب"، بشرط أن يتم ذلك بعد التنسيق مع الجانب الإسرائيلي. وأعدت الاتفاقية تأكيد المهمات المنوطة بجهاز الشرطة القيام بها، والتي نصت عليها اتفاقية القاهرة. مضيفة إليها "منع الأعمال التي قد تترتب على مضايقات وإيقاع عقوبات، ومحاربة الإرهاب "بالرجوع إلى رسالة الراحل عرفات إلى رابين "وأعمال العنف، ومنع التحريض على أعمال العنف، والقيام بمهمات أخرى عادية تقع على عاتق الشرطة". ووفقا للاتفاقية تتكون الشرطة من وحدة متكاملة ينطوي تحتها ستة مديريات أو فروع هي:الأمن العام، والشرطة المدنية، والأمن الوقائي، والدفاع المدني، وأمن الرئاسة، والمخابرات<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> رائد لافي، مرجع سابق.

<sup>2</sup> المرجع السابق.

#### رابعاً: الترتيبات الأمنية حسب نصوص اتفاقية "واي ريفر"

ركزت هذه الاتفاقية على "مكافحة الإرهاب وأعمال العنف"، باعتبار التنظيمات الفلسطينية المسلحة والمقاومة تنظيمات إرهابية وخارجة عن القانون، وزاد الاتفاق من الجهود الملقاة على السلطة الفلسطينية خاصة في المجال الأمني، دون التطرق إلى وسائل فرض القانون والمحافظة على الأمن والنظام داخل المجتمع الفلسطيني، أو إلى الحاجات الأمنية للجانب الفلسطيني ذات العلاقة بمنع وقوع الجريمة والحد من ارتكاب الجرائم، وسبل مكافحتها، ومعاينة مرتكبيها<sup>1</sup>.

بعد توقيع اتفاقية واي ريفر، ومن ثم مذكرة شرم الشيخ في 1996\19\4، بلغت نسبة الأراضي الخاضعة للسيطرة الأمنية والمدنية الكاملة السلطة 18% من مجمل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي أطلق عليها المناطق "أ"، في حين شكلت نسبة الأراضي الخاضعة للسيطرة المدنية فقط 21% من مجمل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، فيما بقيت السيطرة الأمنية بيد إسرائيل". وقد بقي الجزء الأكبر من الأراضي الفلسطينية محتلة، 61%، خاضعا للسيطرة الأمنية والمدنية الإسرائيلية، ضمن المناطق المصنفة "ج".<sup>2</sup>

#### خامساً: الترتيبات الأمنية في أعقاب مؤتمر شرم الشيخ حول مكافحة الإرهاب سنة 1996

إن توقيع اتفاقية أوسلو، وبدء مشروع الحكم الذاتي زاد من صعوبة الوضع الفلسطيني - الفلسطيني بين محافظ على الأمن وملزم باتفاقيات وجانب مقاوم للاحتلال، فالمقاومة والسلطة الفلسطينية أمست تتعرض لضغط فلسطيني وإسرائيلي، فأصبح هناك مجموعة من الاعتقالات والمداهمات من جانب السلطة ردا على خروقات أمنية وسلسلة من الهجمات في العمق

<sup>1</sup> سميح محسن، الاحتياجات الأمنية الفلسطينية والإسرائيلية من التبادلية إلى الانتقالية، مركز رام الله لدراسات حقوق

الإنسان، 1999، ص6

<sup>2</sup> رائد لافي، مرجع سابق.

الإسرائيلي، فعقدت قوى إقليمية ودولية في 13\3\1996 مؤتمراً في مدينة شرم الشيخ المصرية بهدف مكافحة "الإرهاب".<sup>1</sup>

وانعقد المؤتمر العربي تحت شعار "مؤتمر مكافحة الإرهاب"، بحضوره الرئيس الأمريكي بيل كلنتون Bill Clinton في ذلك الوقت، وأقر بالذي ما يسمى بحق "إسرائيل" في الدفاع عن النفس والتنديد بكل "أشكال وأعمال الإرهاب"، وشارك فيه رئيس السلطة الفلسطينية الراحل ياسر عرفات، والرئيس المصري المخلوع حسني مبارك، والعاقل الأردني الراحل الملك الحسين، والأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان Kofi Anan، ورئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق شمعون بيرز، وفي ختام المؤتمر أكد المشاركون على<sup>2</sup>:

- دعمهم الكامل لعملية السلام في الشرق الأوسط.
- عزمهم على تعزيز الأمن والاستقرار ومنع أعداء السلام من هدفهم الأول وهو تدمير الفرص الحقيقية للسلام في منطقة الشرق الأوسط.
- إدانتهم الشديدة لكل أعمال الإرهاب بكل أشكالها النكراء أيا كانت دوافعها وأيا كان مرتكبوها.
- دعم تنسيق الجهود من أجل وقف أعمال الإرهاب على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية.
- بذل أقصى الجهد لتحديد مصادر لتمويل هذه الجماعات والتعاون في وقف ضخها.

#### سادساً: الترتيبات الأمنية إبان إنتفاضة الأقصى

إن الشرارة الأولى التي فجرت الانتفاضة، هي زيارة أرييل شارون زعيم الليكود الاستفزازية إلى حرم المسجد الأقصى 28-9-2000، وكان هناك تأييداً واضحاً من رئيس

<sup>1</sup> سميح محسن، الاحتياجات الأمنية، مرجع سابق، ص 6-8.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 9-10.

الحكومة الصهيونية إيهود بارك للزيارة حيث زوده بستمائة جندي لمرافقته، واستنفر ثلاثة آلاف جندي وشرطي في القدس وأحيائها.

ووصلت انتفاضة الأقصى إلى وضع جديد فيما يخص التزامات السلطة الفلسطينية القاضية بتنفيذ الاعتقالات وجمع الأسلحة ومنع العمليات العسكرية داخل الأراضي المحتلة وأيضاً التنسيق مع الاحتلال الإسرائيلي، فقد عقد لقاء أمني بين قادة الأجهزة الأمنية الفلسطينية والإسرائيلية في 2001/6/15، أكد فيه الفلسطينيون أنهم غير ملتزمين بإعادة التنسيق الأمني، ولا يوجد لديهم استعداد لإجراء دوريات مشتركة للجنود الفلسطينيين والإسرائيليين في المناطق "ب"، ومسؤوليتهم الأمنية تقتصر على المناطق "أ" الخاضعة بالكامل للسيطرة الفلسطينية" فالتنسيق الأمني الكامل يتم فقط بعد زوال الاحتلال". وقالوا: "تتحمل كامل المسؤولية الأمنية فقط في المناطق المحررة، والتي سيتم تحريرها في المستقبل"<sup>1</sup>.

وقال العقيد جبريل الرجوب قائد جهاز الأمن الوقائي السابق في الضفة الغربية، في 2001\6\16 لإذاعة "صوت فلسطين"، لن تعقل الأجهزة الأمنية الفلسطينية أي فلسطيني إلا إذا خرق قوانين السلطة الفلسطينية الأمنية. وبحسب القوانين، فإن العمليات التي تنفذ في المناطق المحتلة خلال الانتفاضة، "هي عمليات نضالية مشروعة يجيزها منطق رفض الاحتلال. ولا يمكن أن يعاقب أحد عليها، وإن منفيها مناضلون يستحقون الأوسمة". وأشار "أن إسرائيل تقلب المنطق التاريخي والإنساني بأطروحاتها. فهي آخر احتلال في الكون، وممارسات الاحتلال أبشع ممارسات في التاريخ البشري. فكيف تسمح لنفسها بأن تطالبنا بأن نسكت على هذا الاحتلال"<sup>2</sup>.

وذكر جهاز الشاباك الإسرائيلي في تقرير له حول انتفاضة الأقصى في بند تحت عنوان "مشاركة الأجهزة الأمنية الفلسطينية في أعمال ضد أهداف إسرائيلية" أنه: خلال عملية السور

<sup>1</sup> تقرير معلومات (11)، الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، قسم الأرشيف والمعلومات، بيروت-لبنان، 2009، ص26.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص27.

الواقعي عام 2002 تم الكشف عن تورط الأجهزة الأمنية الفلسطينية في عمليات فدائية ضد إسرائيل، حيث اعترف العديد من الذين تم اعتقالهم عن تورط جهات مختلفة من الأجهزة الأمنية ومن بينهم قادة الأجهزة في عمليات ضد أهداف إسرائيلية، وظهر كذلك تورط الأجهزة الأمنية الفلسطينية من خلال وثائق ضبطت خلال عملية السور الواقعي ومن بعض المواد التي تم تجميعها، والمبادرة لتخطيط وتنظيم وتوجيه العمليات<sup>1</sup>.

وأوضح التقرير بأن موقف الأجهزة الأمنية الفلسطينية يتراوح بين عدم إحباط أعمال العنف وبين المبادرة والمشاركة بالعمليات، وبالرغم من معرفة هذه الأجهزة لفعاليات المنظمات الفلسطينية ضد الكيان الصهيوني، فإنها تقوم بتجاهل هذه النشاطات وأحيانا تمثل فقط أمام وسائل الإعلام بأنها تقوم بملاحقة هذه التنظيمات. وأضاف التقرير إلى أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية متورطة في "أعمال معادية لإسرائيل وبصورة خطيرة جدا، من خلال مبادراتها وتخطيطها للعمليات وتنظيمها وتوجيهها وتمويلها"<sup>2</sup>.

### سابعاً: الترتيبات الأمنية ضمن خارطة الطريق

في 24\6\2002 ألقى الرئيس الأمريكي جورج بوش خطاباً شاملاً عن الوضع في الشرق الأوسط، وطرح فيه فكرته لشعبين يعيشان بسلام وأمن ضمن دولتين متجاورتين هما: دولة فلسطين ودولة "إسرائيل"، وحدد فيه ملامح فكرة مشروع خريطة الطريق<sup>3</sup>. وتبنت المشروع اللجنة الرباعية الدولية والتي تضم كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا ومنظمة الأمم المتحدة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> وكالة فلسطينية فلسطين بريس للأخبار، 2003\3\17، أنظر: <http://www.palpress.ps/arabic/modules.php?name=News&file=article&sid=5709>

<sup>2</sup> وكالة فلسطين بريس للأخبار، مرجع سابق.

<sup>3</sup> خارطة الطريق، الجزيرة نت، 2005\3\20، <http://www.aljazeera.net/nr/exeres/EDC305C2-6686-4A05-8159-CEE84F23D207-htm>

<sup>4</sup> محسن صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006)، ص 71.

وصدر النص الرسمي لخريطة الطريق بتاريخ 2003\4\30 ونشرته وزارة الخارجية الأمريكية محددة خطوات يجب على الطرفين اتخاذها للتوصل إلى تسوية، والجدول الزمني لاتخاذها تحت رعاية اللجنة الرباعية الدولية. وفيما يلي الجانب الأمني ما بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل"<sup>1</sup>:

**المرحلة الأولى: وقف الإرهاب والعنف، تطبيع الحياة الفلسطينية وبناء المؤسسات الفلسطينية من تاريخ إعلان خريطة الطريق وحتى أيار امايو 2003.**

ويلتزم الجانب الفلسطيني على الفور بوقف العنف وفقا للخطوات وبشكل غير مشروط، ويجب أن ترافق مثل هذه العملية خطوات داعمة من الجانب الإسرائيلي. ويستأنف الفلسطينيون والإسرائيليون تعاونهم الأمني- بناء على خطة "جورج تيننت"<sup>2</sup> لوقف العنف والإرهاب والتخفيف على ذلك، ويكون هذا بواسطة أجهزة أمنية أعيدت هيكلتها وتنظيمها بحيث تكون أكثر فاعلية وكفاءة ومهنية، ويبدأ الفلسطينيون بإجراء الإصلاحات السياسية الشاملة والفاعلة والتي تشكل اللبنة الأولى لبناء الدولة، بما في ذلك إعادة صياغة الدستور الفلسطيني وإجراءات الانتخابات الحرة والنزيهة والمفتوحة والقائمة على أساس تلك الخطوات، وبناء على ذلك يتخذ الجانب الإسرائيلي كافة الخطوات والتدابير اللازمة للمساعدة لإعادة تطبيع الحياة الفلسطينية، وتتسحب إسرائيل من مناطق السلطة الفلسطينية التي احتلتها اعتبارا من تاريخ 28 أيلول/سبتمبر 2000 (انتفاضة الأقصى) وتعود الأوضاع إلى ما كانت عليه في ذلك الوقت، وتجمد إسرائيل أي نشاط استيطاني وذلك تماشيا مع تقرير ميتشل، ويكون ضمن الآتي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، انظر:

<http://www.altawwasul.com/MFAAR\important=documentes\roadmap=plan>

<sup>2</sup> جورج تيننت هو مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أثناء ولاية الرئيس الأمريكي الذي تلاه جورج بوش - الابن وارتبطت باسم جورج تيننت خطة لوقف إطلاق النار وافقت عليه الحكومة الإسرائيلية والسلطة الوطنية الفلسطينية وأصبح

ساري المفعول اعتبارا من يوم الأربعاء 13 حزيران (يونيو) 2001 وعرفت الخطة باسم "خطة تيننت"، انظر:

<http://www.alburayj.com/p%20tenet.htm>

<sup>3</sup> خارطة الطريق، الجزيرة نت مرجع سابق.

- يعلن الفلسطينيون بشكل واضح عن وضع حد للعنف والإرهاب، ويبدلون جهوداً ملحوظة على الأرض لاعتقال وعرقلة عمل ولجم أفراد أو جماعات ترتكب هجمات عنيفة أو تخطيط لارتكابها ضد إسرائيليين في أي مكان.
- يبدأ جهاز الأمن الفلسطيني بعد إعادة هيكلته وإعادة تركيز عمله بعمليات مستمرة ومحددة الأهداف وفاعله بهدف مواجهة جميع العناصر الضالعة في الإرهاب، والقضاء على القدرات والبنى التحتية الإرهابية. ويشمل هذا النشاط مصادرة أسلحة غير مرخصة وتعزيز سلطة الأمن الخالية من أي علاقة بالإرهاب والفساد.
- لا تقوم حكومة إسرائيل بأي أعمال لزعزعة الثقة بما في ذلك عمليات طرد وهجمات على مدنيين؛ مصادرة ممتلكات فلسطينية كإجراء عقابي أو كإجراء يستهدف تسهيل أعمال بناء إسرائيلية، وهدم مؤسسات وبنية تحتية فلسطينية، وغيرها من الإجراءات التي حددت في خطة عمل تيننت.
- اعتماداً على الآليات القائمة والوسائل المتوفرة على أرض الواقع، يبدأ ممثلو اللجنة الرباعية الدولية نشاطات مراقبة وتشاور غير رسمية مع الطرفين حول إنشاء آلية مراقبة رسمية وسبل تفعيلها.
- تطبيق ما اتفق عليه في الماضي بالنسبة لقيام الولايات المتحدة بإعادة البناء والتأهيل واستئناف خطى التعاون الأمني المشترك وذلك بمشاركة هيئة مراقبة خارجية (الولايات المتحدة الأمريكية-مصر-الأردن). وتأييد اللجنة الرباعية للمساعي للتوصل إلى وقف إطلاق نار دائم وشامل.
- دمج جميع المنظمات الأمنية الفلسطينية في ثلاثة أجهزة أمنية تخضع لإمرة وزير داخلية مخول الصلاحيات اللازمة.
- استأنف التعاون الأمني وغيره من مهام التي حددت في خطة عمل تيننت تدريجياً بين قوات الأمن الفلسطينية التي أعيدت هيكلتها وتدريبها ونظرائها من جيش الدفاع الإسرائيلي، بما

في ذلك عقد اجتماعات على مستوى المسؤولين الكبار بشكل منظم وبمشاركة مسئولين أمنيين من الولايات المتحدة.

- توقف الدول العربية التمويل العام والخاص وجميع أشكال الدعم الأخرى لجماعات تؤيد ممارسة الإرهاب والعنف والتحرير.
- تنقل جميع الجهات المانحة التي تدعم الفلسطينيين الأموال بواسطة حساب الخزنة الوحيدة التابع لوزارة المالية الفلسطينية.
- عند تحقيق تقدم في الأداء الأمني الشامل، ينسحب جيش الدفاع الإسرائيلي تدريجياً من مناطق تم احتلالها منذ ال 28 من أيلول ١ سبتمبر 2000، وتنتشر قوات الأمن الفلسطينية مجدداً في مناطق يخليها جيش الدفاع الإسرائيلي.

#### **المرحلة الثانية: مرحلة انتقالية - حزيران ١ يونيو 2003 - كانون الأول ١ ديسمبر 2003**

في هذه المرحلة تسلطت الجهود على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة لها حدود مؤقتة ورموز سيادة تعتمد على دستور جديد لتسوية الوضع الدائم. وهذه المرحلة تشمل أهداف الأداء الأمني الشامل والمستمر والتعاون الأمني الفاعل، ومواصلة تطبيع الحياة الفلسطينية وبناء المؤسسات ومواصلة العمل على تحقيق الأهداف التي حددت في المرحلة الأولى، وإقرار دستور رسمي، وإيضا تعزيز الإصلاح السياسي وإقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.<sup>1</sup>

#### **المرحلة الثالثة: اتفاق على الوضع الدائم وإنهاء النزاع الفلسطيني الإسرائيلي-2004-2005**

يتم الانتقال إلى المرحلة الثالثة بناء على أعضاء اللجنة الرباعية الدولية وسيأخذ بالحسبان عمليات كلا الطرفين ومراقبة الرباعية الدولية. وتشمل أهداف المرحلة الثالثة وتعزيز الإصلاح وتدعيم المؤسسات الفلسطينية وأداء المؤسسة الأمنية الفلسطينية المستمرة والفعال،

---

<sup>1</sup> خارطة الطريق، الجزيرة نت، مرجع سابق.

بالإضافة إلى مفاوضات إسرائيلية فلسطينية تستهدف التوصل إلى اتفاق على الوضع الدائم في 2005.<sup>1</sup>

واشترطت خريطة الطريق على الجانب الفلسطيني ضرورة إحداث تغيير في القيادة الفلسطينية، واستحداث منصب رئيس الوزراء؛ ويكون الجهة المسؤولة عن الأجهزة الأمنية ومخولة بالصلاحيات اللازمة؛ لكي يتمكن من تنفيذ الالتزامات الأمنية الواقعة على عاتق السلطة الفلسطينية بموجب خريطة الطريق ذاتها<sup>2</sup>. واستجابة لما نصت عليه خريطة الطريق قامت السلطة الفلسطينية باستحداث منصب رئيس الوزراء الذي تولاه محمود عباس في 2003\3\19 أولاً، ومن ثم تلاه أحمد قريع<sup>3</sup>.

بعد وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في 2004\11\11، انتخب فلسطينيو الضفة والقطاع محمود عباس في 2005\1\9 رئيساً للسلطة الفلسطينية وأدى محمود عباس اليمين الدستوري رئيساً منتخبا للسلطة الفلسطينية في 2005\1\15، وطالب "إسرائيل" بالبدء بتطبيق خريطة الطريق وبشكل متواز<sup>4</sup>.

واستجابت أيضا السلطة الفلسطينية على ما نصت عليه خريطة الطريق بخصوص دمج الأجهزة الأمنية، فدمجت الأجهزة الأمنية الفلسطينية بثلاثة أجهزة فقط؛ هي جهاز الأمن الداخلي، ويشمل الشرطة والأمن الوقائي والدفاع المدني (وتتبع وزارة الداخلية)، والمخابرات العامة، وقوات الأمن الوطني (وتتبعان الرئاسة)<sup>5</sup>.

---

<sup>1</sup> خارطة الطريق، الجزيرة نت، مرجع سابق.

<sup>2</sup> مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التنسيق الأمني بيت السلطة والاحتلال وانتكاساته على الوضع الفلسطيني، تقرير استراتيجي (15)، تموز/أيلول 2009، ص2.

<sup>3</sup> محسن صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، مرجع سابق، ص72.

<sup>4</sup> خارطة الطريق، مرجع سابق.

<sup>5</sup> أنظر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، ص72.

وتم الاتفاق على تشكيل فريق التنسيق الأمني الأمريكي في آذار/مارس 2005؛ وظيفته تدريب وتجهيز قوات الأمن الفلسطينية، والإشراف على عملية التعاون الأمني بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية<sup>1</sup>.

وبناء على تنفيذ كل جانب ما يترتب عليه من التزامات ضمن بنود خريطة الطريق، عقد رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس مع الفصائل والتنظيمات الفلسطينية في آذار/مارس 2005 اتفاق القاهرة، أدى إلى إعلان تهدئة فلسطينية<sup>2</sup>.

ومن جهة أخرى كانت مهمة الوفد الأمني الأمريكي إعادة تأهيل وإصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية، والذي كان في مجموعة من الضباط الكنديين والبريطانيين والأتراك، ولم تكن تحت سلطة الرئيس ياسر عرفات قادرة على إنجاز التماسك الداخلي، لافتقارها إلى مهمة أمنية واضحة أو فاعلة، بحسب قول دايتون. إضافة إلى بناء الأرضية المناسبة لمرحلة تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال إقامة دولة فلسطينية تلبى طموح الشعب الفلسطيني ولا تؤثر في ذات الوقت على أمن "إسرائيل". كما كان هذا الأمر واضحاً من خلال ما قاله جيم زانوتي Jim Zanotti، في دراسة حول "الدعم الأمني الأمريكي للسلطة الفلسطينية" التي نشرها مركز خدمة الأبحاث التابع للكونجرس الأمريكي وترجمها مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية، أن الالتزامات الأمنية المنوطة بالسلطة الفلسطينية هي التالية<sup>3</sup>:

- يجب أن يتم وضع حد لكل أشكال العنف وأعمال الإرهاب، وبذل جهود ملموسة لاعتقال وتوقيف كل الأفراد والجماعات المتورطين في تنفيذ أو تخطيط أعمال عنف ضد الإسرائيليين في أي مكان.
- على الجهاز الأمني الفلسطيني المعاد بناؤه إطلاق عمليات مستمرة وهادفة كي يواجه كل المتورطين في الأعمال الإرهابية ويعطل القدرات والبنية التحتية الإرهابية. وهذا يشمل

<sup>1</sup> مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التنسيق الأمني بين السلطة والاحتلال وانعكاساته على الوضع الفلسطيني، مرجع سابق، ص2.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص3.

<sup>3</sup> تقرير معلومات (11)، الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، مرجع سابق، ص38.

المباشرة بسحب السلاح غير الشرعي وتوحيد سلطات قوى الأمن الفلسطينية بعيدا عن الإرهاب والفساد.

- التنظيمات الأمنية الفلسطينية يجب توحيدها في ثلاثة هيئات ترفع تقاريرها إلى وزارة الداخلية.

## الفصل الثالث

المرتب على النصوص "الترتيبات الأمنية"  
من أدبيات والمرتب عليها من ناحية  
المفهوم الأمني لكلا الطرفين

## الفصل الثالث

### المرتتب على النصوص "الترتيبات الأمنية" من أدبيات والمرتتب عليها من ناحية المفهوم الأمني لكلا الطرفين

أولاً: المرتتب على النصوص من أدبيات

بالرغم من أن اتفاقية أوسلو 1993م أعطت بعض الصلاحيات للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن وحدة جغرافية واحدة، إلا أنها فرضت قيوداً على تلك الصلاحيات وحددت من سقفها، إذ استنتجت من ذلك القضايا المهمة والمحورية والتي تشكل أساس الحل، وهي السيادة الفلسطينية، القدس، والمستوطنات، والحدود، واللجوء، والمياه<sup>1</sup>.

لقد كان إنشاء السلطة الفلسطينية عام 1994م وما صاحبه من تغيرات طرأت على الجانب الفلسطيني، كانت بمثابة تحديات كبيرة على الواقع التنموي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ حيث عمقت الأزمة المالية التي تعيشها السلطة الفلسطينية حالياً، وحرمتها من بناء مؤسسات راعية وحاضنة للتنمية الشاملة.

لم يكن اتفاق أوسلو عادلاً اتجاه الشعب الفلسطيني بما يضمن حقوقه الاقتصادية والسياسية بقدر ما وفر الاتفاق غطاءً أمنياً وسياسياً للاحتلال الإسرائيلي فعلى لسان (إسحاق رابين) رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق وقع اتفاق أوسلو قال عنه إنه "اتفاق أمني محض، يقوم فيه الفلسطينيون بحكم ذاتي إداري على المدن الفلسطينية التي سلمت لهم مقابل محاربة الإرهاب والتنسيق الأمني مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية"<sup>2</sup>.

هذا وبالرغم من الصورة الضبابية التي رافقت اتفاق أوسلو وما جاء بعده من اتفاقيات إلا أن السلطة الفلسطينية عملت بكل طاقاتها المتاحة، ووظفت كل إمكانياتها في إطار

<sup>1</sup> اتفاقيات أوسلو: الاتفاقية الإسرائيلية - الفلسطينية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، ط1، عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1998، ص26-28

<sup>2</sup> أبو الحسن، احمد: الحسابات القومية في الضفة والقطاع، مكتب الإحصاء الفلسطيني، دمشق: 1994، ص 56

إحراز تقدم حقيقي على مستوى التشريع، والتفويض، والقضاء. فشكالت السلطة الفلسطينية قوات شرطة فلسطينية لحفظ الأمن والنظام الداخلي للفلسطينيين، وذلك حسبما نصت عليه اتفاقيات أوسلو التي حددت كيفية عمل وصلاحيات الأجهزة الأمنية الفلسطينية ونطاقها، وواجباتها وتركيبتها، وضرورة اتخاذ ما هو ضروري من. الطرفين لمنع "أعمال الإرهاب، والأعمال العدوانية الموجهة ضد الطرف الآخر".<sup>1</sup>

بعد تجلي نتائج إعلان المبادئ " أوسلو- 1" على الأرض بحيث أصبحت واضحة للعيان، من الضروري الوقوف لفهم الأسباب الرئيسة وراء فشل تطبيق الاتفاق، وبنية وتركيبته نصوص اتفاقية أوسلو، بحيث نوضح مكامن الضعف فيها، وكيف ساهمت إسهاماً كبيراً في تنصل الجانب الإسرائيلي من التزاماته وتعهدهاته.<sup>2</sup>

تطرح الأدبيات الواردة في شأن اتفاق أوسلو مجموعة من الأسباب والعوامل التي أدت إلى وصول الاتفاق إلى طريق مسدود. فعلى الرغم من أن مسيرة السلام قد لوحت في بدايتها إلى أن تغييرات حقيقية ستحصل على طبيعة العلاقة بين إسرائيل والفلسطينيين كطرف محتل وآخر واقع تحت الاحتلال، فإن هذا لم يحدث، بل على العكس من ذلك، دخلت العلاقة بينهما في حالة من التدهور، وصل حد تجاهل وجود شريك فلسطيني، والذي يعني تراجعاً ضمناً من قبل الجانب الإسرائيلي عن الاعتراف بالطرف الفلسطيني.<sup>3</sup>

ازدادت التحليلات التي تحاول تفسير وصول اتفاقات أوسلو لطريق مسدود، فهناك مجموعة من الأدبيات ترى أن سبب فشل الاتفاق جاء نتيجة لعدم التوازن من حيث القوة بين الطرفين؛ فبينما دخلت م.ت.ف. إلى المفاوضات وهي منهكة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً إثر حرب الخليج، دخلت إسرائيل لتفاوض من موقع قوة متمتعة بامتيازات سياسية وعسكرية تخولها

<sup>1</sup> أبو الحسن، احمد: الحسابات القومية في الضفة والقطاع، مرجع سابق، ص24-20 .

<sup>2</sup> ســــمــــر أبــــو ركبــــه، دنــــيــــا الــــوــــطن "اتفاقيــــة أوســــلو"، 28-09-2010  
<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/09/28/210444.html>

<sup>3</sup> مجلة عالم الاقتصاد (83) رؤية سياسية : اوسلو..... واي والبقية تأتي.

لفرض شروطها على طاولة المفاوضات أولاً وعلى الأرض ثانياً ويدعمها في ذات الوقت الولايات المتحدة الأمريكية.<sup>1</sup>

في حين ترى أدبيات أخرى أن السبب يعود إلى سياسة إسرائيل المتبعة تجاه الفلسطينيين وفي التعامل على الأرض، فبعد توقيع الاتفاق لم يكن حلم الفلسطينيين فقط باستعادة الأراضي التي احتلت عام 1967، بل وأيضاً السيطرة عليها وإدارتها، إلى جانب السيادة الكاملة عليها وإدارة شؤونهم اليومية وإقامة دولتهم المستقلة. لكن الوضع على الأرض طيلة الفترة الانتقالية أعطى صورة مخالفة للحلم الفلسطيني. فحتى بعد إنشاء السلطة الوطنية، واستعادة جزء من الأراضي الفلسطينية، بقيت إسرائيل تتحكم بمصير الفلسطينيين، منتهجة سياسة تخلق من ورائها حقائق جديدة على الأرض "الاستيطان وجدار الفصل العنصري وفصل الضفة عن القطاع"، بحيث تعزز وضعها وموقفها في أية مفاوضات مستقبلية.<sup>2</sup>

تطرح أدبيات أخرى أن الفشل كان نتيجة تأجيل مناقشة قضايا الصراع الأساسية والحساسة، والمتعلقة بالقدس واللاجئين والحدود والمستوطنات، إلى مرحلة لاحقة. ذلك أن إبقاء القضايا المركزية دون حل مبدئي، من شأنه أن يبقي الاتفاق مفتوحاً ورهينة بالتطورات الميدانية التي ستحصل على الأرض التي قد تكون مفتعلة من الجانب الإسرائيلي في اغلب الأحيان، خاصة وأنه لم يتم تقديم أي ضمانات بشأن صورة وشكل الحل الدائم أن أسباب وصول الاتفاق إلى العودة هي أسباب مترابطة ومبنية على بعضها البعض، ولا يمكن فصلها أو تجزئتها بأن نعزو إلى سبب من الأسباب دون الآخر.<sup>3</sup>

أن حلم الفلسطينيين إثر توقيع اتفاق إعلان المبادئ، كان يتمحور في أن تؤدي نهاية المرحلة الانتقالية إلى إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة وتتمتع بسيادة واستقلال ذاتي. غير أن توقعات الفلسطينيين لم تتماشى وصورة الأوضاع على الأرض، والتي كانت تنفي إمكانية

<sup>1</sup> حنان عرفات، أثر إتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية وانعكاسه على التنمية السياسية، رسالة ماجستير جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، نابلس، 2005.

<sup>2</sup> فيليب لوما شان -لميا راضي. إسرائيل /فلسطين غدا، أطلس استقراطي، ط1 1998م

<sup>3</sup> قراءة في صحيفة "الأيام"، رام الله، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2001.

الانتقال بتلك التوقعات من نطاق الآمال إلى نطاق الحقيقة. ومن الواضح أن أهم إخفاق في أوصلو قد تعلق بموضوع الدولة الفلسطينية. إذ ظهر مفهوم أساسي أمام إعاقة قيامها وتعلق بالسيادة الفلسطينية والتطبيقات العملية لهذه السيادة، فقد حسمت نصوص الاتفاق موضوع السيطرة والسيادة الفعلية لصالح الطرف الإسرائيلي<sup>1</sup>.

فقد بقي الاحتلال موجودا وازدادت معدلات الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، وفي الوقت الذي توقع فيه الفلسطينيون من الإسرائيليين أن يتصرفوا كأن الاحتلال قد انتهى تقريبا، تصرف الإسرائيليون كأن الاحتلال مازال سيتعين عليه أن يبدأ بالانحسار. وبينما عني إعلان المبادئ، بالنسبة للفلسطينيين، انسحابا كاملا ونهائيا، ودولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، لم يمثل الاتفاق بالنسبة لإسرائيل قاعدة انطلاق لدولة فلسطينية أو للانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية، كما أنه لا يمثل أي تخفيف من السيطرة الإسرائيلية على أي جزء من القدس والمستوطنات في الأراضي المحتلة<sup>2</sup>.

وضع ديفد بن غوريون رئيس وزراء إسرائيل ووزير دفاعها الأول الفرضيات الأساسية لنظرية الأمن الإسرائيلية، ثم طورتها القيادات الإسرائيلية المتعاقبة بما يتناسب مع الأخطار والتحديات التي تواجهها إسرائيل وبما يتجاوب مع موازين القوى في المنطقة والعالم. اعتبرت الفرضية الأولى في هذه نظرية أن وجود إسرائيل مهدد بالخطر وأنها تخوض صراع وجود ضد أعداء يحيطون بها ويسعون لوضع حد لهذا الوجود. وأكدت الفرضية الثانية أنه لا يمكن لإسرائيل الاعتماد على جهة أو جهات خارجية لضمان وجودها، وأن العامل الإسرائيلي الذاتي له الدور الحاسم في الدفاع عن وجود الدولة، وأنه على أرضية العامل الذاتي وفاعليته يتم إقناع الدول الكبرى بتقديم الدعم لإسرائيل. أما الفرضية الثالثة فأقرت بأنه ليس في وسع إسرائيل فرض حل للصراع على الدول العربية بالقوة العسكرية، بيد أنها أكدت في الوقت نفسه أن بإمكان القوة العسكرية الإسرائيلية تحقيق أهداف سياسية مختلفة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> رولا السرحان، "أخطائنا في أوصلو" <http://www.safsaf.org/01-09-06news/articels+news/rollaserhan.htm>

<sup>2</sup> المرجع السابق.

<sup>3</sup> سمر أبو ركة، "اتفاقية أوصلو". دنيا الوطن، مرجع سابق.

ثانياً: المترتب على النصوص من ناحية المفهوم الأمني لكلا الطرفين

## مفهوم الأمن الفلسطيني

شهدت الساحة الفلسطينية الداخلية مؤخراً العديد من الأحداث والتفاعلات التي تدلل على حالة من الانفلات الأمني ومحاولة فرض المواقف السياسية بالقوة على الواقع الفلسطيني، مما أدى إلى تحول المشهد الفلسطيني الداخلي في ظل هذه الأوضاع إلى رافعة تستخدمها الأطراف الدولية والعربية للضغط السياسي على السلطة الوطنية الفلسطينية ليس لجهة الإصلاح الأمني والإداري فقط بل لفرض برامجها السياسية لها في الوقت الذي يخدمها ومن أجل فرض تنازلات سياسية على الشعب الفلسطيني تنتقص من حقوقه التاريخية المشروعة في فلسطين.<sup>1</sup>

وينبع مفهوم الأمن الفلسطيني من نظرة الفلسطيني في مختلف أجزاء فلسطين الانتدابية والشتات لموضوع الأمن، ومن خلال المعاناة التي عاشها الشعب الفلسطيني يأخذ الأمن طابعاً وجودياً، أي وجود هذا الإنسان على هذه الأرض أو هذا الوطن، ومن ثم ينتقل إلى الأمن الشخصي أو أمن الأفراد أو الاستقرار والطمأنينة إن كان على المستوى الداخلي الفلسطيني - الفلسطيني أو الفلسطيني - الإسرائيلي وهو بمثابة المستوى الخارجي ويتمثل بعدة موضوعات منها جبروت القوة العسكرية الإسرائيلية وفرض هيمنتها على الواقع الفلسطيني والتدخل العربي في الشؤون الفلسطينية.

ويحمل المفهوم الإسرائيلي للأمن بعداً أحادي الجانب وهو الاحتياجات الإسرائيلية للأمن فقط. خاصة إذا ارتبط الأمر بالتفاوض مع الجانب الفلسطيني "السلطة الوطنية الفلسطينية"، فالادعاء الإسرائيلي بالحاجة للأمن، لا يصمد أمام قوة شواهد الواقع طويلاً حيث تثبت هذه الشواهد أن هناك أهدافاً إسرائيلية أخرى من وراء موضوع الأمن، لقد كان الفلسطينيون ضحية

<sup>1</sup> حسن رمضان، "الأمن القومي الفلسطيني نقيض الأمن الإسرائيلي"، دنيا الوطن، 24-11-2009،

<http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/180878.html>

للمفهوم الإسرائيلي للأمن الذي يحمل بعدا واحدا وهو الأمن الإسرائيلي ولمواطني إسرائيل ولا لأحد غيرهم، أما الأمن الفلسطيني فهو غائب من المفهوم الإسرائيلي<sup>1</sup>.

أما بالنسبة لمعظم الفلسطينيين؛ فإن مفهوم الأمن الفلسطيني يتمثل بالأمن الوجودي للمجتمع برمته، إضافة إلى أمن الأفراد الفلسطينيين، ويتحقق ذلك بداية بقيام كيان ذي سيادة، فإن الفلسطينيين يرون في السيادة الكاملة شرطا ضروريا لتحكمهم بمصيرهم، وحمائتهم لمجتمعهم داخل الوطن والشتات من تأثيرات الصراعات الداخلية والإقليمية.

وفي الحقيقة، فإن المفاهيم الفلسطينية للأمن تتبثق بشكل مباشر من معاناة سنة 1948 من فقدانهم لوطنهم وتشنت غالبية الشعب الفلسطيني ومن الاحتلال الإسرائيلي سنة 1967 لقطاع غزة والضفة الغربية<sup>2</sup>.

ومن المهم اعتبار الهموم الأمنية الفلسطينية هموماً وطنية وشخصية في آن واحد وتتبع من تجربة الشعب الفلسطيني في مختلف أجزاء فلسطين الانتدابية والشتات مع الاحتلال الإسرائيلي وما ترتب عليها من نتائج مثل مصادرة الأراضي والأماكن الفلسطينية، وبروز أعداد متزايدة من المستوطنين اليهود في وسط المجتمع الفلسطيني. وبالنسبة للفلسطينيين في مختلف أجزاء فلسطين الانتدابية والشتات أيضا، فإن الهموم الأمنية قد تضاعفت بشكل أكبر بسبب التصريحات الإسرائيلية المتناقضة والغامضة بخصوص تحقيق السيادة الفلسطينية ووضع المستوطنات الإسرائيلية، بل والاستمرار في بنائها بلا توقف، وتمكن اللاجئين الفلسطينيين في المستقبل من العودة من المنفى إلى أجزاء الوطن أو جزء من فلسطين الانتدابية<sup>3</sup>.

وبناء على ذلك فإن الفلسطينيين يحددون ثلاثة أبعاد لمعادلة الأمن<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> سميح محسن، مرجع سابق، ص3-ص4.

<sup>2</sup> جفري بوتول، ايفريت مندلسون، "الأمن الإسرائيلي-الفلسطيني قضايا في مفاوضات الوضع الدائم"، ترجمة، محمد صلاحات، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، تشرين أول (أكتوبر) 1995، ص23.

<sup>3</sup> المرجع السابق. ص24.

<sup>4</sup> المرجع السابق. ص 25.

أولاً: المعاناة التاريخية من فقدان الأمن الوجودي والشخصي بشكل متزايد.

ثانياً: عدم توازن القوى بين الجانبين بشكل متزايد، والتحكم الفعلي والامتياز للاحتلال وبشكل بارز وفاعل بكافة جوانب حياتهم اليومية من النواحي الأمنية بما في ذلك الحركة بين المدن والحواجز والمعابر والنواحي الاقتصادية بما في ذلك الاستيراد والجمارك وأي تبادل اقتصادي.

ثالثاً: البحث عن كيان ذي سيادة، لأفراد القدرة على التحكم بمصيرهم الخاص وتوفير الأمن والأمان ضمن وطن خاص بهم.

ولهذا، فإن إنشاء كيان ذي سيادة يعتبر ضرورة، ولكنه لا يعتبر شرطاً كافياً لتوفير الأمن للمجتمع الفلسطيني، سواء في الداخل أو في الشتات. ويؤكد الفلسطينيون أن مثل هذا الكيان الوطني يجب أن يكون قادراً على معادلة التحديات الأمنية المستقبلية بكافة جوانبها الداخلية والخارجية، والتي قد تنتج عن عوامل عدة منها: العنف الفلسطيني الداخلي المستمر، والإرهاب الإسرائيلي الرسمي أو المتطرف، وهيمنة القوة العسكرية الإسرائيلية، ووضع الفلسطينيين في الشتات، وتدخل الدول العربية في الشؤون الفلسطينية الداخلية والخارجية.<sup>1</sup> وإن حلاً جذرياً ومستقراً للصراع العربي الإسرائيلي سيتطلب اعترافاً متبادلاً إسرائيليّاً فلسطينياً بالمفهوم الأمنية.<sup>2</sup>

## مفهوم الأمن الإسرائيلي

أولاً: مفهوم الأمن الإسرائيلي في الأدبيات النظرية

يندرج المفهوم الأمني في التقاليد العسكرية الإسرائيلية ضمن مجموعة من العناصر التي تُعبّر عن ذاتها في إطار عام من المبالغة، لم تعهدها دول العالم قديماً أو حديثاً، وهذا الإطار العام يهدف أول ما يهدف إلى مجابهة أية محاولة عربية لاتخاذ بعض التدابير الدفاعية، ضد أسلحة الدمار الشامل التي تنفرد إسرائيل بامتلاكها في المنطقة، أو حتى اتخاذ بعض

<sup>1</sup> حسن رمضان، "الأمن القومي الفلسطيني تقيض الأمن الإسرائيلي"، مرجع سابق.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 24-ص 25.

الإجراءات لإعادة ترتيب البيت العربي في مسيرة السلام. وعلى النقيض من ذلك؛ فإن إسرائيل تسارع إلى وضع العراقيل والمتاهات وافتعال الأعدار لكي تحبط مساعي العرب والفلسطينيين لتحقيق السلام الشامل والعاذل، وفي الوقت ذاته تضع إسرائيل إمكاناتها الإعلامية والعسكرية لإحباط نهوض أية قوة عسكرية عربية، الأمر الذي من شأنه أن يشحذ الهمم لتغيير الخيار الاستراتيجي العربي الوحيد، ألا وهو خيار السلام إلى خيار أو خيارات أخرى قد تمثل منعطفاً خطيراً بالفعل على الدولة العبرية، كما يندرج ذات المفهوم ضمن سياق مرتبط بالنظرة الإسرائيلية إلى الذات ونظرة اليهود إلى غير اليهود.<sup>1</sup>

وفي ضوء ذلك لا يمكن النظر إلى نظرية الأمن الإسرائيلي باعتبارها أداة للحماية الذاتية كما عبرت عن ذلك تاريخياً تلك التقاليد السياسية الثابتة، التي اتبعتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، إنما يمكن التعامل معها انطلاقاً من كونها المنطق الفكري الذي يراد به تبرير سياسة السيطرة وفرض الهيمنة الكاملة على الأرض ومن حولها من دول الجوار، بهدف ردع أية محاولات لاختراقات أمنية محتملة لاستعادة الحقوق المسلوبة.<sup>2</sup>

ويرتبط مفهوم الأمن الإسرائيلي دراماتيكيًا بالنظرة الإسرائيلية إلى الذات ونظرة اليهود إلى أنفسهم، وهو الأمر الذي يؤدي إلى توظيف التفوق العسكري لتحقيق التوازن والاستقرار كما تراه المؤسسة العسكرية الحاكمة في إسرائيل<sup>3</sup>. وتحديدًا فهو يربط مفهوم الاستقرار بالردع والقدرة على التهديد به ومن ثم إجبار الطرف الآخر إن كان الجانب الفلسطيني أو دول الجوار العربي على الاستجابة لما تراه إسرائيل مناسباً لأجوائها.

وإذا علمنا أن دولة إسرائيل قد نشأت "وسط بحر من الأعداء" كما يقول الكاتب الإسرائيلي هارون باريف في مقالة له نشرتها "المنار للصحافة والنشر"، فإن تمتع دولة إسرائيل بمساحة جغرافية صغيرة يفقدها العمق الاستراتيجي، لذلك فإن نظرية الأمن لديها تخضع للتغيير

<sup>1</sup> محمد المصري، دراسة بعنوان "نظرية الأمن الإسرائيلي"، دنيا الوطن، 14-07-2009، ص-3. <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2009/07/14/139596.html#ixzz3LJXf6Qvx> ..

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص-3-4.

<sup>3</sup> عادة الكنفاني، نظرية الأمن الإسرائيلي. مرجع سابق.

والتجديد والتطور باستمرار مقارنة بما يحدث من تطورات داخلية أو إقليمية وعالمية تجري ضمن ظروف تاريخية معينة، أي أن موضوع الأمن مصدر قلق دائم للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية وهو يمثل بؤرة إهتمام قصوى تسبق أيّاً من الأولويات الأخرى.<sup>1</sup>

يقول شمعون بيريز في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" حول هذه المسألة: "إن موضوع الأمن لا يمكن اعتباره موضوعاً قابلاً للنقاش أمام أي رئيس حكومة إسرائيلية، إنه موضوع حياة أو موت بالنسبة لنا جميعاً، وعليه فإن النظر للأمن الإسرائيلي يجب أن يتقدم سلم الأولويات قبل تنفس الهواء، فبقدر ما نضغط أمنياً على أعدائنا بقدر ما تتوفر فرص البقاء والوجود."<sup>2</sup>

كما يشير أحمد بهاء الدين في كتابه "إسرائيليات" إلى أن مفهوم الأمن الإسرائيلي قد تنامي وأصبح من أهم ضرورات البقاء، وذلك يعود إلى عاملين أساسيين داخل إطار الدائرة الدينية والتي تؤكد أولاً أن إسرائيل هي "وعد الرب لنبيه إبراهيم"، وهي حلم صهيون، وأن هذا الحلم الذي توارى في سنوات الشتات والاضطهاد بفعل ظلم وطغيان قوى القهر والبغي لم يكن غائباً عن وجدان بني إسرائيل، والثاني ينبع من كون إسرائيل أقيمت فوق أراضي فلسطين التاريخية وسط موجة من العداء المستحکم والمفروض فرضاً على أرض الواقع<sup>3</sup>، ففي الاعتقاد الإسرائيلي: "إن تقديم تنازلات من أراضي إسرائيل الكبرى يجب ألا يمس بجوهر الأمن الإسرائيلي بأي حال من الأحوال."<sup>4</sup>

ومن هنا يمكن القول إن مفهوم الأمن الإسرائيلي، وكذلك نظرية الأمن الاستراتيجي الإسرائيلي قد عبرت مراحل مختلفة متناقضة تبعاً للظروف الإقليمية والدولية، وفي ضوء تعاقب حكومات إسرائيل نفسها، وتباين أهدافها الانتخابية والمرحلية، إلا في قواسم مشتركة أبقّت على معيار هام جداً لا يمكن الحيدة عنه بأي ثمن، ألا وهو أن مقولة الأمن، أو الهاجس

<sup>1</sup> محمد المصري، نظرية الأمن الإسرائيلي، مرجع سابق، ص-4.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص5.

<sup>3</sup> أحمد بهاء الدين، "إسرائيليات"، دار الهلال القاهرة، 1965

<sup>4</sup> بنيامين نتنياهو، "مكان تحت الشمس"، ترجمة محمد عودة الدويري، دار الجليل للنشر، 1995

الأمني في الدولة العبرية لا بد أن يظل طوقاً للبقاء والنجاة أولاً وقبل كل شيء. وحتى مع تغيرات هذا المفهوم وتلك الاستراتيجية عبر تواريخ تأسيس الدولة العبرية، ومروراً بحروبها مع الدول العربية، خاصة حرب 1973، وانتهاء بالانتفاضة الفلسطينية الأولى والثانية، وبما حققته من اختراق واضح وتاريخي لمفهوم الردع الإسرائيلي، ظلت مفاهيم الأمن واستراتيجياته تدور في فلك عملية البحث الدؤوب عن الصورة المثلى، لإبقاء الدولة العبرية متفوقة على العرب جميعاً في جميع مناحي التفوق العسكري، والتكنولوجي، والاقتصادي<sup>1</sup>.

وتتضمن مفاهيم الأمن الإسرائيلي في الاتجاهات الآتية:<sup>2</sup>

- الاتجاه العسكري والاستراتيجي.
- الاتجاه الاقتصادي وتوفير الحد الأدنى من أسباب المعيشة الطبيعية وهو أحد ضمانات الأمن الإسرائيلي.
- الاتجاه التكاملي للأمن الإسرائيلي ويركز هذا الاتجاه على بناء القوة الشاملة المتكاملة للدولة وتحقيق التوازن في العلاقات التبادلية بين الدولة والمجتمع.
- وترتكز الاستراتيجية القومية لتنفيذ الأمن الإسرائيلي على ثلاث عناصر محددة تتكامل مع بعضها البعض وهي:<sup>3</sup>
- المصالح العليا للدولة: تأمين سلامة الدولة ضد الأخطار الداخلية والخارجية وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها القومية.
- تحقيق أهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- تحديد التهديدات القائمة والمحتملة.

<sup>1</sup> بنيامين نتنياهو، "مكان تحت الشمس"، مرجع سابق.

<sup>2</sup> عبد الوهاب المسيري، كتاب اليهود واليهودية والصهيونية، <http://www.elmessiri.com/encyclopedia/JEWISH/ENCYCLOPID/MG7/GZ4/BA4/MD6.HTM>

<sup>3</sup> عبد الوهاب المسيري، كتاب اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع السابق.

لذلك تبلور مفهوم الأمن الإسرائيلي في الآتي:

"مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي" يتطرق إلى "مجمل المبادئ والقيم التي بلورت مؤسسات الأمن القومي الإسرائيلي وشكل تفعيل قدراتها وقوتها في المجال الأمني والعلاقات الخارجية لغرض الدفاع عن وجود الدولة وأمنها." وقد تمت بلورة هذا المفهوم بقيادة رئيس حكومة إسرائيل الأول، دافيد بن غوريون، في الأعوام الأولى بعد نشوء إسرائيل، وتمت ملامته، على مدار السنوات، للتطورات في المحيط السياسي والأمني لإسرائيل، لكن لم يتم إرساؤه أبدا بقرارات حكومية رسمية.<sup>1</sup>

### أسس المفهوم الأمني الإسرائيلي

عدد "معهد رينوت" أسس المفهوم الأمني الإسرائيلي على الوجه التالي:<sup>2</sup>

1. دولة إسرائيل هي "دولة الشعب اليهودي" وتطبق حقه في تقرير المصير. وبالإضافة إلى التزامها تجاه سكانها فإن إسرائيل ترى بنفسها "ملجأ" بالنسبة لجميع اليهود في أنحاء العالم. ولذلك فإنها تتوقع من يهود العالم دعمها من الناحيتين الاقتصادية والسياسية.
2. الحفاظ على أغلبية يهودية هو شرط ضروري لوجود إسرائيل "كدولة الشعب اليهودي" وهي دولة ديمقراطية أيضا.
3. إنشاء حلف مع دولة عظمى مثل الولايات المتحدة والحفاظ عليه هو أمر ضروري كي تغطي إسرائيل من خلاله على عدد سكانها القليل مقابل أعدائها، ومن أجل أن تتمكن من التأثير على الأحداث في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، اختارت إسرائيل أن تكون جزءا من العالم الغربي، وأصبحت بمثابة "موقع أمامي" للعالم الغربي مقابل الدول العربية، التي كانت تدعمها الكتلة الشرقية.

<sup>1</sup> معهد رينوت، المشهد الإسرائيلي، وثيقة بعنوان "نحو العام الـ75 لتأسيس دولة إسرائيل - رؤيا جديدة حول مفهوم الأمن القومي" 26-01-2014-484. <http://www.madarcenter.org/pub-details.php?id=484.2014-01-26>

<sup>2</sup> المرجع السابق.

4. إنشاء منظومة أحلاف استراتيجية في الشرق الأوسط وأطرافه، مثل القرن الأفريقي وآسيا الوسطى والبلقان، كي تتمكن من تشتيت القوى التي تواجهها.
5. السعي إلى الحصول على شرعية أساسية لوجودها وحدودها، بواسطة قرارات واتفاقيات دولية، وبمساعدة المنظمات اليهودية في العالم.
6. الحراك السياسي في الشرق الأوسط هو نتيجة أداء عقلاني لزعمائته.
7. المسؤولية الحصرية عن الأمن القومي ملقاة على عاتق مؤسسات الدولة التي تمتلك لوحدها المعلومات والقدرات من أجل بلورة توجه أمني قومي وتطبيقه.
8. عقيدة "الجدار الحديدي"، التي تهدف إلى إحباط مساعي الدول العربية للقضاء على إسرائيل، من خلال تطوير تفوق عسكري حاسم بواسطة: الردع من خلال حسم سريع في ميدان القتال؛ تقصير مدة الحروب وتمديد مدة وقف إطلاق النار بين الحروب؛ نقل القتال إلى أراضي الدول العربية والفصل بين الجبهة القتالية والجبهة الداخلية؛ تطوير تفوق نوعي تكنولوجي وبشري؛ الحصول على إنذار بواسطة الاستخبارات، الأمر الذي يسمح لإسرائيل بالاستعداد وتنفيذ عمليات عسكرية استباقية؛ نموذج "جيش الشعب"؛ تطوير "قدرات استراتيجية ليوم الحساب"، أي أسلحة نووية. وتعتبر هذه العقيدة عن أنه لا يمكن القضاء على العداء لإسرائيل في المنطقة.
9. الجيش الإسرائيلي هو مقاول لتنفيذ مهمات وطنية وبينها مهمات ذات طابع مدني، مثل استيعاب الهجرة اليهودية والاستيطان والتربية والتعليم.
10. لأن التهديد المركزي على إسرائيل هو تهديد عسكري، فإن هذا يستوجب تسخير كل موارد "الأمة"، وبما أن الجيش هو المؤسسة المركزية في أجهزة الأمن القومي والحيز العام الإسرائيلي، فإنه يحظى بأفضلية من حيث رصد الموارد البشرية والمالية والزمنية.

## تقويص أسس المفهوم الأمني

يرى "معهد رينوت" أن عناصر أساسية في المفهوم الأمني الإسرائيلي المذكور أعلاه قد تقوضت ولم تعد واقعية بمرور الأعوام، وذلك للأسباب الآتية<sup>1</sup>:

1. تغيرت الفكرة اليهودية لدى الشعب اليهودي فلم يعد يرى في دولة إسرائيل ذلك الكيان الذي يمثل الشعب اليهودي ضمن الدولة الدينية التي كان الحديث عنها قديماً من النهر إلى البحر، وبذلك سقطت فكرة شعب الله المختار.

2. بقاء المواطن الفلسطيني في داخل المنطقة الخاضعة لسيطرة الدولة الاسرائيلية صنع خلافاً في التوازن داخل المجتمع العربي اليهودي من خلال اختلال الهوية الفلسطينية بين الداخل الاسرائيلي والحياة الفلسطينية في مناطق سيادة السلطة الوطنية الفلسطينية.

3. لم تعد الولايات المتحدة تلك الدولة التي تقدم الدعم الشامل والكامل من النواحي المادية والعنوية للحليف الاسرائيلي، حيث فرضت المتغيرات الجديدة في المنطقة، وتوسع رقعة الصراع مع باقي مناطق الدول العربية ومتغيرات الربيع العربي، كلها جعلت الولايات المتحدة تنتهت في الاولويات السياسية، وأصبح دعمها في كثير من النواحي للكيان الصهيوني مختلفاً عن السابق.

4. برزت في الآونة الأخيرة مجموعة من الأنشطة والفعاليات التي تعبر عن رغبة عالمية في نزع الشرعية عن الكيان الصهيوني، والتي ظهرت من خلال حملات المقاطعة التي تنظمها جمعيات حقوقية ومؤسسات داعمة للشأن الفلسطيني، وهي بالتالي أضعفت من الاعتراف بدولة إسرائيل ووضعت الدولة الصهيونية في مأزق مع الرأي العام العالمي، حيث لم يعد لها القدرة أو الثقل الدبلوماسي في التحكم في الرأي العام من خلال القنوات الإعلامية المختلفة.

<sup>1</sup> معهد رينوت، المشهد الإسرائيلي، وثيقة بعنوان "نحو العام 75 لتأسيس دولة إسرائيل - رؤيا جديدة حول مفهوم الأمن القومي، مرجع سابق.

5. من المعروف ان الاردن ومصر هما الدولتان اللتان وقعتا على اتفاقية سلام مع الجانب الصهيوني، وقد أضعفت الثورات العربية من قدرة هذه الدول على مساندة الكيان الصهيوني ودعمه ولم تعد ذلك الحليف الاستراتيجي في المنطقة القادرة على تشكيل حماية للجانب الاسرائيلي.

6. اعتبرت الوثيقة "الربيع العربي" أنه "فوضى وانهيار عناوين سياسية في الشرق الأوسط". وهذا الوضع ألغى وجود القدرة على بلورة المنطقة بواسطة علاقة مباشرة بين الزعماء الذين ينتهجون خطابا عقلانيا يضع مصالح الدولة في المركز. كما أن الهزة الإقليمية أدت إلى تردد وحرص كبير في إسرائيل والدول الغربية التي تواجه صعوبة في بلورة سياسة والعمل بموجبها من أجل منع انتهاكات خطيرة للقانون الدولي وانتهاك اتفاقيات ومواجهة كوارث إنسانية.

7. نظرة العرب لإسرائيل: من جهة، تجدد العداء الديني والعلماني لإسرائيل لدى الجيل الشاب في الشرق الأوسط، وهذا الجيل لم يمر بتجربة الهزائم العسكرية في العقود الماضية، لكنه ورث المفهوم الذي يرى في إسرائيل نبتة غريبة واستعمارية أجنبية. وهذا الوضع موجود في الكيانات التي تقيم علاقات مع إسرائيل - مصر والأردن والسلطة الفلسطينية. ومن الجهة الثانية، فإن إسرائيل ليست في مركز الاهتمام الإقليمي، ومعظم النزاعات الكبيرة في الشرق الأوسط هي عربية - داخلية وإسلامية - داخلية، وليست متعلقة بإسرائيل أو بالصراع العربي - الإسرائيلي. بالإضافة إلى ذلك، تطورت طبقة واسعة بين النخب والجماهير العربية ترفض محاولات حرف النقاش حول إخفاقات المجتمع العربي بواسطة استخدام إسرائيل ككبش فداء".

8. إيران تقترب من هيمنة إقليمية ومن قدرات عسكرية نووية، وهذا التطور من شأنه أن يقوّض تفرد إسرائيل في المجال النووي، وتركيز أنظار المجتمع الدولي على قدرات إسرائيل النووية، ويظهر بشكل واضح المحاولات الاسرائيلية الدائمة لحشد الدعم ضد الجانب الايراني، وفرض عقوبات ومنعه من القيام بالكثير من التطويرات في البرنامج

النووي الخاص بهم، وقد تمكن الجانب الايراني من القاء القبض على الكثير من الطائرات التي كانت تحلق من غير طيار في المنشآت النووية الخاصة بها.

9. خصوم إسرائيل طوروا ردا على تفوقها العسكري والتكنولوجي، ويمنع هذا الرد إسرائيل من تحقيق انتصارات سريعة من دون إلحاق أضرار كبيرة بها وضرب جبهتها الداخلية، وهي تواجه الآن منظمات وينتج عن ذلك: إطالة مدة القتال؛ التفوق الإسرائيلي في الميدان العسكري يُستغل من أجل المس بشرعيتها؛ تكلفة الجيش تتزايد بسبب التكاليف الباهظة للمنظومات التكنولوجية؛ تزايد الاحتياجات الأمنية اليومية؛ الجبهة الداخلية تحولت إلى الجبهة المركزية، وهو ما برز في الحرب الاخيرة على قطاع غزة، وكذلك برز قبل ذلك في النصر الكبير الذي حققه حزب الله في الحرب اللبنانية الاخيرة، حيث لا يمكن للاقتصاد الاسرائيلي الصمود أمام حرب طويلة الأمد.

10. تصدّع نموذج "جيش الشعب"، كما أن هناك تراجعاً في انخراط الشبان الإسرائيليين في الخدمة العسكرية، وارتفاع نسبة العرب والحريديم المعفيين من الخدمة العسكرية، ومعظم جنود الاحتياط لا يؤدون الخدمة العسكرية وتراجع قدرات الاحتياط بسبب تقليص التدريبات وارتفاع وتيرة التغيرات التكنولوجية، وتحولات عميقة في المجتمع الإسرائيلي، مثلما هو حاصل في العالم، أدت إلى تغيير في مكانة قيادة الأمن القومي كمن لديها صلاحيات حصرية.

ويمكن للباحث أن يعتبر هذا التراجع ناجماً عن تراجع أسطورة الجيش الذي لا يقهر، خاصة في ظل فرض نوع جديد من الحرب على الجانب الاسرائيلي تتمثل في حرب الشوارع أو حرب العصابات والتي لا يمكن للجيش النظام الوقوف أمامها، وهو ما سبب الاحباط للشبان الاسرائيليين من خلال العدد الكبير من الضحايا والخوف من الالتحاق بهذا الجيش.

## الفصل الرابع

# تشكيل الأجهزة الأمنية والتزاماتها

## الفصل الرابع

### تشكيل الأجهزة الأمنية والتزاماتها

#### تشكيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية فترة الرئيس ياسر عرفات رحمه الله

منذ أن وقعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقات أوسلو هناك مخاوف حقيقية من أن يؤدي ذلك إلى صراع بين مؤيدي مسار التسوية السياسية ومعارضيه في الجانب الفلسطيني، وإلى تصاعد التوتر ليؤدي إلى حرب أهلية وهذا ما جرى فعلا عام 2007. فمنذ البداية التزم الموقعون على اتفاقات أوسلو بنبذ "الإرهاب" والتخلي عن أي عمل من أعمال العنف والتعهد بتدارك أي انتهاكات لهذه التعهدات وبتخاذ إجراءات تأديبية ضد أي مخالف لها، وذلك حسب رسالة ياسر عرفات إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين في 9-9-1993. وفي اتفاقية القاهرة الموقعة في 5-4-1994 تعهدت السلطة الفلسطينية بمنع الحملات الدعائية والتحرير ضد "إسرائيل" في المناطق التي تسيطر عليها، كما تعهدت باتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال "الإرهابية" والجرائم والاعتداءات ضد الدولة العبرية<sup>1</sup>.

ولأن اتفاقات الحكم الذاتي مؤقتة ويتبعها فيما بعد الدخول في مفاوضات المرحلة النهائية حول القضايا الجوهرية بات تحقيق أي تقدم مرهونا برضا الطرف الإسرائيلي، وبدا الطرف الفلسطيني تحت رحمة الطرف الآخر، وأصبح مضطرا للاستجابة للضغوط الإسرائيلية لتحقيق أي تقدم في المفاوضات أو أية مكاسب مهما كانت ضئيلة. ولأن الأطراف الفلسطينية المعارضة لاتفاقية أوسلو وعلى رأسها حركة حماس، أعلنت أنها غير معنية بهذه الاتفاقات، واستمرت في مقاومتها للاحتلال الإسرائيلي، فإن "إسرائيل" أخذت تماطل في تنفيذ اتفاقاتها مع السلطة الفلسطينية، ما لم تقم بكبح جناح المعارضة وإيقاف جهودها، وتطور الأمر لدفع السلطة الفلسطينية إلى مهاجمة القوى الفلسطينية المعارضة، وخصوصا حركة حماس، وضرب بنيتها التحتية ومؤسساتها التعليمية والخيرية والاجتماعية. وسواء كانت راغبة أم لا، فإن السلطة

<sup>1</sup> أحمد حسين، "إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية"، ضمن: رونالد فريديريك وأرنولد ليتهود، المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين (جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2007)، ص48.

الفلسطينية وجدت نفسها تمضي شوطاً بعيداً في محاربة حركات المعارضة، تحقيقاً لالتزاماتها في العملية السلمية، وتمكيناً لنفسها ونفوذها على الساحة الفلسطينية، وتشجيعاً للطرف الإسرائيلي للمضي في العملية السلمية وهكذا نجحت "إسرائيل" في وضع حماس والجهاد الإسلامي والمعارضة الفلسطينية كعائق في طريق السلطة الفلسطينية، حتى تصل إلى ما تحسبه أهدافاً وطنية فلسطينية<sup>1</sup>.

ولأن "إسرائيل" هي الطرف الذي يفرض شروطه في هذه التسوية، ويبيدها أوراق اللعبة، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية، إذا لم تصل كفاءة أدائها ضد المعارضة للمدى الذي ترغبه "إسرائيل"، ستكون مهددة بتراجع الأخيرة عن التزاماتها، أو بخنق الاقتصاد الفلسطيني بإغلاق الضفة والقطاع، أو بإعادة احتلال أجزاء كانت قد سلمت للسلطة الفلسطينية.

ومنذ دخول السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة وأريحا ثم استلامها لإدارة مدن وقرى الضفة الغربية، وجانب الأمن الداخلي يأخذ الجانب الحيوي في ميزانية السلطة واهتماماتها، وعملت على إنشاء قوة شرطية تضمن النظام والأمن في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك تماشياً مع ما تتضمنه البند الثامن من اتفاقية أوسلو، وخصوصاً اتفاقية القاهرة المعروفة باتفاقية أوسلو، لتقرر إقامة شرطة فلسطينية حُددت بثلاثة آلاف عنصر، وزاد عددها إلى ثلاثين ألفاً، حسب اتفاقية أوسلو الثانية، ليشكل أعلى نسبة شرطة في العالم مقارنة بعدد السكان<sup>2</sup>.

وشكلت السلطة الفلسطينية ثمانية أجهزة أمنية هي: الأمن الوطني، والأمن الوقائي، والمخابرات العامة، والاستخبارات العسكرية، والأمن الخاص، والقوة 17، والدفاع المدني، الشرطة البحرية بالإضافة إلى الشرطة المدنية.

### الإطار الدستوري والغموض الذي يكتنفه في هذه المرحلة

تنص الاتفاقية الانتقالية حول الضفة الغربية وقطاع غزة على قيام المجلس التشريعي الفلسطيني بتبني قانون أساسي. يتعين أن ينحصر نطاق هذا القانون الأساسي في المسائل التي

<sup>1</sup> أحمد حسين، "إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية"، مرجع سابق، ص 57-63.

<sup>2</sup> المرجع السابق.

تعالجها اتفاقية أوسلو الثانية<sup>1</sup>. وعلى الرغم من نجاح السلطة الوطنية الفلسطينية ومجلسها التشريعي في تعزيز شرعيتها من خلال الانتخابات، لا يمثل القانون الأساسي دستوراً لدولة فلسطينية تتمتع بالسيادة الكاملة على ترابها الوطني، بل يشكل وثيقة انتقالية سيتم استبدالها بالدستور الفلسطيني حال حصول السلطة الوطنية الفلسطينية على استقلالها<sup>2</sup>.

كان من الصعب إعداد إطار قانوني للقطاع الأمني التابع للسلطة الوطنية الفلسطينية على نحو ما ينص عليه القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، لثلاثة أسباب:

أولاً: أن اتفاقية أوسلو كانت قد نظمت مجمل المسائل المتعلقة بحكم القطاع الأمني.

ثانياً: وضعت اتفاقية أوسلو بالمرحلة الانتقالية القيود على سن تشريعات جديدة، حيث نصت بصورة صريحة على أن أية تشريعات تفوق ولاية المجلس التشريعي "لن تكون سارية المفعول وستكون باطلة"<sup>3</sup>، مما ترك المجلس يعمل ضمن مساحة جد ضيقة. كما حرمت تلك القيود رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية من إصدار أية تشريعات فلسطينية تتعارض مع نصوص الاتفاقيات المبرمة مع الجانب الإسرائيلي والسارية<sup>4</sup>.

ثالثاً: احتكار الرئيس الراحل ياسر عرفات وفي مرحلة مبكرة اتخاذ كافة القرارات المتعلقة بقوى الأمن الفلسطيني، حيث أستطاع الرجوع إلى اتفاقية أوسلو التي منحتها حق رفض التشريعات التي يقرها المجلس التشريعي من قبيل الصلاحيات الإدارية بصفته رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية<sup>5</sup>.

---

<sup>1</sup> الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية الانتقالية حول الضفة الغربية وقطاع غزة 1995، الفقرة (7) من المادة (3).

<sup>2</sup> يستهل القانون الأساسي بإعلان منظمة التحرير الفلسطينية عن قيام دولة فلسطين في العاصمة الجزائرية في عام 1988، وأن ذلك يتواصل في سياق اتفاقية أوسلو المرحلة الانتقالية. وبين عامي 2001 و 2003، أعدت السلطة الوطنية الفلسطينية وتشرت ثلاث مسودات للدستور الفلسطيني.

<sup>3</sup> الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية الانتقالية حول الضفة الغربية وقطاع غزة 1995، الفقرة (4) من المادة (13). مرجع سابق.

<sup>4</sup> المرجع السابق.

<sup>5</sup> يمكن ان يأتي "حق الرئيس في الرفض" المذكور على شكلين، حيث يرفض الرئيس التوقيع على القانون، وقد يوقع عليه، ولكن يرفض "إصداره" في الواقع الفلسطيني بصورة رسمية.

تحت تأثير الضغوط التي مورست على السلطة الوطنية الفلسطينية من الجهات المعنية بالإصلاحات في السلطة الوطنية الفلسطينية والمجتمع الدولي خلال الانتفاضة الثانية، قبل الرئيس الراحل ياسر عرفات إجراء الإصلاحات في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية والقطاع الأمني، وفي عام 2002، أنشأ ياسر عرفات منصب وزير الداخلية وأوكل لمجلس الوزراء المسؤولية عن حفظ النظام العام والأمن الداخلي<sup>1</sup>، وقد شكل هذا الأمر خطوة مهمة نحو إخراج الرقابة إلى النور لأن القانون الأساسي منح المجلس التشريعي القدرة على مساءلة الوزراء من خلال تقديم اقتراحات للمجلس بحجب الثقة عنهم<sup>2</sup>، وفي عام 2004، أصدر عرفات مرسوما رئاسيا دعا فيه إلى توحيد جميع الأجهزة الأمنية الفلسطينية في ثلاثة أجهزة، هي قوات الأمن الوطني، وقوات الأمن الداخلي، والمخابرات العامة، ولكن الأثر الفعلي الذي أفرزته هذه الإصلاحات كان محدودا في جانب كبير منه على أرض الواقع.

### الإطار القانوني لحكم قطاع الأمن في فلسطين

يتضمن الإطار القانوني الخاص بقطاع الأمن الفلسطيني عددا من القوانين الأمنية التي سنت قبل تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، إلى جانب قوانين أخرى ذات صلة بالشأن الأمني أصدرتها السلطة نفسها. وتستند المجموعة الأولى من القوانين الأمنية في أصلها إلى التشريعات البريطانية والمصرية والأردنية، ولا يزال بعض هذه القوانين ساريا، بينما تم إلغاء بعضها الآخر كليا أو جزئيا بموجب التشريعات التي سنها المجلس التشريعي أو المراسيم التي أصدرها الرئيس الفلسطيني، أما المجموعة الثانية فتشتمل على القوانين التي تنظم بصورة مباشرة هيكلية مختلف الأجهزة الأمنية وصلاحياتها وعلاقتها مع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، كما تشمل هذه المجموعة القوانين التي تحكم الأجهزة الأمنية بصورة غير مباشرة، وذلك لأنها تنسحب على قطاعات أخرى في السلطة الوطنية الفلسطينية، وتشتمل هذه القوانين على قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية رقم 7 لسنة 1998، وقانون الاجتماعات

<sup>1</sup> القانون الأساسي المعدل لسنة 2005، الفقرة السابعة من المادة 69.

<sup>2</sup> انظر القانون الأساسي المعدل لسنة 2005 المواد 77-79.

العامه رقم 12 لسنة 1998، وقانون السلطة القضائية رقم 1 لسنة 2002، وقانون الإجراءات الجزائية رقم 3 لسنة 2001، وقانون تشكيل المحاكم النظامية رقم 5 لسنة 2001، وقانون الكسب غير المشروع رقم 1 لسنة 2005.<sup>1</sup>

بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات، بذل المجلس التشريعي الفلسطيني المزيد من الجهود لتعديل الإطار القانوني الخاص بقطاع الأمن واستكمالها. ففي عامي 2004 و2005، أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية أربعة قوانين تنظم إدارة الموارد البشرية في القطاع الأمني الفلسطيني لأول مرة في تاريخها. وفي إطار الجهود التي بذلت لمأسسة أجهزتها الأمنية، شرعت السلطة الوطنية الفلسطينية في صياغة مشاريع قوانين تنظم كل واحد منها جهازاً أمنياً بعينه، حيث جرى إقرار أحد هذه القوانين عام 2005، وعلى الرغم من هذه الجهود تم سن قانونين يتعلقان بجهازين فقط من بين جميع الأجهزة الأمنية الفلسطينية وهما قانون المخابرات العامة، وقانون الدفاع المدني. وهذا بحلول نهاية عام 2005، ومن جانب آخر، لم تراوح مشاريع القوانين الخاصة بالأجهزة الأمنية إلى مكانها؛ ففي شهر شباط/فبراير 2005، تم تقديم مشروع قانون قوات الأمن الوطني ومشروع قانون الشرطة المدنية للمجلس التشريعي مع مشروع قانون المخابرات العامة. وفي كانون الثاني/يناير 2006، عرض مشروع قانون الأمن الوقائي على المجلس على المناقشة العامة. ومنذ أيار/مايو 2007، لا تزال مشاريع القوانين المذكورة بانتظار إقرارها من قبل هذا المجلس.<sup>2</sup>

وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر عام 2005 أقر مجلس الوزراء مشروع القانون الأساسي للأمن وأحاله إلى المجلس التشريعي للمصادقة عليه، ومن المقرر أن يعمل هذا القانون الذي عادة ما يشار إليه بأنه (مظلة القوانين الأمنية) على تنظيم الهيكلية العامة لقطاع الأمن في فلسطين، بما في ذلك المسؤوليات والصلاحيات التي تضطلع بها مختلف الأجهزة الأمنية والرقابة المدنية على أداؤها. وفي الواقع، يعترى هذا القانون الأساسي العديد من الثغرات ونقاط

<sup>1</sup> الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن، مرجع سابق، ص 10.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 11.

الضعف؛ ففي وضعه الراهن، تتعارض بعض الأحكام التي يشملها ذلك القانون مع التشريعات القائمة، ولا سيما منها قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية رقم 8 لسنة 2005، كما يحتوي مشروع القانون الأساسي للأمن على أحكام متناقضة فيما يتعلق بالمهام والواجبات المنوطة بالأجهزة الأمنية بالإضافة إلى تقسيم المسؤوليات بين رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ووزير الداخلية، ووفقاً لأحكام هذا القانون، تتطلب أية تعديلات يتم إدخالها عليه في المستقبل موافقة الأغلبية التي تتألف من أصوات ثلثي أعضاء المجلس التشريعي، ومن شأن ذلك أن يفيد الدور الذي يمكن للمجلس التشريعي أن يضطلع به في مجال الأمن. وعلى الرغم من إشارته إلى مجلس الأمن القومي، لا ينظم القانون الأساسي للأمن هيكلية هذا المجلس أو مهامه، كما أنه لا يتطرق إلى مشروع قانون مجلس الأمن القومي ولا إلى المرسوم الرئاسي بشأن إعادة تشكيل مجلس الأمن القومي لسنة 2005، ولهذه الأسباب ولأنه من الممكن إدخال تغييرات جوهرية على القانون الأساسي للأمن من قبل المجلس التشريعي، ليأتي التحليل المقارن الذي نتناوله أدناه على ذكر هذا القانون.<sup>1</sup>

### إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية فترة الرئيس محمود عباس

انتهت حقبة أوسلو التي كان يفترض التوصل خلالها إلى حل تفاوضي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، دون إبرام أية اتفاقية وضع دائم. وواصل الفلسطينيون خلال السنوات التالية بذل جهودهم لبناء دولتهم المستقلة، حيث تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية كما لو كانت دولة ذات سيادة كاملة على أراضيها "الضفة الغربية وقطاع غزة"، مما منحها صفة شبيهة بالدولة على الرغم من ولايتها المحدودة والمجزأة على أراضيها.<sup>2</sup>

بدأ الفلسطينيون بترتيب أوضاعهم الداخلية، بحيث يتطلعون إلى إجراء الانتخابات والتي تشرع إلى نشر المزيد من الديمقراطية، ومع تولي محمود عباس رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية خلفاً للرئيس الراحل ياسر عرفات، أجريت انتخابات المجالس البلدية في عامي

<sup>1</sup> الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن. مرجع سابق، ص-12-14.

<sup>2</sup> المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين، مرجع سابق، ص28

2004 و 2005 وإن لم تكتمل في بعض المجالس البلدية وعقدت الانتخابات التشريعية عام 2006.<sup>1</sup>

وأصبح الفلسطينيون يتطلعون إلى الأجهزة الأمنية الفلسطينية باعتبارها أجهزة تشكل نواة قوات الأمن والدفاع في دولة فلسطين المستقلة المنشودة بدلاً من النظر إليها كمجرد أداة صممت لتنفيذ الالتزامات الأمنية الناشئة عن اتفاقية أوسلو من الناحية الرسمية ومن الناحية الأمنية كأجهزة قمع وفساد. بيد أن تغير نظرة الشعب الفلسطيني نحو الأجهزة الأمنية الفلسطينية والجهود التي بذلها الفلسطينيون في سبيل بناء دولتهم المستقلة كانت تتصادم وبشدة مع الواقع السياسي والأمني الذي تفرضه ترسانة الاحتلال على الأرض، وتسببت السياسات التي تنتهجها السلطات الإسرائيلية في خلق وقائع مادية على الأرض، جعلت من إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة بكرامة أمراً بعيد المنال.<sup>2</sup>

### الوظائف التي تتولاها أجهزة أمن السلطة الوطنية الفلسطينية

يتمثل أحد الأسباب المهمة التي تقف وراء الجهود التي بذلت منذ عام 2004 لسن التشريعات الأمنية في تحديد المسؤوليات الملقاة على كاهل الأجهزة الأمنية الفلسطينية في ضوء أحكام القانون الأساسي التي تتسم بعموميتها، والذي تنص المادة 84 منه على حكم القطاع الأمني بصورة عامة:

"قوات الأمن والشرطة قوة نظامية وهي القوة المسلحة في البلاد تتحصر مهمتها في الدفاع عن الوطن وخدمة الشعب وحماية المجتمع والسهر على حفظ الأمن والنظام العام والآداب العامة وتؤدي واجبها في الحدود التي رسمها القانون في احترام كامل للحقوق

<sup>1</sup> الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن، "حالة الإغلاقات الأمني وضعف سيادة القانون في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية"،

رام الله، تشرين الثاني، 2005.

<sup>2</sup> المرجع السابق.

والحريات"<sup>1</sup>، ويحدد الإطار القانوني الحالي المسؤوليات التي تضطلع بها أجهزة الأمن على النحو التالي<sup>2</sup>:

- تتولى الشرطة المدنية حماية النظام العام ومنع وقوع الجرائم. وفي ظل غياب قانون فلسطيني يحكم قوات الشرطة المدنية، تشكل القوانين الأردنية والمصرية الأساس القانوني لعملها؛ حيث يطبق القانون الأردني المؤقت رقم 38 لسنة 1965 بشأن الأمن العام في الضفة الغربية، والقانون المصري رقم 6 لسنة 1963 بشأن الأمن العام في قطاع غزة، ويجري إنفاذ هذين القانونين في هاتين المنطقتين بصورة مستقلة ومنفصلة عن بعضها.
- بمقتضى المادة 9 من قانون المخابرات العامة رقم 17 لسنة 2005، تتضمن مسؤولية جهاز المخابرات العامة "اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من أية أعمال تعرض أمن وسلامة فلسطين للخطة" والكشف عن الأخطار الخارجية التي من شأنها المساس بالأمن القومي الفلسطيني في مجالات التجسس والتآمر والتخريب والتعاون المشترك مع أجهزة الدول الصديقة.
- وبموجب مشروع قانون الأمن الوقائي تتمثل مهمة جهاز الأمن الوقائي في حماية الأمن الداخلي ومحاربة التهديدات الداخلية ضد السلطة الوطنية الفلسطينية، بما فيها تلك التهديدات التي تستهدف الاتفاقيات الدولية "اتفاقيات أوسلو"، ومحاربة الجريمة المنظمة، ومحاربة الجريمة الاقتصادية ومنع الفساد ومكافحة التجسس.
- ويتولى جهاز الدفاع المدني المسؤولية عن توفير الحماية المدنية وخدمات الطوارئ، وبموجب المادة 3 من قانون الدفاع المدني رقم 3 لسنة 1998، تشتمل مهام هذا الجهاز على ضمان سلامة الاتصالات وحماية البنية التحتية العامة والخاصة من الغارات الجوية، والكوارث الطبيعية والحرائق.

وإن التشريعات الأمنية الحالية منقوصة، وهي تعكس الوضع القائم دون أن تتضمن رؤية شاملة لتحقيق الأمن المنشود؛ فالمهمة التي تتولاها قوات الأمن الوطني غير محددة بعد، ولا

<sup>1</sup> القانون الأساسي. وفا "القوانين المتعلقة بالأمن" مرجع سابق.

<sup>2</sup> المدخل على إصلاح القطاع الأمني الفلسطيني، مرجع سابق، ص 56-77.

يزال مشروع قانون الأمن الوطني بانتظار إقراره من المجلس التشريعي. وفي المقابل، تتداخل المسؤوليات المحددة لجهاز الأمن الوقائي في جانب كبير منها مع مهام جهاز المخابرات العامة والشرطة المدنية، كما ينص القانون على امتيازات لبعض الأجهزة كجهاز المخابرات مثلاً. ومن الناحية الإيجابية على الأقل يعكس الإطار القانوني الراهن الجهود التي بذلت لنزع الصفة السياسية "التنظيمية" عن الأجهزة الأمنية؛ فعلى سبيل المثال، يحظر القانون رقم 8 لسنة 2005 بشأن الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية على الضباط ممارسة النشاطات السياسية كما تتضمن المادة (5/25) من قانون المخابرات العامة رقم 17 لسنة 2005 أحكاماً من هذا القبيل. وما من شك أن هذه الخطوة مهمة بالنظر إلى أن بعض الأجهزة الأمنية تتقاطع في واقع حالها مع المليشيات السياسية.<sup>1</sup>

لم تنص التشريعات التي سنتها السلطة الوطنية الفلسطينية على إطار شامل لحكم القطاع الأمني، حيث لا ينظم هذا القطاع سوى القانون رقم (8) لسنة 2005 بشأن الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية، وإلى جانب التشريعات الأخرى، ينظم قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية القطاع الأمني على النحو التالي<sup>2</sup>:

- تتألف قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية من ثلاثة أجهزة، هي: قوات الأمن الداخلي، قوات الأمن الوطني، والمخابرات العامة (المادة 3). كما تنص هذه المادة على أن تكون قوة أو قوات أخرى موجودة أو تستحدث ضمن القوى الثلاث المذكورة، غير أن المادة لا تحدد المهام الموكلة لهذه القوات ولا العلاقات المتبادلة القائمة فيما بينها.
- ويشير الفرق القانوني بين "القوات العسكرية" (التي تمثل قوات الأمن الوطني) و"القوات الأمنية" (المتثلة بقوات الأمن الداخلي) إلى الرغبة القائمة على التمييز بين الوظائف الأمنية الداخلية والخارجية، بحيث تتولى وزارة الداخلية وقوات الأمن الوطني القيام بهذه الوظائف كل في مجال اختصاصها. غير أن هذا النص يتعارض مع المادة (1) من مشروع قانون

<sup>1</sup> المدخل على أصلح القطاع الأمني الفلسطيني، مرجع سابق، ص 56-77.

<sup>2</sup> أنظر. المادة (8)، قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية. [http://www.mowa.pna.ps/Local\\_laws/LL9.pdf](http://www.mowa.pna.ps/Local_laws/LL9.pdf).

قوات الأمن الوطني التي تنص على أن قوات الأمن الوطني تخضع لإشراف الرئيس مباشرة<sup>1</sup>.

• ويبقى جهاز المخابرات العامة جهازاً مستقلاً، ويخضع مدير هذا الجهاز لإشراف الرئيس بصورة مباشرة. كما يتمتع بصلاحيات تقديرية واجتماعية واسعة. وبالإضافة إلى ذلك، تمنح المادة (3) من القانون رقم (17) لسنة 2005 بشأن المخابرات العامة مدير جهاز المخابرات درجة وزير.

• يحتفظ الرئيس بالامتياز الخاص بتعيين رؤساء الأجهزة الأمنية، كما تخضع التعيينات التي يجريها لإجراءات خاصة بإقرارها. وبموجب المادة (69\7) من القانون الأساسي للأمن (لسنة 2005) لا يملك مجلس الوزراء سوى حق الاعتراض على ترشيح شخص ما لتولي منصب المدير العام للأمن الداخلي<sup>2</sup>.

• يحدد القانون كذلك مدة ولاية المناصب التي يشغلها قادة الأجهزة الأمنية "المدير العام للجهاز" بثلاث سنوات، ويمكن تمديدتها بسنة واحدة أخرى فقط، ويحتفظ هؤلاء القادة بسلطة مباشرة على الهيكليات الداخلية في الأجهزة التي يترأسونها.

هناك تعارض في الأحكام القانونية بين قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية ومشروع قانون الأمن الوقائي؛ فبموجب مشروع قانون الأمن الوقائي، يرشح الرئيس المدير العام للأمن الوقائي بناءً على تنسيب وزير الداخلية، بينما يعين مجلس الوزراء مدير الشرطة بناءً على تنسيب وزير الداخلية، في حين يتولى الوزير بنفسه تعيين نائب المدير العام للأمن الوقائي، المادتان (13 و14). وينص مشروع قانون الشرطة المدنية على أن مجلس الوزراء يقوم بتعيين مدير الشرطة بناءً على توصية من وزير الداخلية، المادة (5)، لكن قانون الخدمة

<sup>1</sup> أنظر: قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية، <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2655>

<sup>2</sup> أنظر المرجع السابق.

في قوى الأمن الفلسطينية يمنح الحق في التعيين في كلا المنصبين لوزير الداخلية بناء على  
تتسيب المدير العام لقوات الأمن الداخلي<sup>1</sup>.

ومن ناحية أساسية يمثل قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية نصاً فنياً، ويجب تحديد  
الاختلافات في الوظائف والمهام التي تضطلع بها مختلف أجهزة القطاع الأمني في قانون الأمن  
الأساسي، ولذلك لا يستغرب المرء وجود العديد من مواطن الخلل والتعارض التي تشوب  
الإطار القانوني الحالي؛ فمثلاً، لا يحدد القانون على نحو واضح العلاقة بين المدير العام لقوات  
الأمن الداخلي ورؤساء أجهزة الأمن الداخلي.

في المقابل، يخول قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية المدير العام للأمن الداخلي  
تولي القيادة لأجهزة الأمن الداخلي الثلاثة. ومن جهة أخرى، قانون الدفاع المدني رقم (6) لسنة  
1998 يضع جهاز الدفاع المدني تحت إمرة وزير الداخلية بشكل مباشر المادة (3) ومن جانب  
آخر، لا يتطرق أي من مشروع قانوني الشرطة المدنية والأمن الوقائي إلى ذكر مدير عام  
الأمن الداخلي على الإطلاق<sup>2</sup>.

## تشكيل الاجهزة الامنية

### قوات الأمن الداخلي

تتألف قوات الأمن الداخلي من قوات الشرطة المدنية، وجهاز الأمن الوقائي وقوات  
الدفاع المدني، وفي عام 2002، وضعت هذه الأجهزة تحت إشراف وزارة الداخلية، ويتولى  
المدير العام للأمن الداخلي قيادتها<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> عرابي كلوب، "قراءه في قانون الخدمة لقوى الامن الفلسطيني رقم (8) لعام 2005"، دنيا الوطن، 11-05-2014.  
<http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/05/11/535893.html>

<sup>2</sup> المرجع السابق.

<sup>3</sup> قانون الخدمة لقوى الأمن الفلسطيني، المادة (10). مرجع سابق.

## الشرطة المدنية

تمثل الشرطة المدنية الجهاز الرئيسي الذي يقوم على فرض القانون، وأحد مكونات الأمن الداخلي إلى جانب الأمن الوقائي والدفاع المدني، ويبلغ عدد عناصرها 30,000 عنصر ويضطلع بالمهام الشرطية الاعتيادية، منها مكافحة الجريمة والمحافظة على النظام العام، والمسؤولية عن إدارة السجون، وقد كلف الرئيس ياسر عرفات عام 1994 غازي الجبالي بتأسيس الشرطة الفلسطينية بموجب اتفاقية أوسلو، ويرتدي عناصر الشرطة المدنية بزات كحلية اللون أما أفراد حفظ النظام فيرتدون بزات عسكرية ذات الألوان الأزرق والأبيض والأسود، والمدير العام الحالي للشرطة الفلسطينية هو اللواء (حازم عطا الله).

والشرطة مقسمة إلى مديريات هي؛ إدارة التخطيط والتطوير، ومديرية المباحث الجنائية، ومديرية مكافحة المخدرات، مديرية شرطة المرور، والشرطة الخاصة، وإدارة هندسة المتفجرات، وإدارة الحراسات<sup>1</sup>.

تتلخص مهام وواجبات الشرطة بمجموعة من المهام من أبرزها حفظ الأمن الداخلي، ومكافحة الجريمة، والمخدرات، وتوفير الأمن للمنشآت الحكومية والمواطنين وممتلكاتهم، وتوقيف الخارجين عن القانون واحتجازهم، وتنفيذ الأوامر والأحكام الصادرة عن القضاء داخل الضفة الغربية وقطاع غزة وغيرها من المهام.

## الأمن الوقائي

يوصف جهاز الأمن الوقائي بأنه أكثر الأجهزة الأمنية تنظيماً وبناءً، وهو مكلف بالأمن الداخلي أي أمن الأراضي التي تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية وما يعنيه ذلك من بسط النظام في الشارع الفلسطيني ويتميز عمله بالسرية ومهامه استخباراتية داخلية تشمل الجرائم

---

<sup>1</sup> وكبير ديا، أجه زة الأمم ن الفلس طينية"،  
[http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%87%D8%B2%D8%A9\\_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9\\_%D9%81%D9%8A\\_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9\\_%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%87%D8%B2%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9)

الداخلية في عدة مجالات منها مكافحة التجسس ومكافحة الإرهاب، والأمن السياسي، وحماية مؤسسات السلطة الفلسطينية من الاعتداءات الخارجية والداخلية، والمساهمة في تنفيذ القانون، وتوفير المعلومات اللازمة عن نشاط المؤسسة، والنشاط في مراكز أخرى وجهات مختلفة، وله سجون للتحقيق بهدف الكشف عن "الجرائم" المتعلقة بالأمن الداخلي المحتملة قبل حدوثها، ومن هنا جاء تسميته بالوقائي. وجميع أفراد من نشاط حركة فتح من فلسطيني الضفة الغربية وغزة وليسوا من العائدين في الفترة اللاحقة لاتفاقية أوسلو، ولا يتم قبول طلبات انتساب للجهاز من الأحزاب الأخرى.<sup>1</sup>

بعد الانتخابات التشريعية لعام 2006، انتقلت مسؤوليته من الرئاسة إلى الحكومة، ولا تنص اتفاقية أوسلو للعام 1993 على تشكيله، ولكن تشكيله تم بتوافق مع إسرائيل ضمن أجهزة المخابرات التي أفضى إلى "اتفاق تم التوصل إليه في روما في بداية العام 1994م، بين محمد دحلان رئيس جهاز الأمن الوقائي في غزة، وجبريل الرجوب رئيس الجهاز في الضفة الغربية من جهة، وكل من يعقوب بيبري رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي (شين بيت) آنذاك، وأمنون شاحك نائب رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي من جهة أخرى، وقد توصل الطرفان في ذلك الاجتماع إلى أن إسرائيل سوف تعطي جهاز الأمن الوقائي حرية الحركة والعمل في مختلف المناطق الفلسطينية مقابل أن يقوم الجهاز بحملة واسعة ضد المعارضة الفلسطينية آنذاك وخاصة حركة حماس"<sup>2</sup>.

وفي الواقع يعتبر جهاز الأمن الوقائي من أقوى أجهزة المخابرات في السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد اشتملت المهمات الرئيسية لهذا الجهاز، التي تمثلت في حماية التزامات عملية السلام التي تم التوصل إليها بين الفلسطينيين والإسرائيليين ضد المعارضة الداخلية، على استخدام القوة ضد الفصائل والجماعات المسلحة الأخرى. وفي عام 2005، أعلنت السلطة

<sup>1</sup> وكبير ديا، الأمل من الوقائي الفلسطيني. [http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86\\_%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%8A\\_%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A)

<sup>2</sup> المرجع السابق.

الوطنية الفلسطينية عن حل دائرة الأمن والحماية والتي تعرف بفريق الموت في الجهاز، والتي أنشئت في نهاية العقد التاسع من القرن الماضي بهدف مكافحة نشطاء حركة حماس والجهاد الإسلامي، وهي وحدة عسكرية تتمتع بالتسليح الجيد، ويرتدي أفرادها البزات العسكرية باللون الأخضر الفاتح.<sup>1</sup>

## الدفاع المدني

تأسس الدفاع المدني الفلسطيني عام 1996 بقرار رئاسي وأقر قانونه في المجلس التشريعي عام 1998 بموجب القانون رقم 3 لعام 1998م، وقد أقرت لوائحه التنفيذية عام 2001 من المجلس التشريعي حيث تمت مصادقة الرئيس عليه. ويتألف جهاز الدفاع المدني من قوات الطوارئ والإنقاذ بالإضافة إلى قسم الإطفاء، وهو الجهاز العامل ضمن هيكلية وزارة الداخلية لحماية أرواح المواطنين وممتلكاتهم زمن السلم أو الحرب سواءً في الكوارث الطبيعية أو الصناعية.<sup>2</sup>

وتعتمد قيم الدفاع المدني على حقيقة أن (الوطنية الفلسطينية هي القيمة الحقيقية التي يجب غرسها في عقول وقلوب الأجيال القادمة)، وعلى ذلك فإن قيم الدفاع المدني تصف كيفية نهج عملها، ويضع الدفاع المدني المصلحة العامة كأساس للعمل، بما في ذلك التزام الدفاع المدني لشراكة وطنية أكبر على أساس الاحترام المتبادل والمهنية، خدمة الدولة ومواطنيها واحترام القيم الوطنية والاجتماعية والإنسانية.<sup>3</sup>

ولهذا الجهاز مهام عديدة، من أهمها تنظيم وسائل الإنذار، والإشراف على تنظيم التعاون بين المدن والقرى في أعمال الدفاع المدني وإنشاء فرق المتطوعين لنجدة المناطق المنكوبة، وتنظيم وسائل إطفاء الحريق، وإنشاء وتهيئة غرفة عمليات الدفاع المدني، والمساهمة

<sup>1</sup> وكبيديا، الأمن الوقائي الفلسطيني، مرجع سابق.

<sup>2</sup> انظر: موقع الدفاع المدني الفلسطيني على وسائل التواصل الاجتماعي الفيس بوك.

[https://www.facebook.com/pcd.ps102/info?tab=page\\_info](https://www.facebook.com/pcd.ps102/info?tab=page_info)

<sup>3</sup> المرجع السابق.

في تهيئة الأماكن لإخلاء المتضررين من الغارات الجوية والكوارث الطبيعية، وتعليم وتدريب المدنيين على طرق الدفاع المدني بمختلف الوسائل، وتنظيم قواعد ووسائل السلامة والأمن الصناعي ومراقبة تنفيذها في المنشآت الصناعية والتجارية والمرافق العامة وتطبيق تدابير الوقاية من أخطار الحرائق في المنشآت العامة والخاصة ومكافحتها والحد من انتشارها.

## الأمن الوطني

غالبا ما يطلق على قوات الأمن الوطني "نواة الجيش الفلسطيني"، وتضم قوات الأمن الوطني مختلف الأجهزة التي تتولى وظائف عسكرية تحت قيادة عسكرية واحدة، بما فيها قوات الأمن الوطني الفعلية، والشرطة البحرية، والاستخبارات العسكرية، والارتباط العسكري. ولا تتوفر الإحصائيات الدقيقة حول أعداد منتسبي قوات الأمن الوطني، وتقدر مصادر مختلفة عدد أفرادها بـ 42000 فرد في سنة 2007.<sup>1</sup>

## قوات الأمن الوطني

تعتبر قوات الأمن الوطني وريثة جيش التحرير الوطني الفلسطيني، وهو التشكيلة العسكرية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في الشتات، وقد جندت قوات الأمن الوطني الفلسطيني معظم أفرادها منتسبي جيش التحرير الفلسطيني، وأضافت إليهم مجندين من داخل الأراضي الفلسطينية بالتدريج. وقبل اندلاع الانتفاضة، كانت قوات الأمن الوطني الفلسطيني تتولى مسؤولية الدفاع عن الحدود في المناطق (أ)، إلى جانب القيام بدوريات مشتركة مع القوات الإسرائيلية في مناطق (ب). وتنظم قوات الأمن المنتشرة في قطاع غزة في ثلاثة ألوية وهي اللواء الشمالي في شمال القطاع، بما فيه مدينة غزة، واللواء الجنوبي بمنطقة رفح وخانيونس، واللواء المنتشر على الحدود والذي يضم حوالي 1000 جندي، وفي بادئ الأمر كان اللواء الحدودي ينظم دوريات على طول حدود القطاع مع إسرائيل. أما في الضفة الغربية

<sup>1</sup> أنظر: وكبير ديا، الأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية. [http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%87%D8%B2%D8%A9\\_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9\\_%D9%81%D9%8A\\_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9\\_%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%87%D8%B2%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9)

تتألف قوات الأمن الوطني من تسع كتائب تضم الواحدة منها ما يقارب من 500 جندي، وتنتشر هذه الكتائب في رام الله وجنين وطولكرم وقلقيلية ونابلس والخليل وبيت لحم، ويرتدي أفرادها الزيات العسكرية الخضراء.<sup>1</sup>

ولقوات الأمن الوطني مهام كثيرة، يعدّ من أبرزها حفظ الأمن العام في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومساعدة الأجهزة الشرطة في تنفيذ مهامها عندما تكون غير قادرة على ضبط الأمن، والسيطرة على كافة مداخل ومخارج المدن، وتوفير الحماية لكافة المعابر البرية، ومساندة الأجهزة الأمنية أثناء تنفيذ مهامها.<sup>2</sup>

### الشرطة الجوية

ولدت القوة الجوية الفلسطينية عام 1969، بقرار من أبو جهاد نائب القائد العام للتدريب وكان يطلق عليها القوة (14)، وعام 1972 تم تشكيل أول سرب هليكوبتر فلسطيني في ليبيا، بعد حرب 1973 التحق عدد كبير من منتسبي سلاح الجو الأردني بالثورة الفلسطينية مما عزز القوة الجوية الفلسطينية، بعد خروج المنظمة من لبنان تم فرز أطقم القوة الجوية للعمل في القوات الجوية للدول العربية، وفي بداية التسعينات تم تشكيل الخطوط الجوية الفلسطينية من كوادر القوة الجوية الفلسطينية مع بقاء القوة الجوية الفلسطينية كجهاز عسكري. عام 1994 تغير مسمى القوة الجوية الفلسطينية ليصبح الشرطة الجوية بناءً على قرار السيد الرئيس الراحل ياسر عرفات<sup>3</sup> وذلك بناء على اتفاقية أوسلو البند (8) والذي ينص على "إنشاء شرطة قوية تضمن النظام والأمن".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> ملاحق "الأجهزة الأمنية الفلسطينية"، ضمن: رونالد فريديريك وأرنولد ليتهود، المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين (جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2007).

<sup>2</sup> انظر، موقع قوات الأمن الوطني الفلسطيني، <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2336>

<sup>3</sup> المرجع السابق.

<sup>4</sup> وثائق إعلان المبادئ الفلسطيني- الإسرائيلي، إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية (المسودة النهائية المتفق عليها في 19 آب/أغسطس 1993)، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد 16، خريف 1993، ص 177-178.

ومن مهام الشرطة الجوية أن تمتلك المسؤولية الكاملة عن الطائرات العمودية التابعة لسلطة الرئيس، والمسؤولية عن إقلاع وهبوط وتأمين جميع الطائرات الوافدة لأراضي دولة فلسطين، والإشراف والمتابعة على جميع المهابط المعتمدة في المقاطعات، وتدريب وتأهيل جميع كادر الشرطة الجوية للحفاظ على المستوى العلمي وإرسال الدورات ذات الصلة إلى الدول العربية والأجنبية الصديقة، وعقد دورات داخلية من قبل كادر الشرطة الجوية، وعمل خطة طوارئ تسهل العمل خلال حدوث الأزمات، والتنسيق مع كافة الجهات العسكرية والمدنية لتسهيل المهام المذكورة<sup>1</sup>.

### الشرطة البحرية

تتولى الشرطة البحرية حماية المياه الإقليمية الفلسطينية، وهي جهاز ضمن أجهزة الأمن العام وهي بمثابة خفر السواحل ومقرها في غزة. ويقدر عدد أفراد الشرطة البحرية الفلسطينية بحوالي 1000 عنصر، ومهامها منع تهريب الأسلحة والمخدرات من وإلى مصر وتأمين المياه الإقليمية الفلسطينية وتضم الشرطة البحرية أيضا جهاز الغواصين ومهمته البحث والإنقاذ، وتنتشر هذه القوات في قطاع غزة بصوره رئيسية، حيث يصل أعداد أفراد هذه القوة 700 فرد، وينتشر ما يقارب 300 فرد من أفراد القوة البحرية في نابلس وبيت لحم وأريحا بالضفة الغربية. وخلال السنوات التي شهدت التوصل إلى اتفاقية أوسلو، كانت الصلاحيات الممنوحة إلى قوة الشرطة البحرية تتضمن حماية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ويرتدي أفراد هذه القوة بزات مختلفة، بما فيها البزات العسكرية ذات اللونين البني والبيج.<sup>2</sup> وحلت الشرطة البحرية في الضفة الغربية بعد عام 2006 وسير أفرادها إلى جهاز المخابرات والوحدات الخاصة "الذي حل أيضاً في وقت لاحق" وقوات الأمن الوطني، واقتصر وجود الشرطة البحرية في قطاع غزة إلى الآن.

<sup>1</sup> وثائق إعلان المبادئ الفلسطيني- الإسرائيلي، إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية (المسودة النهائية المتفق عليها في 19 آب/أغسطس 1993)، مرجع سابق.

<sup>2</sup> أنظر: وكبيديا، الأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية. مرجع سابق.

## الاستخبارات العسكرية

تضم الاستخبارات العسكرية ما بين 500 إلى 600 عنصر، يرتدون الملابس المدنية (بحسب الإحصائيات المعدة عام 2005)، ويعمل هؤلاء العناصر على جمع المعلومات الاستخباراتية حول البيئة العسكرية الخارجية والداخلية، وفي ظل حكم الرئيس الراحل ياسر عرفات، كان هذا الجهاز يعمل بصورة أساسية باعتباره جهاز مخابرات داخلي يستهدف مراقبة المعارضة داخل حركة فتح وقمعها، وقد تم دمج هذا الجهاز ضمن قوات الأمن الوطني بصورة رسمية تحت مسمى الاستخبارات العسكرية بعد تولي اللواء ركن نضال أبو الدخان قائداً لقوات الأمن الوطني الفلسطيني عام 2012، حيث كان منصبه السابق قائداً لجهاز الاستخبارات العسكرية.

## الارتباط العسكري

يتولى الارتباط العسكري (الذي بلغ قوام أفراداه 100 عام 2005) أعمال التنسيق الأمني مع إسرائيل، كما يضطلع بإدارة الموظفين التابعين للسلطة الوطنية الفلسطينية في مكاتب التنسيق اللوائي (DCO)، وكان جهاز الارتباط العسكري ينفذ أعمال الدورية المشتركة مع قوات الدفاع الإسرائيلية إلى أن ألغيت جميع المهام التي ينفذها مع اندلاع الانتفاضة الثانية.<sup>1</sup>

## المخابرات الفلسطينية العامة

عند قيام السلطة الوطنية الفلسطينية كانت الأجهزة الأمنية الممارسة لنشاطات المخابرات داخل منظمة التحرير الفلسطينية تقوم بعملها وواجبها وإجراءاتها، وقد أسسته أوأخر الستينيات مجموعة من قادة فتح من بينها صلاح خلف (أبو إياد) وهايل عبد الحميد (أبو الهول)، وفخري العمري (أبو محمد) حيث كان الجهاز برئاسة صلاح خلف يطلق عليه الأمن الموحد، والجهاز برئاسة هايل عبد الحميد يطلق عليه الأمن المركزي، وقد عملا بشكل موحد لا يتناقض أبداً في العمل أو يتضارب نحو حماية النظام الفلسطيني والمواطن الفلسطيني، حفاظاً

<sup>1</sup> مجلة الموقف، "مقابلة مع قائد الارتباط العسكري". مرجع سابق.

على المشروع الوطني، والعمليات السرية لهؤلاء العمالقة وتلاميذهم في أنحاء العالم تشهد لهم بإنجازات مهنية نوعية.<sup>1</sup>

وبعد قيام السلطة الوطنية وتأسيس جهاز المخابرات العامة الفلسطينية من كوادر الجهازين السابقين ومن داخل الوطن (حتى من تنظيمات رفضت أوصلو علنا) وترأس المخابرات ترتيباً، اللواء أمين الهندي، واللواء طارق أبو رجب، واللواء توفيق الطيراوي، واللواء ماجد فرج. وقد أطلق عليه اسم جهاز المخابرات العامة بعد إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1994 بقرار من الرئيس ياسر عرفات على إثر توحيد جهازي الأمن الموحد والأمن المركزي. وهو بحسب القانون الأساسي (الدستور المؤقت) تابع لمؤسسة الرئاسة الفلسطينية، ويعين رئيس الجهاز بقرار من الرئيس وهو بدرجة وزير، ومدة تعيينه ثلاث سنوات ويجوز تمديدها لمدة سنة فقط.<sup>2</sup>

عمل الجهاز على إعداد الكادر لحماية الوطن "الضفة الغربية وقطاع غزة ومنطقة القدس" والمواطن، كانت المرحلة الثانية من تطور الجهاز عند ترأس اللواء توفيق الطيراوي للجهاز فقد أعاد ترميمه بعد تدمير مقر الجهاز من جراء قصف الاحتلال وإنشاء العديد من الدوائر لرفع كفاءة ضباط وعناصر الجهاز بشكل كبير وإنشاء الأكاديمية الأمنية الأولى في فلسطين والتي تتبع الجهاز لتدريب رجال الأمن والتي أصبحت فيما بعد (جامعة الاستقلال) وقد ساهم ضباط الجهاز في إتمام عمل الأكاديمية. ويهدف هذا الجهاز إلى أمن الوطن وجمع المعلومات والتحري ويعد جهاز المخابرات مهم لأنه يكشف جرائم القتل ويكشف العملاء والجواسيس وله دور كبير في أمن الشارع الفلسطيني ومساعدة الأجهزة الأمنية الفلسطينية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> انظر: موقع المخابرات العامة الفلسطينية على شبكة التواصل الاجتماعي فيس بوك.

<https://www.facebook.com/p.g.i.agency/info>

<sup>2</sup> المرجع السابق.

<sup>3</sup> رولاند فردريك، ملاحق، "الأجهزة الأمنية الفلسطينية"، المدخل إلى صلاح القطاع الأمني في فلسطين، مرجع سابق،

## مهام المخابرات

تعتبر المخابرات الجهة المخولة رسمياً بممارسة الأنشطة والمهام الأمنية خارج الحدود الجغرافية لفلسطين الانتدابية، حيث تمارس المخابرات مهام أمنية محددة داخل الحدود الجغرافية في دولة فلسطين؛ لاستكمال الإجراءات والنشاطات التي بدأت فيها خارج الحدود، كما تتولى المخابرات اتخاذ التدابير اللازمة؛ للوقاية من الأعمال التي تعرض أمن وسلامة الشارع الفلسطيني للخطر، واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد مرتكبيها وفقاً لأحكام القانون، وكذلك الكشف عن الأخطار الخارجية التي من شأنها المساس بالأمن القومي الفلسطيني في مجالات التجسس والتآمر والتخريب أو أي أعمال أخرى تهدد المواطن الأمن العام.<sup>1</sup> ومن مهامها أيضاً التعاون المشترك مع أجهزة الدول الصديقة المشابهة لمكافحة أي أعمال تهدد السلم والأمن المشترك أو أي من مجالات الأمن الخارجي شريطة المعاملة بالمثل، ودعم قوات الأمن الوطني على مستوى المعلومات لحفظ الأمن العام، ومتابعة أي فعل مقصود يتسبب في موت أو إحداث إصابات جسدية أو فقدان حرية لأي من ملوك ورؤساء الدول وذويهم، وأولياء العهد أو نواب رؤساء الدول أو رؤساء الحكومات أو الوزراء، والدبلوماسيين المعتمدين لدى دولة فلسطين. ومن المهام الأخرى التي يقوم بها جهاز المخابرات متابعة من يقوم بالتخريب المتعمد أو إتلاف الممتلكات العامة أو الخاصة مدن الضفة والقطاع، متابعة من يقوم بتصنيع أو حيازة أسلحة أو متفجرات أو مواد ضارة؛ بقصد القيام بأعمال تخريب داخل الوطن، متابعة كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أياً كانت دوافعه أو أغراضه بقصد القيام بعمل إجرامي فردي أو جماعي لإلقاء الرعب بين الناس وتعريض حياتهم للخطر<sup>2</sup>

## الحرس الرئاسي

مع تأسيس السلطة تم تشكيل جهاز حرس الرئيس الخاص في بداية الأمر من مجموعة الضباط وضباط الصف المندرجين إدارياً تحت مسمى مرافق القائد العام ممن كانوا يقومون

<sup>1</sup> نظر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني "وفا"، السلطة التنفيذية "الأجهزة الأمنية"، <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2336>

<sup>2</sup> أنظر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني "وفا"، السلطة التنفيذية "الأجهزة الأمنية"، مرجع سابق.

بمهمة حماية الرئيس ياسر عرفات منذ كان في بيروت ثم في تونس وانتقلوا معه إلى الأراضي الفلسطينية بعد عودته إليها في شهر 1994/7.<sup>1</sup> ومع توسع مهمات العمل لحرس الرئيس الخاص داخل أراضي السلطة تم تجنيد عدد من الدورات الخاصة بالحرس الرئاسي في قطاع غزة، فشكل ذلك ازدياداً في عدد الحرس الرئاسي الخاص ليكون قادراً على تغطية المهمات الرئيسية المتمثلة في حماية الرئيس في جولاته داخل الأراضي الفلسطينية التي قامت إسرائيل بالانسحاب منها.<sup>2</sup>

في عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات وفترة تسلم الرئيس محمود عباس (أبو مازن) للرئاسة الفلسطينية اعتبرت مهام الحرس الرئاسي وواجباته الرئيسية حماية الرئيس ومقرات إقامته ومكتبه إضافة لتأمين الحماية لرئيس وزراء الحكومة الفلسطينية، وبعض الوزراء المهمين وبعض المسؤولين الكبار في السلطة الوطنية الفلسطينية بالإضافة إلى تأمين الحماية للوفود الرسمية التي تزور الأراضي الفلسطينية. لكن الوضع الأمني داخل الأراضي الفلسطينية الذي كانت تسوده حالة من الفوضى والفلتان تطلب أن يكون هناك جهاز قادر على إنهاء الفلتان وفوضى السلاح وفرض القانون على الجميع وهو ما دعا الرئيس أبو مازن القائد الأعلى لقوى الأمن الفلسطيني إلى تكليف الحرس الرئاسي بتشكيل قوة خاصة تسند إليها مهمة مشاركة الأجهزة الأمنية الأخرى في السيطرة على الوضع الأمني وإنفاذ القانون.<sup>3</sup>

بهذا اتسعت مهام الحرس الرئاسي لتوكل إليه تشكيل وحدات عسكرية جديدة، تكون مهمتها الرئيسية مكافحة الشغب، ومصادرة السلاح غير القانوني، للمشاركة في ضبط الوضع الأمني داخل الأراضي الفلسطينية في إطار التعاون مع مختلف الأجهزة الأمنية الفلسطينية كل حسب اختصاصه وصلاحياته القانونية التي نص عليها القانون الأساسي للسلطة الوطنية

<sup>1</sup> نظراً: وكبيراً دياً "جهاز الحرس الرئاسي الفلسطيني"، [http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%B3\\_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D9%8A\\_%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A)

<sup>2</sup> رولاند فردريك، الملاحق "الأجهزة الأمنية الفلسطينية"، مرجع سابق، ص 152

<sup>3</sup> انظر: موقع المخابرات العامة الفلسطينية على شبكة التواصل الاجتماعي فيس بوك.

<https://www.facebook.com/spg/info>

الفلسطينية، وهو ما تم تكريسه فعلاً على أرض الواقع. ويتميز هذا الجهاز بكونه على صلة مباشرة بالرئيس الفلسطيني سواء في العمل أو في تلقي التعليمات للتدخل في الأحداث الجارية داخل الأراضي الفلسطينية.<sup>1</sup>

## الضابطة الجمركية

مؤسسة وطنية ذات مسؤولية اقتصادية واجتماعية، وتقوم بمهام مكافحة التهريب الجمركي والضريبي الوصول إلى بنية جمركية وطنية ينظر لها بالاحترام والتقدير محلياً وإقليمياً، وتسعى أن تكون الجهة الفاعلة والنموذج القيادي الذي يحتذى به في عملية البناء المؤسسي و بناء البيئة الجمركية الوطنية لخدمة القطاع العام والخاص، وتساهم في حماية المجتمع الفلسطيني من المواد التالفة والخطرة والمنتهية الصلاحية كذلك حماية الاقتصاد الوطني من خلال الرقابة وضبط الحركة التجارية وفرض سيادة القانون، يعتبر موظفو جهاز الضابطة الجمركية أثناء قيامهم بأعمالهم من رجال الضابطة العدلية وذلك بحدود اختصاصهم.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> انظر: وكبيديا "جهاز الحرس الرئاسي الفلسطيني"، [http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%B3\\_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D9%8A\\_%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A)

<sup>2</sup> أنظر: موقع الضابطة الجمركية و الضرائبية، على شبكة التواصل الاجتماعي فيس بوك. <https://www.facebook.com/pages/%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%A7%D8%A8%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%A8%D9%8A%D8%A9/502469089802495?fref=ts>

## الفصل الخامس

### أثر الترتيبات الأمنية على التنمية السياسية

## الفصل الخامس

### أثر الترتيبات الأمنية على التنمية السياسية

للقضية الفلسطينية بشكل عام، ومكونها الأمني بشكل خاص خصوصية وتفرد، تجعل أمر تفسير مسارات القضايا والأحداث المرتبطة بها، استناداً إلى النظريات والمفاهيم المتداولة في حقل دراسات العلاقات الدولية، أمراً بالغ الصعوبة؛ فالدارس للملف الأمني الفلسطيني يحتاج إلى خارطة طريق مفصلة تبرز مواضع النقاط الشائكة التي تعوقه عند تتبع قضية أمن لكيان لم يصل بعد إلى مرحلة تأسيس دولة؛ فإذا كان مفهوم "الأمن" يتعلق من حيث المبدأ بأمن البلاد ككل وليس بأمن البنى الحكومية، فإن مشكلات الأمن التي يواجهها الفلسطينيون تزداد تعقيداً بفعل خصوصية المكون المحلي لها، تلك الخصوصية التي تلقي بظلال من الشك على مدى انطباق العديد من التجارب الأمنية، الماضية والراهنة، على الحالة الفلسطينية عامة، بل إن مجرد الحديث عن مفهوم "الأمن" الفلسطيني يثير بدوره جملة من التساؤلات التي تتعذر الإجابة عنها، سواء أكان ذلك على المستوى النظري أو على المستوى العملي، وذلك لأسباب عديدة نكتفي هنا بذكر اثنين منها؛<sup>1</sup>

1- غياب عنصر الدولة، وهو العنصر الذي يقع في مركز القلب من فكر الأمن وعقيدته، حيث يتضمن الواقع الفلسطيني الراهن عناصر ومؤسسات شبيهة بالدولة، بالإضافة إلى كيانات وقوى سياسية واجتماعية بعضها يتسم بسمات ما دون الدولة، فيما البعض الآخر له سمات الدولة. وهي منتشرة على كامل الأراضي المحتلة عام 1967 وخارجها. وفي السياق ذاته ثمة غياب لمفهوم واضح وحاسم لسيادة الدولة، وذلك كنتيجة طبيعية للتغيير الذي طرأ عدة مرات على الهدف النهائي للحركة الوطنية الفلسطينية؛ ففي فترة تكوين الحركة في خمسينيات وستينيات القرن الماضي لم تكن الدولة المستقلة هدفاً وطنياً بحد ذاتها، وإنما كانت الدولة مصنفة تحت شعار "التحرير" الفضايف، وإذا كان خيار حل الدولتين واعتماد حدود 1967 أساساً لتسوية تاريخية بين إسرائيل والشعب الفلسطيني، هو الهدف الذي تسعى إلى

<sup>1</sup> محمد جمعه، مقدمه، كراسات استراتيجية "تجربة الأجهزة الأمنية الفلسطينية"، 1-10-2010.

تحقيقه الآن السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد بدأ هذا الخيار بالتلاشي في ظل الإخفاق شبه المؤكد في تأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة ضمن موازين القوى الراهنة والمستقبلية. المقصد إذن، أنه مع غياب الدولة ومعها المفهوم الواضح لسيادتها، تصبح مفاهيم الأمن والمصالح الوطنية وغيرها من المفاهيم المرتبطة بالسيادة غير ذات جدوى لتلبية التطلعات والمصالح الأمنية الفلسطينية<sup>1</sup>.

2- خصوصية البيئة المحلية، لاسيما ما يتعلق منها بالمعطيات الجيوسياسية التي تحدد بشكل أساسي وضع الأمن الفلسطيني، والانفصال الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة الذي يقسم التجمعات السكانية الفلسطينية الرئيسية من ناحية، ويتيح لإسرائيل قطع خطوط النقل والمواصلات والاتصالات الداخلية أو التلاعب بها، من ناحية أخرى.

وعلاوة على ذلك فقد أفرزت حالة الانفصال المطولة بين سكان الشطرين (حتى قبل انقسام السلطة بين فتح وحماس) اختلافا في الرؤى والتوجهات؛ فتاريخ قطاع غزة الخاص وقربها من مصر، بل وخضوعها للإدارة المصرية حتى ما قبل 1967 أديا إلى انجذاب سكانها سياسيا واستراتيجيا نحو القاهرة، وبالمقابل تتوافر عوامل جذب مماثلة تدفع سكان الضفة الغربية بما فيها القدس نحو الأردن. وهناك واقع آخر في طور التشكل يتمثل في الانفصال المتزايد بمرور الأيام بين القدس وبقية مدن الضفة بسبب الممارسات الإسرائيلية وعلى رأسها جدار الفصل العنصري.<sup>2</sup>

ويضاف إلى تلك القيود الجيوسياسية متطلبات البنية المؤسساتية والتنظيمية الفلسطينية الحالية وما تنسم به من تداخل وتشابك ما بين الفصائل والمؤسسات السياسية المختلفة (المتنافسة في بعض الأحيان)، وكذلك حالة التعايش الهش في أحسن الأحوال بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية وغيرهما من الفصائل والمؤسسات المدنية والعسكرية بأهدافها المنسجمة حيناً

<sup>1</sup> انظر: حسين أغا وأحمد الخالدي، إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني. رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006. انظر كذلك: حسين أغا وأحمد الخالدي: الأمن القومي الفلسطيني. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2006، ص 11.

<sup>2</sup> المرجع السابق.

والمتعارضة أحيانا أخرى، حيث تشكل الحدود المبهمة والمتغيرة للبنية السياسية الفلسطينية تحدياً للتفكير الأمني، فضلاً عن أنها تضاعف من التعقيدات الناتجة عن غياب مركز واضح للفكر الأمني<sup>1</sup>.

### أولاً: خصوصية الحالة الأمنية الفلسطينية

خصوصية الحالة الأمنية الفلسطينية لا تتجسد فقط على مستوى النظرية الأمنية، ومن ثم الاستراتيجية والهدف الذي يتبناه النظام السياسي الفلسطيني للأمن، ولكن تتسحب تلك الخصوصية بشكل أكبر على مستوى مكونات العقيدة الأمنية، وكذلك على مستوى الممارسة والتجارب الأمنية الفلسطينية في مراحل بنائها وتشكيلها، أو في تعاطيها مع إسرائيل أو على الصعيد الإقليمي، أو على صعيد الداخل الفلسطيني. وسوف نتناول ملامح تلك الخصوصية على مستويي العقيدة، والممارسة الأمنية، وذلك على النحو التالي:

#### 1- العقيدة الأمنية الفلسطينية

تتجلى خصوصية العقيدة الأمنية الفلسطينية على نحو واضح في كونها نشأت منذ البداية وتطورت في ظل وجود الاحتلال؛ فلم تكن فلسطين أبداً دولة مستقلة من قبل، ولم يكن الفلسطينيون ينظرون قبل أو حتى فيما بعد وقوع فلسطين التاريخية تحت الانتداب البريطاني إلى مسألة الأمن، إلا في إطار الأمن القومي العربي في نطاقه الأوسع، أو أمن منطقة بلاد الشام التي تشمل على سوريا ولبنان وفلسطين معاً.

#### المكون الداخلي لعقيدة الأمن الفلسطيني

لم تبدأ عقيدة أمنية فلسطينية في التكون إلا بعد النكبة عام 1948، وهزيمة الجيوش العربية وانسحابها، وإعلان قيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين التاريخية، باستثناء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، ومنذ تلك اللحظة بدأ أن تطور العلاقة بين

<sup>1</sup> حسين أغا وأحمد الخالدي، إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني. مرجع سابق، انظر كذلك: حسين أغا وأحمد الخالدي: الأمن القومي الفلسطيني. مرجع سابق، ص 12، 35.

الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي هي المحدد الأول والدائم لعقيدة أمنية فلسطينية نشأت منذ البداية لتتعاطى مع قوة احتلال تهدد أمن الفلسطينيين، وتطورت وفقا لتطور الأوضاع على الأرض وتطور رؤية الفلسطينيين لطبيعة تلك التهديدات وسبل مواجهتها، ومن ثم تطورت العقيدة الأمنية الفلسطينية في سياق التصادم مع الإسرائيليين بوصفهم المحتلين، وذلك في مراحل ما قبل انطلاق عملية السلام، إلى ما يمكن أن نطلق عليه (عدم التصادم) مع إسرائيل، وذلك في أعقاب توقيع اتفاقات أوسلو.<sup>1</sup>

وقد أوقعها ذلك في مشكلة أخرى؛ فتغير العقيدة الأمنية على هذا النحو ليس بالأسهل، ولا يمكن أن يكون محل توافق جميع الأطراف، على الأقل في المراحل الأولى، ومن ثم رفض عدد من الفصائل الفلسطينية حتى من داخل منظمة التحرير الفلسطينية تغيير منطق اللعبة بتلك السهولة، واستمروا على معتقدتهم القديم. بينما راهنت السلطة على الدور الذي ستلعبه الإنجازات السياسية والاستراتيجية في تثبيت دعائم المعتقد الجديد في السلام كخيار استراتيجي.

واصطدمت الآمال الفلسطينية بممانعة الاحتلال، وإجراءاته التي تمضي في سبيل خلق حقائق جديدة على الأرض، تحول دون حصول الفلسطينيين حتى على الحد الأدنى من الحقوق، والذي تسبب في حرج شديد للسلطة الوطنية الفلسطينية.

### المكون الإقليمي لعقيدة الأمن الفلسطيني

تتمثل مشكلة أية عقيدة للأمن الفلسطيني في ضرورة أن تتضمن الحد الأدنى من سلامة ومصالحة الشعب الفلسطيني أينما وجد داخل أرض فلسطين وخارجها، أي أن الأمن الفلسطيني يلتقي، وأحيانا يصطدم، في صميم عمله مع أمن دول وبلدان أخرى، ومن ثم يمكن القول إن

<sup>1</sup> مجموعة الأزمات الدولية، "تربيع الدائرة. إصلاح الأمن الفلسطيني تحت الاحتلال"، تقرير الشرق الأوسط، رقم 98، رام الله، القدس، بروكسل، 7 سبتمبر 2010.

البعد الإقليمي كان ولا يزال له آثاره وتداعياته على العقيدة الأمنية الفلسطينية وذلك على النحو التالي<sup>1</sup>:

**أولاً:** مر الفلسطينيون في الشتات بشكل خاص بعد حرب 1967 والتي كان من نتائجها تشتيت جزء كبير من الشعب الفلسطيني إلى المنفى بتجارب تأسيس نظم أمنية خاصة بهم هدفت في الأساس إلى السيطرة وضبط الأمن والنظام داخل المخيمات، وحماية عناصر المقاومة المسلحة، وهو ما نشأ عنه وجود علاقات تماس مباشرة مع النظم الأمنية الفلسطينية ونظم الدول العربية، والتي كانت شريكا ولاعبا أساسيا في القضية ضمن إطار الصراع العربي الإسرائيلي ككل.

بعض تلك العلاقات كان موضع اتفاقات إقليمية مثل (اتفاق القاهرة، 1969) والذي كان في جزء منه منظما للعلاقة بين المقاومة المسلحة في لبنان، والدولة اللبنانية. وهذه العلاقات تدهورت في فترات عدة إلى وقوع صدامات بين تلك الأجهزة والأجهزة الأمنية للدول المضيفة، إذ رأت في الإجراءات الأمنية الفلسطينية (والتي شابها الكثير من التجاوزات) تهديدا مباشرا على أمنها وسيادتها، وهو الأمر الذي لا يزال له تداعياته الأمنية على المستوى المحلي وعلى المستوى الإقليمي كذلك<sup>2</sup>.

**ثانياً:** نشأت معظم التجارب الأمنية الفلسطينية في الشتات ضمن أطر أنظمة أمنية أخرى، على سبيل المثال، أنشأت منظمة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها وفي مرحلة وجودها في الأردن قبل عام 1969 أجهزة أمنية خاصة كجزء من مؤسسات الثورة في الأردن، كذلك نشأت بعض المؤسسات الأمنية الفلسطينية في لبنان بهدف الحفاظ على المنظمة والعناصر المقاتلة في ظل الحرب الأهلية (1974-1975). واشتملت تركيبة هذه الأجهزة بداخلها على عناصر عسكرية أمنية أثرت بشكل كبير على بلورة الخط الاستراتيجي لحركة فتح، ومن ورائها السلطة الوطنية الفلسطينية فيما بعد<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> مجموعة الأزمات الدولية، "تربيع الدائرة. إصلاح الأمن الفلسطيني تحت الاحتلال"، مرجع سابق.

<sup>2</sup> Brynjar Lia, A Police Force without a State: A History of the Palestinian Security Forces in the West Bank and Gaza (UK: Garnet Publishing Limited, First Edition, 2006), P 36 .

<sup>3</sup> المرجع السابق.

## 2- تجربة الممارسة الأمنية الفلسطينية

نشأت تجربة الممارسات الأمنية الفلسطينية داخل مؤسسات السلطة، في مواجهة العديد من المعضلات سواء تلك التي ارتبطت بتأسيس الأجهزة الأمنية الفلسطينية وتوظيف عناصرها وفعاليتها، أو تلك الخاصة بالبيئة المحيطة بعمل هذه الأجهزة سواء من جهة الوضع الفلسطيني الداخلي، أو من جهة الواقع الإقليمي المحيط، أو من ناحية قوة الاحتلال التي تعمل بالتوازي مع هذه الأجهزة وكثيرا ما تفرض هيمنتها وتجرد الأجهزة الأمنية من سيادتها على الأرض على الرغم من الترتيبات الأمنية والتنسيق الأمني المفروض من خلال الاتفاقيات بين الطرفين.

### أ- معضلات البناء والتأسيس

عندما يسبق تكوين الأجهزة الأمنية تأسيس الدولة، فإن ذلك من شأنه أن يقلب نمط العلاقة بين كل ما هو سياسي، وكل ما هو أمني، رأسا على عقب. وفي هذا السياق، ما أن بدأت الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية في ممارسة مهامها حتى اصطدمت بعدد من التحديات ذات الصلة بمرحلة البناء والتأسيس، تمثلت فيما يلي<sup>1</sup>:

- تأسست هذه الأجهزة في معظمها في مرحلة ما بعد أوسلو كجزء من كيان لا يزال يزرع تحت هيمنة القوة العسكرية للاحتلال، وملتزم بترتيبات أمنية معه، وهو الأمر الذي كان ولا يزال له انعكاساته على بنية تلك الأجهزة وأدائها.

- إصلاح هذه الأجهزة وتكيفها مع الأوضاع الجديدة؛ فدائما ما تعاني المجتمعات في المراحل الانتقالية من جملة من المشكلات الأمنية، مثل العجز الجزئي أو الكامل عن فرض القانون والنظام العام، وهو ما يؤدي لحدوث "فجوة أمنية" تشجع الجريمة، وتحفز الإضرابات وترفع من مخاطر استئناف العداوات التقليدية، والمناكفات الفصائلية.

<sup>1</sup> إصلاح جاد، الوضع الفلسطيني ما بعد الاجتياح الإسرائيلي واستشراف آفاق المستقبل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 51، صيف 2002. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لعام 2005، ص 66.

## ب- معضلي الشرعية والديمقراطية

تأسيس أجهزة أمنية فلسطينية تحظى بالشرعية وتمارس عملها في إطار ديمقراطي لم يكن أبداً أمراً محل اتفاق؛ فعلى المستوى القانوني لا يمكن الزعم بأن ممارسات الأجهزة الأمنية الفلسطينية تحظى جميعها بالشرعية القانونية، أو أنها تعمل وفقاً لإطار قانوني يحدد طبيعة مهامها واختصاصاتها، بل يظل الإطار القانوني لعمل تلك الأجهزة حتى يومنا نقصاً وغير محدد بدقة<sup>1</sup>.

أما إذا نظرنا إلى مسألة الشرعية على مستوى التوافق الشعبي، فلا يوجد اتفاق داخلي بين الأطراف الفلسطينية الداخلية على شرعية عمل هذه الأجهزة، وتتنظر بعض الفصائل التي لا تزال تتبنى نهج المقاومة إلى تلك الأجهزة على أنها أجهزة نشأت في ظل الاحتلال وبالتوافق مع أهدافه، وأن مهمتها الأساسية هي حمايته وملاحقة العناصر المقاومة، ومن ثم ترفض الاعتراف بشرعية عملها على ضوء رفضها للتنسيق الأمني بينها وبين الأجهزة الأمنية الإسرائيلية<sup>2</sup>.

أما من جهة "دمقرطة" الأجهزة الأمنية الفلسطينية، فيمكن الإشارة إلى الدور الذي كان يمكن أن تلعبه المراقبة المدنية والأداة القضائية والتشريعية على هذا الصعيد. وهنا ينبغي الالتفات إلى العديد من العقبات التي تحول دون وجود دور فعال للرقابة المدنية الشعبية على الأجهزة الأمنية، وتتمثل أبرز هذه العقبات فيما يلي<sup>3</sup>:

1- الاحتلال الإسرائيلي الذي يحرم الفلسطينيين من تلك الممارسة بسبب القيود التي يفرضها على حركة وأداء الفلسطينيين ومؤسساتهم المدنية والسياسية.

<sup>1</sup> الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان "حالة الإفلات الأمني وضعف سيادة القانون في الأراضي الفلسطينية". مرجع

سابق، ص 3-6

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 6-10

<sup>3</sup> تعزيز الملكية المحلية لإجراءات إصلاح القطاع الأمني في فلسطين": نشرة نافذة، العدد رقم (6)، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، فبراير (شباط) 2010، متاحة على الرابط التالي:

id=120926&size711=10&http://www.dcaf.ch/Publications/Publication-Detail?lng=en

2- الانقسام السياسي والمؤسساتي، حيث يوجد قطاعان أمنيان؛ واحد في الضفة والآخر في غزة.

3- الاعتماد على المساعدات الخارجية، ومن ثم ارتباط المراقبة المدنية ببرامج خارجية لا تملئها المصلحة الوطنية أحيانا.

ومن جهة مؤسسات القضاء والتشريع فلا يمكن التعويل عليها حاليا في هذا الصدد؛ فالقضاء الفلسطيني حاليا منقسم على نفسه، وأداته التشريعية معطلة منذ سنوات، وهي الحالة التي أنتجت الكثير من الآثار السلبية على الأجهزة الأمنية.

وتتمثل إحدى المعضلات الأكثر إلحاحا في تقييم أداء الأجهزة الأمنية بشكل عام، في كيفية تحقيق التوازن بين إيجاد أجهزة أمنية فعالة من جهة، والتزامها في الوقت نفسه بالقانون وحقوق الإنسان من جهة ثانية، تزداد هذه المعضلة تفاقما في المراحل الانتقالية فيما بعد الصراعات، خاصة إذا ما كان معدل الجرائم والتوترات الإثنية مرتفعا، أو في حالة ما إذا كشفت ثقافة العنف عن نفسها.<sup>1</sup>

وفي الحالة الفلسطينية، دائما ما قيس هدف فرض سيادة القانون على مفاصل الحاجة إلى إخضاع الفصائل المعارضة لعملية السلام عبر العنف السياسي، وبشكل مماثل، حفزت المطالبات الشعبية بتوقيع عقوبات فورية على "العلاء"، والذين باعوا وطنهم، والمجرمين، على التجاهل المتكرر من قبل سلطات الأمن الفلسطينية للإجراءات القانونية ومراعاة سلامة إجراءات المحاكمة والتقاضي، أو من خلال ما تلتزم به ضمن الاتفاقيات من ترتيبات أمنية تخص هذا الجانب.<sup>2</sup>

إن المجتمعات التي تعيد تشكيل أجهزتها الأمنية أو تنشئ أجهزة أمنية جديدة لن يكون لديها الإمكانية لتحقيق فاعلية الأداء و الإلتزام بالقانون. تلك المعادلة الصعبة، ستفتقد قوتها

<sup>1</sup> الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان " حالة الإفلات الأمني وضعف سيادة القانون في الأراضي الفلسطينية. مرجع

سابق، ص 18-20

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 28

الأمنية الجديدة إلى الخبرة، والتدريب اللازم، وستكون غير ممولة بشكل كاف، وستعمل من دون رقابة قضائية صارمة أو ضبط للنفس، وحتى في ظل وجود أفضل النوايا، فإن إمكانية حدوث تجاوزات خطيرة من رجال الأمن تظل موجودة، الأمر الذي يثير السخط الشعبي ويضعف من شرعية الجهاز الأمني، أما في حالة ما إذا اعتمدت على عناصر لها خبرة في أجهزة أمنية سابقة، كما هو الحال في السياق الفلسطيني، فإننا سنكون بصدد معضلة أخرى وهي معضلة إعادة الهيكلة.<sup>1</sup>

في الحالة الفلسطينية كان للتدفق الكبير لمقاتلي المقاومة على الأجهزة الأمنية أثر سلبي على الثقافة الأمنية لتلك الأجهزة. فقد جاءت هذه العناصر محملة بعناصر ومكونات ثقافية تكونت في ظروف وأوضاع مختلفة، وكان من الصعب جدا تغييرها بعد اندماجهم في أجهزة جديدة ذات مهام أخرى، ويفترض أن تكون ثقافة عناصرها مختلفة. وهو الأمر الذي يعود جزئيا إلى الطبيعة الراسخة لثقافات المنظمات الأمنية وصعوبة تغييرها. فالثقافة الأمنية لعناصر الشرطة المدنية تتشكل في جزء كبير منها بفعل أحداث طوارئ العمل الأمني، وليس عبر التدريب الذي يلعب في الحقيقة دورا هامشيا في قولبة الثقافة الأمنية. والمقصد هنا أن ثقافة العمل ينتجها رجال الأمن أنفسهم إذ يناضلون من أجل التواء مع الضغوط المزدوجة التي يجدون أنفسهم واقعين تحتها. ومن هنا يمكن القول ببساطة إن أي جهد إصلاحي يتجاهل قوة ورسوخ الثقافات الأمنية الموجودة بالفعل هو جهد ضائع.<sup>2</sup>

### ثانيا: "أوسلو" وتشكيل الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية

في أعقاب توقيع وثيقة إعلان المبادئ المعروفة باسم اتفاقات أوسلو، بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل" في واشنطن في 13-9-1993، دخلت القضية الفلسطينية

<sup>1</sup> تعزيز الملكية المحلية لإجراءات إصلاح القطاع الأمني في فلسطين": نشرة نافذة، العدد رقم (6)، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، فبراير (شباط) 2010، متاحة على الرابط التالي:

id=120926&size711=10&http://www.dcaf.ch/Publications/Publication-Detail?lng=en

<sup>2</sup> الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان "حالة الإفلات الأمني وضعف سيادة القانون في الأراضي الفلسطينية، مرجع سابق، ص 38-45.

مرحلة جديدة، تلا ذلك توقيع اتفاق القاهرة في 4-5-1994 الذي يعد بمثابة الإطار التنفيذي لإتفاقات أوسلو، وتبع ذلك أيضا توقيع اتفاقيات تنفيذية لوثيقة إعلان المبادئ، تناولت الجوانب الأمنية في العلاقة بين الطرفين، أهمها اتفاقية واشنطن في 28-9-1995، واتفاقية واي ريفر في 23-10-1998.<sup>1</sup>

### أداء الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية

وفيما يتعلق بأداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية داخل هذا الإطار من التجاذبات السياسية بشأن تبعيتها وصلحياتها ومهامها؛ فقد تباينت ملامحه ومحدداته على مر السنوات الماضية التي تمثل عمر السلطة الوطنية الفلسطينية. والمتتبع لمسيرة الأجهزة الأمنية التي شكلت بموجب اتفاقات أوسلو داخل الأراضي الفلسطينية يجد أنها قد مرت بعدة منحنيات فارقة شكلت نقاط تحول في مسيرتها، وكان لها أثرها البالغ عليها وعلى أدائها، والمراحل التي مرت بها أجهزة أمن السلطة خمسة مراحل:<sup>2</sup>

#### المرحلة الأولى: من تأسيس السلطة وحتى الانتفاضة الثانية

اتسم أداء الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة في الفترة الممتدة من تأسيس السلطة وحتى اندلاع الانتفاضة الثانية، أي من 1994 وحتى سبتمبر 2000، بعدد من السمات التي تمثل في ذاتها انعكاسا لملامح تلك المرحلة برمتها.

وخضعت الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية لنظام مركزي، أمسك رئيس السلطة بجميع خيوطه؛ فقد شغل الرئيس الراحل ياسر عرفات إبان تلك المرحلة وحتى عام 2002 منصب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ومنصب وزير الداخلية في الحكومة الفلسطينية الأولى المشكلة في الأول من يوليو 1994. وأحكم عرفات الإمساك بخيوط العلاقة بين أشخاص قيادات الأجهزة الأمنية وبينه، إذ كانت الأجهزة الأمنية من أهم العناصر التي

<sup>1</sup> تعزيز الملكية المحلية لإجراءات إصلاح القطاع الأمني في فلسطين". مرجع سابق.

<sup>2</sup> الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، ورشة عمل حول واقع الشفافية ونظم المساءلة في الأجهزة الأمنية الفلسطينية، رام الله، 2008، ص 5

اعتمد عليها بشكل مباشر لتأمين حكمه وبسط سيطرته. وبقيت تلك العلاقة خارج إطار أي تقنين، وظلت محكومة فقط بالعلاقة المباشرة، ووصلت إلى مستويات الصف الثالث والرابع، حيث كان الرئيس مرجعهم للترقية أو طلب المساعدة أو إصدار التكاليفات<sup>1</sup>.

في المقابل لم تنتظم لتلك الأجهزة الأمنية هيكلية قيادية موحدة على غرار الأنظمة الأمنية الأخرى، وهو ما أدى في الواقع إلى تفتت إدارات تلك الأجهزة المتعددة أصلاً، واستقلاليتها في العمل والأداء، وهو ما أدى إلى حدوث خلل كبير في أداء تلك الأجهزة وانعدام التوافق أو حتى التنسيق فيما بينها في الكثير من الأحيان.

أنشأت منظمة التحرير الفلسطينية بعد عودتها من تونس ودخولها الأراضي الفلسطينية المحتلة وتأسيسها للسلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، عدداً من الأجهزة الأمنية، كان أحد أهدافها تمكين السلطة من بسط سيطرتها على الأراضي التي خولت بحكمها بموجب اتفاقيات أوسلو، واستندت السلطة في تأسيسها لتلك الأجهزة إلى تراثها وخبرتها الأمنية في الشتات ومراكز اللجوء، ومن ثم انتقلت السياسات التي كانت تحكم آلية عمل تلك الأجهزة القديمة دون تمحيص يذكر إلى الأراضي الفلسطينية بعد عودة المنظمة إليها؛ ومن الأمثلة البارزة على ذلك إنشاء السلطة لعدد وافر من الأجهزة المتشابهة في المهام المنوطة بها وهو ما نجم عنه تعدداً في الأجهزة وتداخلاً في المهام.

ولقد أضعف هذا الوضع قطاع الأمن في فلسطين منذ اليوم الأول من تشكيله، ولا يمكن تحديد مجالات عمل كل جهاز على حده على وجه الدقة، إذ كان الرئيس عرفات يتبع سياسة من شأنها إنشاء مجموعة من الأجهزة الأمنية المتوازية التي تتولى مهام متشابهة مع بعضها البعض، كما كان يصدر أوامره لعدد من الأجهزة لتنفيذ مهمة أمنية واحدة، مما كان يدفعها إلى التنافس لتنفيذها والحصول على المعلومات بشأنها بالإضافة إلى حرص قادتها على نقل تلك المعلومات إلى الرئيس بصورة شخصية، وأنشأ كل جهاز من الأجهزة الأمنية مراكز احتجاز

<sup>1</sup> الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، ورشة عمل حول واقع الشفافية ونظم المساءلة في الأجهزة الأمنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 6.

خاصة به، ولا شك أن هذه الفوضى في العدد والمهام كان لها أثرها شديد السلبية على أداء تلك الأجهزة وفعاليتها، وانخراط الأجهزة الأمنية في دوائر من الصراعات والتنافس<sup>1</sup>.

وكان لغياب إطار قانوني منظم للقطاع الأمني، أثراً سلبياً ضخماً على تحديد طبيعة المهام التي تضطلع بها أجهزة هذا القطاع وواجباتها. وطغيان المكون الفصائلي، إبان تلك المرحلة اعتمدت السلطة مبدأ الثقة وليس الكفاءة في سياسات تعيين عناصر الأجهزة الأمنية الجديدة؛ فرغم أن منظمة التحرير كانت قد أعلنت في دعوتها للفلسطينيين بالتقدم لشغل الوظائف الأمنية في الأجهزة التي تزمع إنشاؤها، وأن تلك الأجهزة ستتشكل وفقاً لمعايير الكفاءة والمهنية والتخصص بعيداً عن السمة الفصائلية، إلا أن هذا لم يحدث في الواقع، فالمنظمة كانت قد وضعت بالفعل وقبل تأسيس السلطة قائمة بأسماء 5000 من العناصر الفتاوية ليمثلوا نواة لقوة الأمن الفلسطيني.<sup>2</sup>

من جهة أخرى، لم يكن العدد الوافر من أعضاء حركة فتح الذين انخرطوا في العمل في القطاع الأمني الفلسطيني يملكون خبرة كافية في العمل في الشرطة والأمن الداخلي، وتمثلت الخبرة الأساس لديهم في العمل العسكري الميداني، وهو الأمر الذي كان له أثره في عسكرة ذلك القطاع وتسييسه في الوقت نفسه. وعلى مستوى سياسات الترقى الوظيفي، خضعت تلك السياسات للولاءات الفصائلية والعائلية والمعايير الشخصية، بعيداً عن معايير المهنية والكفاءة، الأمر الذي كان له أثره في استبعاد عناصر فعالة وتقديم عناصر أخرى على حسابها، مما أدى إلى تعميق السمة الفصائلية البحتة للقوات الأمنية، الذي تعدى معيار التقدم في سلوكها الوظيفي في بعض الأحيان مجرد الانتماء لفتح، إلى دائرة أضيق من الولاء الشخصي لقيادة السلطة نفسها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> أحمد حسين، "إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية"، مرجع سابق، ص 51.

<sup>2</sup> محمد جمعه، الأهرام الرقمي، كراسات استراتيجية "تجربة الأجهزة الأمنية الفلسطينية"، 1-10-2010، <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=695954&eid=1531>

<sup>3</sup> أحمد حسين، "إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية"، مرجع سابق، ص 52.

وفي إطار تضخم الميزانية وسوء التوزيع، بلغت نفقات المؤسسات الأمنية الفلسطينية أكثر من 37% من النفقات العامة للسلطة<sup>1</sup> وهي في ذلك لا تزيد كثيراً عن موازنات القطاع الأمني في بلدان العالم العربي التي تراوح نسبة الـ30% من الموازنة العامة لكل دولة، ومع ذلك فقد عانى القطاع الأمني الفلسطيني من سوء في توزيع موارده المالية؛ ففي مقابل قوات الأمن الوطني التي لا تحصل على ما يكفيها من الأموال لتنفيذ مهامها، تلقت أجهزة أخرى كجهاز الأمن الوقائي دعماً مالياً سخياً قدمته له الدول المانحة بصورة مباشرة في أغلب الأحيان. ومن البدهي أن هذا النوع من التمويل لم يدخل ضمن بنود الموازنة السنوية لتلك الأجهزة، ومن غير المعروف أوجه صرفها على وجه الدقة، وإن كان من المرجح أن تكون قد وجهت تلك الموارد السرية لتمويل نشاطات حددت أهدافها من قبل الدول المانحة، هذا بالإضافة إلى سوء إدارة الموارد المالية الأخرى، إذ كانت تلك الأجهزة تضع اعتمادات مالية كبيرة جداً تصرف في أوجه تسديد إيجارات المقرات وسكن أفراد الأمن، ولم تخضع يوماً للمساءلة، إذ لم تكن هناك آليات فعالة للرقابة والمساءلة والمحاسبة<sup>2</sup>.

لقد عانى القطاع الأمني الفلسطيني من أوجه متعددة ومركبة من ضعف موارده البشرية في تلك المرحلة؛ فمن جهة، لعبت الصبغة الفصائلية لقوات الأمن الفلسطيني دوراً كبيراً في إضعاف تلك الأجهزة منذ اليوم الأول لتأسيسها؛ إذ لم تكن الكفاءة والقدرة على قمة سلم معايير التوظيف، بل الثقة والولاء الشخصي فقط. وكان من الطبيعي في ظل بيئة كهذه أن تنتشر شبكات من العلاقات الشخصية والمحسوبية في أوساطها، فما فتى رئيس السلطة الفلسطينية نفسه يستعمل أداة الإغراءات المالية والامتيازات لاستمالة العناصر الأمنية إليه وإحكام سيطرته عليها، وانتقل الأمر بالتبعية إلى قادة الأجهزة الذين دأبوا على شراء ولاء الأفراد الذين يعملون تحت إمرتهم من خلال المكافآت المالية التي ليست لها أية علاقة بأدائهم أو بإنجاز المهام الأمنية الموكلة إليهم.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عزمي الشعيبي، "إصلاح الأمن. فلسطين"، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، رام الله، 2008، ص 1، متوفر على: <http://www.aman-palestine.org/Documents/Security/securityreformPalestine.doc>

<sup>2</sup> أحمد حسين، "إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية"، مرجع سابق، ص-55.

<sup>3</sup> محمد جمعه، الأهرام الرقمي، كراسات استراتيجية "تجربة الأجهزة الأمنية الفلسطينية". مرجع سابق.

وقد أدت تلك السياسة المعوجة إلى نتائج سيئة على مستوى أداء العناصر الأمنية، ففي الوقت الذي كان يحصل فيه طائفة من العناصر المقربة على ترقيات وحوافز مالية ليست من حقهم، كان قطاعا كبيرا من ذوي الرتب العسكرية المتوسطة يعانون من انعدام الحوافز المادية والمعنوية والرواتب المتدنية مقارنةً مع الموظفين العموميين، وهو ما انعكس في صورة خيبة أمل في أوساط ضباط الأجهزة الأمنية إلى جانب إنعدام ثقتهم في مسؤوليهم<sup>1</sup>.

ومن ناحية أخرى، لم تستطع الأجهزة الأمنية في تلك المرحلة تطوير آليات لفرض النظام والانضباط بين عناصرها، ويبدو أن ثقافة العنف والممارسات الأمنية غير النظامية للكثير من عناصر تلك الأجهزة، كما تسبب غياب آليات للمساءلة والعقاب والازدواجية التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية في ظل تواجد قوتين للأمن، إحداهما تابعة للسلطة والأخرى تابعة للاحتلال، في عدم قدرة الأجهزة على إخضاع العناصر المخالفة للمساءلة والعقاب على أفعالهم، لأنهم كانوا في بعض الأحيان يلوذون بالمناطق الخاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية، لم تكن قوات الأمن الفلسطيني تعمل منذ البداية في بيئة طبيعية تحتكر فيها ممارسات الأمن، وتخضع فيها المناطق الفلسطينية حتى تلك المصنفة ضمن المنطقة (أ) إلى سيطرتها بالكامل من دون تدخل الاحتلال<sup>2</sup>، كذلك، مثلت المواجهات المتجددة بين أمن السلطة وعناصر الفصائل المعارضة لنهج السلطة تحديا مزدوجا للعناصر الأمنية، فهي من جهة تعرضهم للنزب والانتقام داخل مجتمع يعاني من الاحتلال، ولا يجد غضاضة في ممارسة المقاومة بكل أشكالها وأساليبها، ومن جهة أخرى لم تكن تلقى الدعم والمساندة الكافيتين من جانب المستويات السياسية العليا داخل السلطة<sup>3</sup>.

### المرحلة الثانية: من اندلاع الانتفاضة الثانية وحتى وفاة ياسر عرفات

عندما دارت عجلة المواجهة بين الفلسطينيين والإسرائيليين مرة أخرى، في أعقاب الزيارة الاستنزائية لآرييل شارون للحرم القدسي، بدا للمتابع أن قوات الأمن الفلسطينية (في

<sup>1</sup> أحمد حسين، "إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية"، مرجع سابق، ص 51-52.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 55-57.

<sup>3</sup> محمد جمعه، الأهرام الرقمي، كراسات استراتيجية "تجربة الأجهزة الأمنية الفلسطينية". مرجع سابق.

قطاعات منها على الأقل) عادت لتمارس دورها الأول، الذي كانت تمارسه قبل أوصلو، ألا وهو المواجهة العسكرية مع الاحتلال، على نطاق ربما كان أوسع مما كان أثناء فترة المنفى والانتفاضة الأولى. فقد اتسمت الانتفاضة الثانية، على عكس الانتفاضة الأولى، بالعسكرة والمواجهات المسلحة أكثر منها انتفاضة شعبية سلمية<sup>1</sup>.

رغم أن هناك الكثير مما قيل عن أن المحرك الأول للانتفاضة كان رئيس السلطة ياسر عرفات نفسه، وأنه هو من أعطى أجهزته الأمنية الصلاحيات لمباشرة أعمال الانتفاضة، إلا أن هناك الكثير أيضا مما قيل أيضا عن فقدانه السيطرة في النهاية على مجريات الأمور؛ ففي نيسان 2001، وعندما أصدر عرفات أمرا بحل لجان المقاومة الشعبية وعودة العناصر الأمنية إلى أجهزتها الأصلية، رفضت قيادات اللجان تنفيذ الأمر وأعلنوا أنه إذا ما كانت السلطة تشعر بالحرص من كون أعضاء لجان المقاومة الشعبية أعضاء كذلك في القوات الأمنية فإنهم مستعدون لتقديم استقالاتهم من المؤسسات الأمنية<sup>2</sup>.

بين عامي 2000 و2002 دمرت إسرائيل البنية التحتية لكافة أجهزة الأمن الفلسطينية عن بكرة أبيها، حيث طال ذلك مراكز الشرطة، والتكنات العسكرية، ومراكز التوقيف، والمركبات وأنظمة الاتصالات. وخلال عملية "الدرع الواقي" (مارس - مايو 2002) وعملية "المسار الحاسم" (يونيو - يوليو 2002) دمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي البنية التحتية المادية والتنظيمية لقوى الأمن الفلسطيني بشكل كامل، بما فيها المقرات وكميات كبيرة من الأسلحة والمعدات، ووصل الأمر في بعض المناطق مثل محافظة رام الله إلى تدمير جميع المركبات وأجهزة الكمبيوتر التي كانت بحوزة قوات الأمن، وأعاد الجيش الإسرائيلي احتلال الضفة الغربية منذ تلك اللحظة وحتى الآن. كل هذا تسبب في شلل كامل في قدرة السلطة الوطنية

---

<sup>1</sup> موقع لجمع لجان المقاومة الشعبية الإلكتروني. <http://www.alhaqvoice.com/vb/showthread.php?t=13850>  
<http://www.alhaqvoice.com/vb/showthread.php?t=13850>

<sup>2</sup> المرجع السابق.

السلطة الفلسطينية على فرض القانون والمحافظة على النظام العام في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، ودخلت الأراضي المحتلة في حالة من الفوضى الأمنية.<sup>1</sup>

وقد ظهرت على الساحة الفلسطينية وبقوة أثناء الانتفاضة الثانية الجماعات المسلحة غير النظامية وأكدت قدرتها في السيطرة على الأمن في بعض المناطق، في الوقت الذي كانت فيه البنية التحتية الإدارية للسلطة الفلسطينية تتعرض للتخريب والتدمير، وتولت جماعات مثل "كتائب عز الدين القسام" التابعة لحركة حماس و"سرايا القدس" التابعة لحركة الجهاد الإسلامي، فرض سيطرتها إلى جانب أنشطتها العسكرية ضد قوات الاحتلال الإسرائيلية. وفي ظل عدم وجود الشرطة المدنية التابعة للسلطة استطاعت تلك الفصائل السيطرة على بعض المناطق التي تكونت نتيجة تقسيم إسرائيل للأراضي التابعة للسلطة، وتحولت بعض المناطق إلى معازل حقيقية لتلك الفصائل.<sup>2</sup>

وأعلن عرفات في أعقاب الاحتلال الإسرائيلي للضفة في ربيع عام 2002 عن إطلاق "خطة المائة يوم" لإجراء الإصلاحات في القطاعين الإداري والأمني، وقد تضمنت المحاور الرئيسية التي استندت إليها الخطة تفعيل "مجلس الأمن القومي الأعلى"، وتوحيد الأجهزة الأمنية الفلسطينية في ثلاثة أجهزة - هي الشرطة المدنية والأمن الوقائي والدفاع المدني - تحت إمرة وزارة الداخلية التي منحت صلاحيات خاصة لتولي هذه المهمة. ولكن النتائج المترتبة على هذا الإجراء لم تؤت ثمارها. وبدا أن الملف الأمني صار محل نزاع داخلي على مستوى قيادات السلطة.<sup>3</sup>

رغم أن السلطة الفلسطينية وقطاعاتها، بما فيها القطاع الأمني، كانت قد تشكلت في أعقاب اتفاقات دولية، أي أن العنصر الدولي كان فاعلاً أساسياً منذ البداية، إلا أن خطأ عرفات بشأن الحسابات المتعلقة بالملف الأمني، وانخراط عناصر من الأجهزة الأمنية الفلسطينية في

<sup>1</sup> المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "الأوضاع الداخلية الفلسطينية وتحديات الإصلاح"، ورقة موقف، أغسطس 2004.

<sup>2</sup> المرجع السابق.

<sup>3</sup> مجموعة الأزمات الدولية، "تربيع الدائرة. إصلاح الأمن الفلسطيني تحت الاحتلال"، تقرير الشرق الأوسط، رقم 98، رام

الله، القدس، بروكسل، 7 سبتمبر 2010.

الانتفاضة فتح الباب على مصراعيه للتدخل الدولي المباشر في صميم عمل تلك الأجهزة؛ فقد طالبت الولايات المتحدة الأمريكية عبر خطة خارطة الطريق التي قدمت عام 2002، وتبنتها الرباعية الدولية فيما بعد، بإجراء إصلاحات أمنية تمثل أهمها فيما يلي<sup>1</sup>:

- إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية ودمجها جميعا في ثلاثة أجهزة تخضع لوزير داخلية مخول الصلاحيات اللازمة.

- البدء بعمليات مستمرة ومحددة الأهداف وفعالة بهدف مواجهة جميع العناصر الضالعة في الإرهاب، والقضاء على القدرات والبنى التحتية الإرهابية، ويشمل هذا النشاط مصادرة أسلحة غير مرخصة وتعزيز سلطة الأمن الخالية من أي علاقة بالإرهاب وبالفساد.

- يبدأ ممثلوا الرباعية الدولية نشاطات مراقبة وتشاور غير رسمية مع الطرفين حول إنشاء آلية مراقبة رسمية وسبل تفعيلها.

- استئناف التعاون الأمني وغيره من المهام التي حددت في خطة عمل "تينيت" تدريجيا بين قوات الأمن الفلسطينية التي أعيدت هيكلتها وتدريبها، وبين نظرائها من جيش الدفاع الإسرائيلي، بما في ذلك عقد اجتماعات على مستوى كبار المسؤولين بشكل منتظم وبمشاركة مسؤولين أمنيين من الولايات المتحدة.

- أن تنتقل جميع الجهات المانحة التي تدعم الفلسطينيين الأموال بواسطة حساب الخزانة الوحيد التابع لوزارة المالية الفلسطينية.

ورغم أن تلك الإملاءات الدولية بشأن "إصلاح" الأجهزة الأمنية جاءت لتتوافق مع رغبة فلسطينية داخلية في الإصلاح إلا أن الأهداف كانت مختلفة؛ فالإصلاح الذي يعني داخليا بناء قوة أمن وطنية تحمي مصالح الفلسطينيين وتحقق مصالحهم، بات يعني دوليا عدم ترك

---

<sup>1</sup> إصلاح جاد، "الوضع الفلسطيني ما بعد الاجتياح الإسرائيلي واستشراف لآفاق المستقبل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 51، صيف 2002. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لعام 2005، ص 66، متاح على الرابط

التالي: [www.pchrgaza.org](http://www.pchrgaza.org)

مجال لعناصر "منفلتة" في إمكانها المشاركة في المقاومة المسلحة مرة أخرى، وانعكس هذا الأمر على أولويات الإصلاح التي تركزت على توحيد الأجهزة الأمنية وتحديد اختصاصاتها، واستئناف التنسيق الأمني الفلسطيني الإسرائيلي، بينما أهمل الطلب الفلسطيني الداخلي بضرورة إخضاع تلك الأجهزة لسلطة القانون والسيادة التامة على الأرض التي تحت ولاياتها.<sup>1</sup>

### المرحلة الثالثة: من إجراءات 2005 وحتى الانتخابات التشريعية 2006

لم تشهد الساحة الفلسطينية عاما كثر فيه الحديث عن الإصلاح، وتتابع في البرامج التي تعد بالإجراءات الإصلاحية، سواء من جهة السلطة الفلسطينية والرئيس أبو مازن، أو من جهة أطراف خارجية عربية ودولية مثل العام 2005، وقد ركزت تلك البرامج على إجراء إصلاحات تتعلق بإعادة تفعيل قيادة الأجهزة الأمنية من خلال سن قانون التقاعد، الذي أُحيل بموجب عدد من القادة الذين تجاوزوا السن إلى التقاعد واستبدلوا بقيادة أصغر سنا، بالإضافة إلى سن قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية الذي حدد فترة عمل قادة الأجهزة الأمنية بأربعة أعوام كحد أقصى، وكان الهدف المباشر من هذه الإجراءات تجديد دماء أجهزة الأمن الفلسطينية بعناصر أصغر سنا، وأقرب إلى تقبل "برامج الإصلاح".<sup>2</sup>

كذلك، أصدر الرئيس محمود عباس مرسوما رئاسيا في نيسان 2005 يقضي بدمج جميع الأجهزة الأمنية الفلسطينية في ثلاثة أجهزة فقط؛ هي قوات الأمن الداخلي وقوات الأمن الوطني، وجهاز المخابرات العامة، على أن تخضع جميع هذه الأجهزة إلى إشراف وزارة الداخلية. وعلى صعيد إصلاح الإدارة المالية أمرت الداخلية الفلسطينية في 2005 بمنع كافة أجهزة الأمن الفلسطينية من تلقي مساعدات خارجية بشكل مباشر، وأن يقتصر التعامل في هذا

---

<sup>1</sup> إصلاح جاد، "الوضع الفلسطيني ما بعد الاجتياح الإسرائيلي واستشراف آفاق المستقبل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 51، صيف 2002. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لعام 2005، ص 66، متاح على الرابط التالي: [www.pchrgaza.org](http://www.pchrgaza.org)

<sup>2</sup> أحمد حسين، "إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية"، مرجع سابق، ص 56.

الشأن مع قنوات الوزارة نفسها. كما أنشأت "دائرة للرقابة والتفتيش" تختص بتدقيق نفقات القطاع الأمني.<sup>1</sup>

ومع ذلك، فإن المراقب لأداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية لا يجد مردودا كبيرا لتلك الإجراءات الإصلاحية على أدائها، حتى في أخطر وأهم الملفات الأمنية الداخلية مثل ضبط الفصائل المسلحة، وفرض النظام داخل الأجهزة نفسها وبين عناصرها. وبشكل عام؛ يمكن القول إن التقدم كان متواضعا، بل والأنكى أن العام 2005 كان من بين الأعوام التي شهدت الكثير جدا من أحداث العنف الداخلي والفلتان الأمني التي كانت الأجهزة الأمنية وعناصرها أحد أطرافها المشاركين سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.<sup>2</sup>

ولقد وقفت السياسات الإسرائيلية عقبة قوية حالت دون إصلاح القطاع الأمني في فلسطين، حيث حال الرفض الإسرائيلي لتطبيق تفاهات شرم الشيخ بنقل المسؤولية الأمنية في المدن الكبرى في الضفة الغربية إلى السلطة الوطنية، دون بسط السيطرة الأمنية على تلك المدن بشكل كامل، في الوقت الذي ظلت فيه إسرائيل تطالب السلطة بتحمل مسؤولياتها إزاء ما تسميه "محرابة الإرهاب"<sup>3</sup>، كذلك دأبت إسرائيل على منع السلطة الوطنية الفلسطينية من شراء الأسلحة من أجل إعادة تجهيز الأجهزة الأمنية.<sup>4</sup>

**المرحلة الرابعة: من تشكيل حكومة حماس الأولى 2006 حتى ما قبل انقسام يونيو 2007.**

أفضى وصول حركة حماس إلى سدة الحكم بعد فوزها في الانتخابات التشريعية (يناير 2006) إلى تغييرات جذرية على صعيد الأمن، لا سيما بعدما تبين أن إجراءات وبرامج الإصلاح الأمني التي كانت قد بدأت في العام 2005 بعد وصول أبو مازن إلى رئاسة السلطة،

<sup>1</sup> محمد جمعه، الأهرام الرقمي، كراسات استراتيجية "تجربة الأجهزة الأمنية الفلسطينية". مرجع سابق.

<sup>2</sup> عزمي الشيباني، "إصلاح الأمن. فلسطين"، مرجع سابق، ص 1-2

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 3.

<sup>4</sup> محمد جمعه، الأهرام الرقمي، كراسات استراتيجية "تجربة الأجهزة الأمنية الفلسطينية". مرجع سابق.

مرتبطة أكثر بالإرادة السياسية لرئاسة السلطة والأطراف الدولية والإسرائيلية ومصالحها، أكثر من كونها مساع جادة لإصلاح ومؤسسة القطاع الأمني الفلسطيني وإخضاعه لسلطة القانون<sup>1</sup>.

وبما أن الهدف الجديد لرئاسة السلطة وحركة فتح المهيمنة عليها، أصبح تقويض سلطة حماس، وإحكام سيطرة رأس السلطة على الأجهزة الأمنية، بوصفها الذراع التنفيذي القوي لأي حكومة، وهو الهدف الذي جاء بالتوافق مع رغبات الأطراف الدولية والإسرائيلية، التي لم تعترف بحماس شريكا في العملية السياسية منذ اليوم الأول لتشكيلها الحكومة، بالتالي أصبح المطلوب حاليا هو إعادة تشكيل برنامج الإصلاح الأمني، والانقلاب عليه، وسحب السلطات الأمنية من الحكومة الشرعية المنتخبة لصالح رئاسة السلطة<sup>2</sup>.

وفى هذا السياق، باشرت رئاسة السلطة مجموعة من التدابير الأمنية التي تناقض تماما إجراءات الإصلاح السابقة في مشروع أبو مازن 2005 (من توحيد للأجهزة الأمنية وإخضاعها لسلطة وزير الداخلية) وكان هذا بهدف الحيلولة بين "حكومة حماس" وبين السيطرة على الأجهزة الأمنية للسلطة. وكان من أبرز تلك التدابير<sup>3</sup>:

- جرى تعليق مشروعات إعداد إطار قانوني لعمل الأجهزة الأمنية.
- أما من جهة الدول المانحة فقد عملت معظم تلك الدول على تخفيض المساعدات التي كانت تقدمها في مجال إصلاح القطاع الأمني أو وقفها أو إعادة توجيهها، حيث قطع "كيث دايتون"، المنسق الأمني الأمريكي، كافة اتصالاته مع السلطة الوطنية الفلسطينية باستثناء مكتب الرئيس.
- كما اقتصر عمله على التركيز على المسائل المتعلقة بإدارة الحدود في قطاع غزة وتعزيز قوات الحرس الرئاسي، وبالإضافة إلى ذلك علقت الولايات المتحدة البرامج التي كانت

<sup>1</sup> أحمد حسين، "إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية"، مرجع سابق، ص70

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص80

<sup>3</sup> حسن ابحيص، وائل سعد، "التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية: 2006-2007"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2008، ص42.

تهدف إلى فرض القانون والحفاظ على النظام في المجتمع الفلسطيني، إلى جانب الدعم الذي كانت تقدمه لوزارة الداخلية الفلسطينية في مجال تعزيز الإدارة الإستراتيجية.

• في الوقت نفسه، زادت أجهزة المخابرات الأمريكية من مستوى التمويل والمساعدات الفنية التي تقدمها لحركة فتح والأجهزة الأمنية التي تسيطر عليها في قطاع غزة. وفي السياق ذاته عمل المكتب التنسيقي الأوروبي لإسناد الشرطة الفلسطينية على تقليص مشاركته في دعم جهاز الشرطة المدنية، مع العلم أنه لم يزل قائماً في الأراضي الفلسطينية<sup>1</sup>.

أما من جهة حكومة حماس، ففي سياق ردها على مواقف رفض الشراكة ومحاولات سحب السلطات الأمنية من وزير داخليتها، فقد شرعت في تشكيل وحدة أمنية جديدة عرفت بالقوة التنفيذية لإسناد الشرطة في إبريل 2006، وتمثلت المهمة الرسمية لهذه القوة في فرض القانون والمحافظة على النظام العام في قطاع غزة، غير أن تشكيل هذه القوة كان في الواقع رداً على الصعوبات التي واجهتها حكومة حماس في بسط سيطرتها على الأجهزة الأمنية التي تهيمن عليها حركة فتح وتملك زمامها.<sup>2</sup>

وبالتالي لقي تشكيل القوة التنفيذية معارضة شديدة من ديوان الرئاسة وحركة فتح التي وضعت الجماعات المسلحة التابعة لها في أجزاء من قطاع غزة وفي الضفة الغربية على أهبة الاستعداد وجندت المزيد من العناصر في جهاز الأمن الوقائي وفي غيره من الأجهزة الأمنية. إزاء هذا الوضع من التجاذب السياسي واستعصاء مد الشراكة بين حركتي فتح وحماس إلى الملف الأمني، انحازت قيادات الأجهزة الأمنية منذ اللحظة الأولى للإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية لجانب رئاسة السلطة وحركة فتح، وهو أمر منطقي جداً، إذا ما تذكرنا أن عناصر الأجهزة الأمنية ينتمي معظمها إلى حركة فتح، وتورطت تلك الأجهزة بشكل مباشر في المعركة

<sup>1</sup> رولاند فريديريك وأرنولد ليتهولد، مرجع سابق، ص 15.

<sup>2</sup> مواجهة بين فتح وحماس بالضفة والقطاع، جريدة الغد الأردنية، 13-6-2006، متاح على الرابط التالي: <http://www.alghad.com/?news=101028>

والصراع الذي اندلع بين "مؤسسة رئاسة السلطة" ورئاسة مجلس الوزراء الذي شكلته حركة حماس، وقد استخدمت الأجهزة والعناصر الأمنية عدة أساليب في هذا السياق<sup>1</sup>:

- إعلان الأجهزة الأمنية ولائها لرئاسة السلطة، وليس للداخلية منذ اللحظة الأولى لإعلان فوز حماس بالانتخابات التشريعية، وبدأت العناصر الأمنية في ترجمة هذا الاتجاه بعدة أساليب؛ ففي يناير 2006 قام العشرات من أفراد الأمن بالسيطرة على مبنى المجلس التشريعي في غزة مطالبين بضم الشرطة إلى مؤسسة الرئاسة، وعدم تركها تحت قيادة وزارة الداخلية.

- وتورط كتائب القسام في أحداث فوضى وفتان أمني استمر في التصاعد بشكل مستمر، سقط خلالها العديد من القتلى والجرحى من الجانبين، وتجددت باستمرار مع كل تصاعد في التوتر بين رئاسة السلطة وحركة فتح من ناحية، وحكومة حماس وقوتها التنفيذية من ناحية أخرى، حتى في الفترة التي أعقبت اتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية. واستخدام أسلوب الاغتيالات السياسية، و التورط في الاقتتال الداخلي.

### "المرحلة الخامسة: من الانقسام وحتى الان"

عقب الانقسام السياسي بين الضفة وغزة دخلت الأجهزة الأمنية مرحلة جديدة، حيث انقسمت هذه الأجهزة بين الفريقين المتصارعين، وأصبح لكل حكومة الأجهزة الأمنية التابعة لها. ففي هذا الإطار، أصدر الرئيس أبو مازن عدة مراسيم خاصة بالأجهزة الأمنية، كان أبرزها<sup>2</sup>:

- المرسوم الصادر في 16-6-2007 الذي اعتبر القوة التنفيذية ميليشيات خارجة عن القانون، ثم المرسوم الصادر في 12-8-2007 الذي اعتبر "الانتساب للقوة التنفيذية جريمة يعاقب عليها بالاعتقال المؤقت من ثلاث إلى سبع سنوات".

<sup>1</sup> جريدة الغد الأردنية، 30-1-2006، <http://www.alghad.com/index.php?news=7057>

<sup>2</sup> الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، التقرير السنوي الخامس عشر، رام الله، 2009، ص 26. متاح على الرابط التالي [www.ichr.ps](http://www.ichr.ps) :

- المرسوم الصادر في 22-7-2007 الخاص بحل مجلس الأمن القومي، الذي كان يشارك فيه كل من رئيس الوزراء المقال اسماعيل هنية والنائب محمد دحلان.
- المرسوم الصادر في 26-6-2007 الخاص بحل كافة الأجنحة العسكرية للفصائل. هذا بالإضافة إلى المراسيم الخاصة بالشرطة الفلسطينية، وتلك المتعلقة بإقالة قادة الأجهزة الأمنية في غزة الموالين لفتح والذين فشلوا في التصدي لحماس.
- وعلى صعيد المعسكر الآخر في غزة، فقد قامت حكومة إسماعيل هنية من جانبها بعدد من الإجراءات اللازمة، كان أبرزها ما يلي<sup>1</sup>:
- قرار إسماعيل هنية بتشكيل مجلس أعلى للشرطة في 16-6-2007، وإصدار قرار آخر بوقف أبو شباك عن عمله كمدير عام للأمن الداخلي.
- في اليوم ذاته (16-6-2007) قامت حكومة هنية المقالة بحل جهاز الأمن الوقائي، وشرعت في إنشاء جهاز أمني جديد بديل عنه، تكون مهمته الأساسية جمع المعلومات الأمنية ورصدها وتوثيقها، كما تم تشكيل قوة بحرية تابعة للقوة التنفيذية لحماية شواطئ غزة، وتفعيل جهاز الشرطة النسائية في القطاع.
- وفي أوائل أكتوبر 2007 أعلنت وزارة الداخلية في حكومة الوحدة المقالة انتهاءها من دمج أفراد القوة التنفيذية في جهاز الشرطة، بحيث أصبح عدد الأجهزة الأمنية التابعة لها خمسة، هي: جهاز الأمن الوطني، جهاز الشرطة، جهاز أمن وحماية الشخصيات، جهاز الدفاع المدني، دائرة الأمن الداخلي.

وبالمثل، قامت حكومة سلام فياض في الضفة بتنفيذ خطة لإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، حيث جرى تقليص حجمها بواقع الثلث، كما أقرت لاحقاً مشروع قانون لجهاز الأمن الوقائي، وفي إطار إعادة التأهيل لتلك الأجهزة في الضفة افتتح الرئيس محمود عباس "أبومازن"

<sup>1</sup> الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 27.

في أريحا في 20-9-2007 الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية، التي يشرف عليها جهاز المخابرات العامة.<sup>1</sup>

وترى إسرائيل أن هناك مصلحة ما لديها في المزيد من التعاون والتنسيق الأمني بينها وبين الأجهزة الأمنية في الضفة، لصالح تحقيق هدف أساسي لديها هو محاربة حركات المقاومة وملاحقة نشاطاتها، ولا يزال على السلطة أن تطلع إسرائيل على تحركاتها بالنسبة للتحركات خارج منطقة عملياتها، بما في ذلك إعادة تموضع القوات، ونقل المساجين، وعمليات الاعتقال، كذلك تنسيق أنشطة الشرطة الفلسطينية في المنطقة (ب) باستثناء بعض المناطق التي سُمح للسلطة بإقامة مراكز للشرطة فيها، إلا أن العكس ليس صحيحاً؛ فبالنسبة لإسرائيل يقتصر تنسيقها مع السلطة حسبما أكد مسئولون فلسطينيون على الإبلاغ المسبق عن التوغلات في المنطقة (أ)، والتي ينبغي على الفلسطينيين أن ينسحبوا خلالها لتجنب الاحتكاك بين القوتين.<sup>2</sup>

وبالنظر إلى المعطيات السابقة يمكن القول إن التنسيق الأمني في جانبه الأكبر يمضي في اتجاه إملاءات لإسرائيل، وقد دأبت إسرائيل على رفض الطلبات الفلسطينية المقدمة من الأجهزة الأمنية الفلسطينية لدخول المنطقتين (ب) و(ج) لأسباب مثل منع الجريمة العادية والخلافات بين العائلات الفلسطينية، بذريعة أن هذا يمثل خطورة على أمن إسرائيل، وهو الأمر الذي يقوض كثيرا من قدرات الأمن الفلسطيني على ممارسة مهام حفظ الأمن والنظام، خاصة أن المنطقة (ج) توفر ملاذاً للعملاء الذين يستفيدون من الحماية الإسرائيلية من قوى الأمن الفلسطيني.<sup>3</sup>

عادت مرة أخرى أموال الدول المانحة (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي) في التدفق، في أعقاب حدوث الانقسام، أما الاتحاد الأوروبي فتركز جهوده على إصلاح وتدريب وتجهيز الشرطة المدنية والقطاع القضائي عبر برنامج دعم الشرطة المدنية الفلسطينية الذي

<sup>1</sup> الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 34.

<sup>2</sup> تربيع الدائرة: إصلاح الأمن الفلسطيني تحت الاحتلال"، مرجع سابق، ص 35

<sup>3</sup> المرجع السابق. ص 36.

يقوم به مكتب تنسيق الشرطة المدنية الأوروبية لمساعدة الشرطة الفلسطينية التابع للاتحاد الأوروبي في رام الله<sup>1</sup>.

وكذلك الحال في قطاع غزة فقد وصل دعم الدول المانحة "إيران وقطر" أوجه، بيد أنه هنا لا يمكن حسابه فهو يمر بصورة فردية للقيادات ولا تعرف سبل صرفه والمنفعين منه ، لكن ظهر جلياً الدعم على ارض الواقع من خلال المقرات والترسانة العسكرية وتدريب الافراد واعادة تشكيل القوات وتجهيزها حتى بعض الكتاب ابدى تعليقه على شكل ظهور قيادات حماس تغير نمط حياتها وظهور الترف عليها<sup>2</sup>.

ونلاحظ أن عمليات تدريب وتمويل القطاع الأمني الفلسطيني تخضع في جزء كبير منها لأموال المانحين، وهو ما يثير كثيرا من المخاوف حول مستقبل هذه البرامج الإصلاحية التي تقع مهمة تنفيذها على جهات فاعلة خارجية قد تتغير حساباتها، أو تتعارض أولوياتها مع الأجندة الفلسطينية يوما ما، وهل يمكن أن تقوم دولة قادرة على الحياة، في الوقت الذي تعتمد فيه كليا وجزئيا على أموال المانحين ودعمهم ومدربيهم وخبرائهم، حتى في قطاعها الأهم وهو الأمن<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> جيم زانوتي، "الدعم الأمني الأمريكي للسلطة الفلسطينية"، مركز خدمة الأبحاث التابع للكونغرس الأمريكي، يونيو 2009، ص55. متصفح نسخة مترجمة على الرابط التالي:

a=98417&http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201

<sup>2</sup> الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، مرجع سابق، ص38

<sup>3</sup> جيم زانوتي ، الدعم الامني. مرجع سابق، ص49

الفصل السادس  
النتائج والتوصيات

## الفصل السادس

### النتائج والتوصيات

#### أولاً: النتائج

#### الترتيبات الامنية وماترتب عليها من ادبيات

يتمحور حلم الفلسطينيين في أن تؤدي نهاية المرحلة الانتقالية إلى إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة وتتمتع بسيادة واستقلال ذاتي. غير أن توقعات الفلسطينيين لم تتماشى وصورة الأوضاع على الأرض ، والتي كانت تنفي إمكانية الانتقال بنك التوقعات من نطاق الآمال إلى نطاق الحقيقة.ومن الواضح أن أهم إخفاق في أوصلو قد تعلق بموضوع الدولة الفلسطينية. إذ ظهر مفهوم أساسي أمام إعاقه قيامها وتعلق بالسيادة الفلسطينية والتطبيقات العملية لهذه السيادة، فقد حسمت نصوص الاتفاق موضوع السيطرة والسيادة الفعلية لصالح الطرف الإسرائيلي.

الاحتلال موجود وازدادت معدلات الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، وفي الوقت الذي عني إعلان المبادئ، بالنسبة للفلسطينيين، انسحاباً كاملاً ونهائياً ، ودولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، لم يمثل الاتفاق بالنسبة لإسرائيل قاعدة انطلاق لدولة فلسطينية أو للانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية، كما أنه لا يمثل أي تخفيف من السيطرة الإسرائيلية على أي جزء من القدس والمستوطنات في الأراضي المحتلة .

#### البعد التنظيمي وترتيبات أوصلو

برزت مجموعة من المشكلات ونقاط الضعف والقصور في الاجهزة الأمنية الفلسطينية، ومنها غياب هيكلية قيادية مركزية موحدة في العديد من الأجهزة الأمنية وتباين في الهيكلية التنظيمية مما تسبب في نشوء أنظمة داخلية وإجراءات عملياتية مختلفة أو غير متوافقة مع بعضها البعض، وانعكس ذلك على أداء أفراد هذه القوات والتعاقد عن التعاون فيما بينهم وبالإضافة إلى ذلك نشوء كم من منتسبي قوات الأمن الفلسطيني من كبار السن دون حاجة فعلية لهم وبعضهم من القيادات وذوي الرتب العالية في قوات الأمن الفلسطيني.

## البعد القانوني وترتيبات أوصلو

يمثل ضعف إدارة الموارد البشرية أحد المشاكل الهيكلية التي تعاني منها أجهزة القطاع الأمني التابع للسلطة الوطنية الفلسطينية؛ كما نلاحظ غياب سياسة واضحة لترقية منتسبي القوات الأمنية.

## البعد المالي وترتيبات أوصلو

تمويل القطاع الأمني الفلسطيني يخضع في جزء كبير منها لأموال المانحين، وهو ما يثير كثيراً من المخاوف حول مستقبل هذه البرامج الإصلاحية التي تقع مهمة تنفيذها على جهات فاعلة خارجية قد تتغير حساباتها، أو تتعارض أولوياتها مع الأجندة الفلسطينية.

## البعد العملي وترتيبات أوصلو

لا تتوفر للأجهزة الأمنية الفلسطينية مناهج تدريب عملية موحدة، حيث يتلقى منتسبو الأجهزة الأمنية تدريباً مختلفاً وقد يتلقى منتسبو ذات الجهاز الأمني الواحد في قطاع غزة والضفة الغربية تدريباً مختلفاً.

وللمشكلات التي تعاني الأجهزة الأمنية منها، ونقاط القصور التي لاحظناها من خلال الفصول السابقة، سواء في الترتيب، أو في التنظيم، أو في النواحي الوجدانية والهيكلية، أفرزت واقعاً مختلفاً على المستوى العملي السياسي، سواء ما يتعلق بالمنظمات والفصائل السياسية، أو ما يتعلق بالمستوى الاجتماعي، ومستوى الثقة والتعامل بين المواطن الفلسطيني والأجهزة الأمنية، وذلك كله ناتج من مجموعة اتجاهات يمكن ملاحظتها في النواحي الآتية:

## العلاقة بين الأجهزة الأمنية والفصائل الفلسطينية

فرضت الاتفاقيات مع الاحتلال منذ قدوم السلطة، والترتيبات الأمنية التي انبثقت عنها، سلوكيات عامة وسياسات داخلية من الأمن الفلسطيني تمثلت في الاعتقالات السياسية، وفض بعض التجمهرات والمظاهرات التي تنظمها الفصائل الفلسطينية، والتجمعات الشعبية والمقاومة

المسلحة مع الاحتلال، خصوصاً في الفترة التي جاءت ما بعد عام 2006، في شعور الفصائل الفلسطينية جميعها بالعربة عن أجهزة الأمن الفلسطينية، وفقدان الثقة بين الطرفين، وبالتالي انعكس ذلك على المستوى الفلسطيني العام من خلال أتباع الفصائل ومناصريها، وبدأت تنتشر علانية ما تتعرض له من مواجهات بين أعضاء الفصائل وأجهزة الأمن، وهو ما أفرز حالة من السخط والكرهية من المواطنين لشعورهم بأنّ هذه الأجهزة تقف أمام المشروع النضالي الفلسطيني، وتمنع شفاء غليل المواطن العادي المناصر لتقافة المقاومة المسلحة.

### العلاقة بين الأجهزة الأمنية والمستوى الشعبي العام

لقد أفرزت سياسة فرق تسد التي انتهجها الرئيس الراحل ياسر عرفات إبان سنين حكمه ورفضه الموافقة على إعداد إطار قانوني للقطاع الأمني أثراً سلبياً ضخماً على تحديد طبيعة المهام التي تضطلع بها أجهزة هذا القطاع وواجباتها، وقد كان الرئيس الراحل قد أنشأ مجموعة من الأجهزة الأمنية المتوازية في المهام وقد تتولى المهمة الأمنية ذاتها، مما كان يدفعها إلى التنافس لتنفيذها والحصول على المعلومات بشأنها وحرص قادتها على نقل تلك المعلومات للرئيس بشكل شخصي؛ فتمخضت عن هذه السياسة صراعات ومشاكل طغت على القطاع الأمني؛ فأصبح لكل جهاز امني مراكز احتجاز خاصة به دون غيره، ولتي لا تخضع إلى أي نوع من الرقابة، كما تورط عدد من قادة الأجهزة الأمنية بصفقات تجارية غير قانونية ومشبوهة، وكان لعمليات الكسب غير المشروع والاعتقالات غير القانونية للمواطنين أثرها الكبير في تدني مستويات الثقة العامة في القطاع الأمني بمختلف أجهزته وتضعف مكانته في نظر المواطن الفلسطيني.

المواطن لا يثق بالأجهزة الأمنية وقدرتها على تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وعدم الثقة يجعل العلاقات بين المواطنين تقوم على الشك وإشاعة الكراهية والخصومات لأنك حين تتحدث عن التنمية تتحدث عن المودة بين الناس، ولا تزال إلى اليوم صورة تعامل الأجهزة الأمنية مع الجانب المحتل محفورة في ذاكرة الشعب الفلسطيني، يستذكرها في كلّ اجتياح أو حدث، ويتخذ منها حجة ومبرراً لمعايرة الأجهزة الأمنية حين تفرض سلطتها على

المواطنين، فأصبحت تلعب الأجهزة الأمنية بسبب إلتزاماتها دور مثبت في التنمية السياسية وهي ظاهرة غير محمودة العواقب.

وقد زاد من غياب الثقة أن الأجهزة الأمنية غير قادرة على حماية عناصرها ضد حملات الاعتقال التي تنفذها قوات الاحتلال، كما فشلت في بسط سيطرتها بشكل كامل على مناطق المسماة بآء وءيم وذلك بسبب تعنت الجانب الإسرائيلي واهتمامه بعمل فءوه بين المواطن الفلسطيني وقوى الأمن كما لها الأثر الكبير على معنويات منتسبي الأجهزة الأمنية.

لا توجد ثقافة واعيء لدى المواطن الفلسطيني بالمهام الملقاه على كاهل الاجهزة الامنية والصعوبات التي تواجهها في حفظ الأمن والامان مع وجود خارجين عن القانون وحركات تطبق اجندات سياسية خارجيه وأحتلال يغرس بذور الفرقة والكراهية بين كافة اطياف المجتمع الفلسطيني، وغياب رؤيا سياسية واضحة وتشرذم في الصف الفلسطيني مما يضيق الخناق على صانع القرار الفلسطيني بحيث يصهر القاعده الشعبية الفلسطينية لتحقيق هدف واحد يجمع عليه الكل الفلسطيني.

### الآثار المترتبة على التنمية السياسية

بما أن التنمية السياسية تتأثر بكل النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الشعب، وترتبط بكل ما يختص به ويمس حياته، وبما أن التنمية السياسية تدخل في النظام التربوي والتنقيفي للمواطن الفلسطيني، فهي تتشكل من مجموع التجارب والخبرات والاحاديث والأفكار التي يتعامل معها خلال الطفولة وتنضج وتستمر عبر المراحل العمرية المختلفة حتى تنضج في فترة الشباب وخصوصاً فترة الدراسة الجامعة والبدء الدخول في عملية التأطير الفصائلي، ولذلك فإنّ حالة التذمر العامة في الشارع الفلسطيني من الترتيبات الأمنية والاعتراض الدائم على "التنسيق الأمني"، واعتباره واحداً من أكبر النقاط السوداء في التاريخ الفلسطيني، تنتقل حمّاه إلى المواطن الفلسطيني وتدخل في اللاوعي الجمعي للمجتمع للاعتراض على هذه الإجراءات، وما ينتج عنها من عمليات اعتقال وممارسات احتلالية غاشمة تضرّ بشعبنا وتزيد من حالة السخط العام والشعبي.

من جهة أخرى ضرب الانقسام بفأسه عروق الواقع الفلسطيني، وجعله في حالة من التشتت والتشرد، ولم يكن مجرد تنازع على السلطات، فقد أصابت هذه الحالة جميع جوانب التنمية بضعف وتشتت في جميع الأراضي الفلسطينية، وأصبح المواطن الفلسطيني أمام حكومتين، كل واحدة منها تعتبر نفسها الحكومة الشرعية بمبررات وحجج سليمة من وجهة نظرها، وجاء الاحتلال ليزيد من المصائب وبالتالي نعاني من حالة كبيرة تشدنا فيها جميع الأطراف كل طرف باتجاه معين.

وبالإضافة إلى ذلك كله، تأتي الاعتبارات الدولية، بجميع ما تحمله من قوانين واتفاقيات وقواعد وأعراف لا بد لأي دولة في طور البناء أن تأخذ بها، وهناك تجارب دولية علينا الاستفادة منها، وقد خلقت هذه الحالة صراعاً داخلياً بين من يفصلون بين مقاومة الاحتلال والتنمية، باعتبار مقاومة الاحتلال هي الأولوية وبعدها يتم العمل على الجوانب الأخرى، وفي هذا الإطار يؤكد السيد مجدلاني في بحثه<sup>1</sup> أنه لا تناقض بين التنمية ومقاومة الاحتلال، ويدعو إلى الجمع بينهما بطريقة خلاقة.

وإذا أردنا أن نضع يدنا على موطن الأمل والمشكلة في القضية العامة الفلسطينية، لا بد لنا من معرفة أنه تتحقق التنمية السياسية في فلسطين عبر مراعاة الحريات الفردية والعامة، واحترام حقوق الإنسان والمحافظة عليها عن طريق سن قوانين تنظيمية عادلة على كل الأصعدة. وعلى الحكومة الفلسطينية دور أساسي في تحقيق التنمية السياسية ويساندها في دورها هذا المجتمع الدولي. ولدعم التنمية السياسية في فلسطين فلا بد من التالي<sup>2</sup>:

1- إعادة صياغة النظام السياسي ليتخلص من العشائرية والشللية التي تعيق عملية التنمية السياسية في الأراضي الفلسطينية.

<sup>1</sup> مجدلاني، أحمد (2008م) إشكالية التنمية في ظل الاحتلال. ص56

<sup>2</sup> مقداد، محمد، التنمية الاقتصادية والسياسية في فلسطين في ضوء الانتكاسة الاقتصادية العالمية، الجامعة الإسلامية - غزة، 2009، ص 9

- 2- تشجيع الشباب لدخول معترك الحياة السياسية وضمان تواصل الأجيال في العملية السياسية العامة.
- 3- نشر ثقافة سياسية واعية مخطط لها من قبل الحكومة، من خلال عملية التنشئة السياسية مع مراعاة الدين والعادات والتقاليد السائدة عند بناء ثقافة جديدة لتحقيق المشاركة السياسية للجماهير.
- 4- تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين وتحقيق الديمقراطية، وعدم النظر إلى الدولة من زاوية المصالح الشخصية فقط.
- 5- إطلاق الحريات بين جميع فئات المجتمع المختلفة بعيدا عن الخوف والقتل خارج القانون والاعتقال السياسي وسياسات التوظيف الخاطئ وقطع الرواتب.
- 6- وجود تعددية سياسية وفكرية ضمن الثوابت الفلسطينية، دون ادعاء أحد بامتلاك الحقيقة، ودون الاستقواء بالخارج أو الارتهان له بسبب التمويل أو المواقف السياسية.
- 7- قيام أحزاب وطنية قوية حرة، تساهم في صنع القرارات ديمقراطيا من خلال المؤسسات الدستورية، والإيمان بتداول السلطة سلميا.
- 8- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني بدعم وتعزيز إنشاء مجموعة من المنظمات النقابية والمهنية ومنظمات حقوق الإنسان، بأجندات وطنية ورقابة قانونية.

## ثانياً: التوصيات

بعد الخروج بالنتائج يقترح الباحث التوصيات الآتية:

- 1- البحث في سبل تقريب العلاقة ووجهات النظر بين المواطن الفلسطيني والأجهزة الأمنية من خلال تعريف المواطن بمهام هذه الأجهزة وظروف وجودها، والأعمال التي تقوم بها،

وتنظيم تعاملات وزيارات مختلفة إلى مقراتها يشبه مخيمات التعايش التي يقيمها الأمن الوطني في النويعة في أريحا.

2- صياغة العلاقة بين الأجهزة الأمنية والفصائل الفلسطينية المختلفة من خلال الوصول إلى صياغة مشتركة تضع كلّ فصيل في وضعه الأمثل، بعيداً عن خطاب التقويض والنقض والهدم المتبع من مختلف الأطراف لما له من انعكاسات سلبية على الوضع العام في الشارع الفلسطيني.

3- الاهتمام بالتنشئة السياسية للإنسان الفلسطيني منذ الصغر من خلال قنوات التعليم المختلفة، والمخيمات الصيفية، والتي يتم فيها التواصل بين الجيل الناشئ والأجهزة الأمنية وتنشئتهم على حب الانتساب لها، وقبولها كشريك في تنظيم الحياة على أرض الوطن وحماية مصالح وحقوق المواطن الفلسطيني.

4- دراسة الاتفاقيات المبرمة مع الجانب الاسرائيلي والعمل على التتصل من معظم النواحي السلبية التي تضرّ بمصلحة المواطن الفلسطيني، خاصة في ظل ضرب الاحتلال عرض الحائط بمعظم الاتفاقيات المبرمة معه.

5- تشديد الرقابة واتخاذ اجراءات صارمة بحقّ الخارجين على القانون والمخالفين في الأجهزة الفلسطينية، وذلك بهدف كسب ثقة المواطن مع المؤسسة الأمنية الفلسطينية.

6- اتخاذ موقف وطني واحد في مختلف القضايا المتعلقة بالواقع الفلسطيني تشمل الاستراتيجية المقاومة للاحتلال وصياغة العلاقة بين أطراف الكلّ الفلسطيني متمثلة في مصادر السلطة والتشريع، والفصائل الفلسطينية، والرؤية الشعبية للوضع القائم مما يكفل المصلحة العامة والعدل للجميع، بمختلف الوسائل المتاحة لتحقيق ذلك أسواء كانت دورات أو ورش عمل أو مؤتمرات صحفية وغيرها.

- 7- العمل على وضع خطة للتنمية السياسية الشاملة في المجتمع الفلسطيني بشراكة كل مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات المهتمة بهذا المجال من أجل تحقيق التنشئة السياسية السليمة وبناء جيل قادر على تحقيق التعامل مع المعطيات السياسية المختلفة
- 8- الإصرار على التنمية الاقتصادية الحقيقية والتي تزيل التبعية لإسرائيل وتحقق نوع من الاستقلال والاستقرار السياسي والاقتصادي ضمن البعد العربي والإسلامي
- 9- إعادة هيكلة العلاقات مع كل المنظمات الدولية التي تعمل في الأراضي الفلسطينية بطريقة تضمن الرقابة على تحركاتها المالية والعملية بما يكفل عدم عرقلة عجلة التنمية السياسية والاجتماعية بل المساهمة فيها.

## قائمة المصادر والمراجع

### المراجع العربية

#### القرآن الكريم

ابحيص، حسن، سعد، وائل، "التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية: 2006-2007"،

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2008

اتفاقيات أوسلو، "الاتفاقيات الإسرائيلية \_ الفلسطينية حول الضفة وقطاع غزة"، دار الجليل

للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1998

الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية الانتقالية حول الضفة الغربية وقطاع غزة 1995، الفقرة (7)

من المادة (3).

أحمد حسين، "إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية"، ضمن: رونالد فريديرك وأرنولد

ليتهولد، المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين. جنيف: مركز جنيف للرقابة

الديموقراطية على القوات المسلحة، 2007.

إصلاح جاد، الوضع الفلسطيني ما بعد الاجتياح الإسرائيلي واستشراف آفاق المستقبل"،

مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 51، صيف 2002.

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، ورشة عمل حول واقع الشفافية ونظم المساءلة

في الأجهزة الأمنية الفلسطينية، رام الله، 2008.

يفرت مندلسون، جيفري بوتويل، وآخرون، الترتيبات الأمنية والتسوية السياسية الفلسطينية

- الإسرائيلية، الموجزات الشهرية(4)، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس-

الضفة الغربية، أيار (مايو) 1994.

بنيامين نتيناهو، "مكان تحت الشمس"، ترجمة محمد عودة الدويري، دار الجليل للنشر، 1995.

تقرير معلومات(11)، الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، قسم الأرشيف والمعلومات،بيروت-لبنان، 2009.

جفري بوتول، ايفريت مندلسون، "الأمن الإسرائيلي-الفلسطيني قضايا في مفاوضات الوضع الدائم"، ترجمة، محمد صلاحات،مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، تشرين أول (أكتوبر) 1995

حسين أغا وأحمد الخالدي، إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني. رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.

دبور، أمين محمد، دراسات في التنمية السياسية، 2009

الدرمكي، علي بن سليمان، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان (1981 - 2012)، جامعة الشرق الأوسط. 2012

دياب، عز الدين، التنمية السياسية في الوطن العربي: الضرورات والصعوبات، مجلة الفكر السياسي، 2009.

رولاند فريدريك، أرنولد ليتهود، المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين، ترجمة ياسين السيد، مركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة،2007.

سميح محسن، الاحتياجات الأمنية الفلسطينية والإسرائيلية من التبادلية إلى الانتقالية، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 1999.

عارف، نصر، قاعدة المعطيات حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية. 2008.

عبد الخالق عبد الله. التبعية والتبعية السياسية، ط 4، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2004.

فيليب برو، علم الاجتماع السياسي ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.

- القانون الأساسي المعدل لسنة 2005، الفقرة السابعة من المادة 69.
- قانون الأمن الوقائي 2007، المادة (2)، وفا " قوانين متعلقة بالأمن "
- قانون الخدمة في قوى الأمن، المادة (7)، وفا "قوانين متعلقة بالأمن"
- قانون المخابرات 2005. الفصل (2-5)، وفا " قوانين متعلقة بالأمن "
- لهانز بورن، " الرقابة البرلمانية على الدفاع والأمن"، الاتحاد البرلماني الدولي ومركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ترجمة حنان والي، مركز العلاقات المدني-العسكرية، بلغراد، 2003.
- مجدلاني، أحمد، إشكالية التنمية في ظل الاحتلال، 2008.
- مجموعة الأزمات الدولية، "تربيع الدائرة. إصلاح الأمن الفلسطيني تحت الاحتلال"، تقرير الشرق الأوسط، رقم 98، رام الله، القدس، بروكسل، 7 سبتمبر 2010.
- محسن صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006.
- محمد جمعه، مقدمه، كراسات استراتيجية "تجربة الأجهزة الأمنية الفلسطينية"، 1-10-2010.
- محمد محسن وآخرون، بعنوان " الملف الأمني بين السلطة وإسرائيل "، قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت- لبنان، 2009
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التنسيق الأمني بين السلطة والاحتلال وانتكاساته على الوضع الفلسطيني، تقرير استراتيجي (15)، تموز/أيلول 2009.
- الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن، "حالة الإفلات الأمني وضعف سيادة القانون في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية"، رام الله، تشرين الثاني، 2005.

وثائق إعلان المبادئ الفلسطيني- الإسرائيلي، إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية (المسودة النهائية المتفق عليها في 19 آب/أغسطس 1993)، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد 16، خريف 1993

يوسف، غسان، أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية، جامعة النجاح الوطنية، 2009

#### المراجع الأجنبية

Brynjar Lia, A Police Force without a State: A History of the Palestinian Security Forces in the West Bank and Gaza, UK: Garnet Publishing Limited, First Edition, 2006.

#### المراجع الإلكترونية

اتفاق واي ريفر. <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3291>.

إصلاح جاد، "الوضع الفلسطيني ما بعد الاجتياح الإسرائيلي واستشراف آفاق المستقبل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 51، صيف 2002. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لعام 2005، متاح على الرابط التالي: [www.pchrgaza.org](http://www.pchrgaza.org)

تعزيز الملكية المحلية لإجراءات إصلاح القطاع الأمني في فلسطين: نشرة نافذة، العدد رقم (6)، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، فبراير (شباط) 2010،

متاحة على

<http://www.dcaf.ch/Publications/PublicationDetail?lng=en>

[id=120926&size711=10](http://www.dcaf.ch/Publications/PublicationDetail?lng=en)

الثقافة السياسية، جريدة الغد الأردني، 30-1-2006،

<http://www.alghad.com/index.php?news=7057>

جمعة، محمد، الأهرام الرقمي، كراسات استراتيجية"تجربة الأجهزة الأمنية الفلسطينية"، 1-10-2010،

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=695954&eid=1531>

جيم زانوتي، "الدعم الأمني الأمريكي للسلطة الفلسطينية"، مركز خدمة الأبحاث التابع للكونغرس الأمريكي، يونيو 2009، متاح نسخة مترجمة على الرابط التالي:

[a=98417&http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201](http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201a=98417)

الحياة المحلية، مؤتمر حول " سيادة القانون وتحديات السلم الأهلي الفلسطيني"،

<http://www.alhayat->

[=2302.j.com/newsite/details.php?opt=3&id=144553&cid](http://www.alhayat-2302.j.com/newsite/details.php?opt=3&id=144553&cid)

خارطة الطريق، الجزيرة نت، 20\3\2005:

<http://www.aljazeera.net/nr\exeres\EDC305C2-6686-4A05-8159-CEE84F23D207-htm>

الدفاع المدني الفلسطيني على وسائل التواصل الاجتماعي الفيس بوك.

[https://www.facebook.com/pcd.ps102/info?tab=page\\_info](https://www.facebook.com/pcd.ps102/info?tab=page_info)

رائد لافي، "الأمن الفلسطيني: طروحات الإصلاح"، جريدة

<http://www.al-akhbar.com/node/145773>. 2007\5\12، الأخبار، بيروت،

رمضان، حسن، "الأمن القومي الفلسطيني نقيض الأمن الإسرائيلي"، دنيا الوطن، 24-11-

<http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/180878.html>، 2009

سيدي أحمد ولد سالم، الجزيرة نت "الأجهزة الأمنية الفلسطينية"،

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/6cdc6c1c-9587-45ec->

[879c-cf6d86a901e1](http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/6cdc6c1c-9587-45ec-879c-cf6d86a901e1)

الشرطة الفلسطينية، [http://www.palpolice.ps/ar/?page\\_id=9](http://www.palpolice.ps/ar/?page_id=9)

الشعبي، عزمي، "إصلاح الأمن. فلسطين"، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، رام

الله، 2008، متوفر على: [http://www.aman-](http://www.aman-palestine.org/Documents/Security/securityreformPalestine.doc)

[palestine.org/Documents/Security/securityreformPalestine.doc](http://www.aman-palestine.org/Documents/Security/securityreformPalestine.doc)

عبد الستار قاسم، مفهوم المجتمع الدولي.

[http://www.grenc.com/a/Akassen/show\\_Myarticle.cfm?id=1541](http://www.grenc.com/a/Akassen/show_Myarticle.cfm?id=1541)

عبد الوهاب المسيري، كتاب اليهود واليهودية والصهيونية،

<http://www.elmessiri.com/encyclopedia/JEWISH/ENCYCLOPID/M>

[G7/GZ4/BA4/MD6.HTM](http://www.elmessiri.com/encyclopedia/JEWISH/ENCYCLOPID/M)

عربي كلوب، "قراءه في قانون الخدمة لقوى الامن الفلسطيني رقم (8) لعام 2005"، دنيا

الوطن، 11-05-2014.

<http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/05/11/535893.html>

العوري، حسن، بقلم: ملكي سليمان، الحياة الجديدة، "مؤتمر حول سيادة القانون وتحديات السلم

الاهل الفلسطيني - [http://www.alhayat-](http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=3&id=144553&cid=2302)

[j.com/newsite/details.php?opt=3&id=144553&cid=2302](http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=3&id=144553&cid=2302)

قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية.

[.http://www.mowa.pna.ps/Local\\_laws/LL9.pdf](http://www.mowa.pna.ps/Local_laws/LL9.pdf)

قراءة في حياة أبو عمار"، [http://www.aqsa.com/vb/archive/index.php/t-](http://www.aqsa.com/vb/archive/index.php/t-3914.html)

[3914.html](http://www.aqsa.com/vb/archive/index.php/t-3914.html)

لجان المقاومة الشعبية الإلكترونية.

<http://www.alhaqvoice.com/vb/showthread.php?t=13850>

<http://www.alhaqvoice.com/vb/showthread.php?t=13850>

محمد المصري، دراسة بعنوان " نظرية الأمن الإسرائيلي"، دنيا الوطن، 14-07-2009،

<http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2009/07/14/139596.html#ixzz3LJXf6Qvx>

[ixzz3LJXf6Qvx](http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2009/07/14/139596.html#ixzz3LJXf6Qvx)

محمد على صالح المنصورى، "من أجل عقيدة أمنية عادلة"،

[http://ahmedfreemansour.blogspot.com/2011/05/blog-](http://ahmedfreemansour.blogspot.com/2011/05/blog-post_7184.html)

[.post\\_7184.html](http://ahmedfreemansour.blogspot.com/2011/05/blog-post_7184.html)

المخبرات العامة الفلسطينية على شبكة التواصل الاجتماعي فيس بوك.

<https://www.facebook.com/p.g.i.agency/info>

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني "وفا"، السلطة التنفيذية" الأجهزة الأمنية،

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2336>

معتصم عوض، وفا "مفهوم

<http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=108471>، الأمن"

معهد البحرين للتنمية السياسية، وكالة أنباء البحرين، الثقافة السياسية "المجتمع الدولي"

<http://www.bna.bh/portal/news/503916.2012\04\15>

معهد رينوت، المشهد الإسرائيلي، وثيقة بعنوان " نحو العام الـ75 لتأسيس دولة إسرائيل - رؤيا

جديدة حول مفهوم الأمن القومي" 26-01-2014.

<http://www.madarcenter.org/pub-details.php?id=484>

مواجهة بين فتح وحماس بالضفة والقطاع"، جريدة الغد الأردنية، 13-6-2006، متاح على

<http://www.alghad.com/?news=101028>

ميشيل ريكورد، "ما هو المجتمع الدولي"، ترجمة: إبراهيم محمد علي، 2013،

<http://www.project-syndicate.org/commentary/defining-the-international-community-s-role-and-responsibility-by-michel-rocard/arabic>

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية

السلطانية، التقرير السنوي الخامس عشر، رام الله، 2009، ص 26. متاح على الرابط

التالي: [www.ichr.ps](http://www.ichr.ps)

وحدة التخطيط الاستراتيجي في وزارة الداخلية "SPD"، لم يتم ذكر الشخص بنائاً على طلبه،

بتاريخ 17-3-2013. أنظر: [www.spd-moi.ps](http://www.spd-moi.ps).

وزارة الداخلية "للحكومة المقالة في قطاع غزة"،

[http://www.gca.gov.ps/new/index.php?option=com\\_content&view=ar](http://www.gca.gov.ps/new/index.php?option=com_content&view=ar)

[ticle&id=1947:2010-09-28-08-29-13&catid=4&Itemid=49](http://www.gca.gov.ps/new/index.php?option=com_content&view=ar&Itemid=49&catid=4&id=1947:2010-09-28-08-29-13)

وكالسة فلسطين بيس للأنبساء، 2003\3\7،

<http://www.palpress.ps/arabic/modules.php?name=News&file=article>

[&sid=5709](http://www.palpress.ps/arabic/modules.php?name=News&file=article&sid=5709)

يزيد صايغ، بناء الدولة أم ضبط المجتمع؟ القطاع الأمني والتحول السلطوي في الضفة الغربية

وقطاع غزة، مركز كارينغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، 2011،

انظر الرابط التالي: <http://carnegieendowment.org/files/TEXT-AR.pdf>

**An- Najah National University  
Faculty of Graduates Studies**

**Principles of Palestinian-Israel security  
Arrangement's in the West Bank & its  
Political Development Implications**

**By  
Mohammad Naji Mohammad Awad**

**Supervised by  
Prof. Abdul Sattar Qasem**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for  
the Degree of Master of Political Planning and Development in the  
Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus,  
Palestine.**

**2015**

**Principles of Palestinian-Israeli security Arrangement's in the West Bank & its Political Development Implications**

**By**

**Mohammad Naji Mohammad Awad**

**Supervised by**

**Prof. Abdul Sattar Qasem**

**Abstract**

This study has sought to find out the impact of the security arrangements, signed by the Palestinians and the Israelis, on the process of political development in the West Bank. To that end, the researcher used the descriptive analytical method to give the topic its due.

After data collection and analysis, the researcher arrived at a number of conclusions. First, the Palestinian security organs have been the outcome of agreements with the Israeli side and Oslo Accords in particular. These security establishments over the years have suffered from organizational, administrative and financial problems at the training and arrangement levels. These problems stemmed from a number of important items in the agreements with the Israeli side. Since the advent of Palestinian Authority (PA), these agreements with the occupier, and the security arrangements resulting from them, have imposed on the Palestinian security establishment general conduct and internal policies. These included political detention, dispersal of public gatherings and demonstrations organized by the Palestinian factions. This is in addition to fighting armed resistance of the occupation. As a result, the Palestinian factions have all felt themselves away from these security organs. Both

sides have lost trust in each other which accordingly has been reflected on the Palestinian public scene.

A state of contempt and absence of confidence has prevailed in the Palestinian street. There is a strong feeling that the security organs are helpless and cannot protect their members from detention raids carried out by the Israeli occupation forces. These organs have also failed to protect their members from the revenge of families and clans in incidents in which they had to make arrests of their members to the extent that they sustained injury and even suffered fatalities. Equally serious is also their unwillingness to try leaderships in these security organs who were involved in illegal acts. All this has had great impact on the morale of the security members. As a result, these organs have failed to play a positive and active role in political development.

Political development is realized through the revision of the political system and encouragement of young men and women to enter political life, spread of government-well planned political culture and realization of equality in duties and rights between all citizens. In addition, political development is made possible through enhancement of the civil society institutions, support and reinforcement of professional unions and human rights organizations with national agendas and legal supervision.

In the light of the study findings the researcher recommends introduction of number of measures to change the situation. One suggestion is to explore avenues for approximating relationships and

points of view, between the Palestinian citizen and the security organs, through education of the former on the missions and nature of work of these organs and the conditions in which they operate. Another suggestion is to give interest /attention to the political upbringing of the Palestinian citizens, from young age, through different channels of education, summer camps which could bring together Palestinian youngsters and the security organs to teach them to like joining these organs and accept them as partners in organization of life in this homeland and protection of Palestinian citizen's interests and rights. Finally, the researcher suggests that agreements ratified with the Israeli side be reconsidered to free the Palestinian citizens from their drawbacks which harm their own interests.